



المناضل - جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-اممية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-اممية

جريدة شهرية؛ مدير النشر: إسماعيل المنوزي؛ العدد 86، دجنبر 2025، الثمن 5 دراهم

تحرر الكادحين

من صنع الكادحين أنفسهم

قاعدة المجتمع مهيأة للتوجه يسارا، ونحن في اليسار لا نواكبها

• مات الاتحاد الاشتراكي، الثقافة الاتحادية على قيد الحياة •

• حراك جيل زد 212: سياق النشوء والخصائص والآثار الممكنة

• مقابلة مجلة انبركور للرفيق إسماعيل، مدير جريدة المناضل-ة •

• تفاقم المديونية المغربية، وتقهرق
وضع الطبقات الشعبية •

• صرخة القرى:
احتجاجات تكشف
حقيقة التنمية في
المغرب •



• محمد بولعيش، قيادي سابق في قطاع
التعليم بالاتحاد المغربي للشغل •
• المبادرة من أجل فعل يساري موحد... حوار
مع الرفيق محمد بولعيش •

• دياكتيك الثورة الجزائرية •

• المساعدات الإنسانية في غزة: الأداة
الاستعمارية الجديدة •

• الانتقال غير المستقر في سوريا •

• ما هي نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية؟ •

قاعدة المجتمع مهياة للتوجه يسارا، ونحن في اليسار لا نواكبها



انبثقت ديناميتان نضاليتان، متوازيتان ومتفاعلتان، لتعيدا طرح سؤال حال اليسار ومآله. انطلقت موجة من أعماق جبال الأطلس الكبير، من أبت بوكماز بإقليم أزيلال منذ مطلع شهر يوليو 2025. وامتدت في ربوع ذلك الإقليم، لتنتقل إلى إقليم خنيفرة حيث ما زالت ارتداداتها مستمرة. ولا شك أن هذه الموجة، والحقا الأخر الذي مثله احتجاج أكادير ضد تردي خدمة الصحة العمومية، منتصف سبتمبر 2025، هيأت لانبجاس حراك جيل زد المغربي.

و«الحرص على الاستقرار». منطق تعزز بمفعول مآلات السيرة الثورية بالمنطقة منذ 2011، حيث أغرقت آمال التغيير في بلدان عديدة في حروب أهلية مدمرة و/أو اشتداد الاستبداد. والحال أن منطق «الحرص على الاستقرار» هذا إنما جلب هزائم تلو أخرى، ليس أقلها تمرير قانون إجهاد على حرية الإضراب. هذه الهزائم هي التي تدمر مقدرات الطبقات الشعبية الكفاحية ومعها آمالها في التغيير، فاتحة بذلك المجال لتنامي القوى الرجعية، المستعملة للدين، ومشاريعها التي لن تنتج غير استمرار الرأسمالية بلبوس ديني على غرار الواقع المفروض في إيران منذ ما يقارب نصف قرن.

هذا الخط الرسمي لقسم من اليسار، متجسدا في قياداته، يتعايش مع انخراط أقسام من قواعد اليسار في النضالات العمالية والشعبية، في إطار أحزابها طالما لم يُقنعها بديل آخر خارجها. ويدل مصير «الجبهة الاجتماعية المغربية» عن حجم ما يعترض لإسهام هذا القسم من اليسار في توحيد الفعل النضالي من عقبات ذاتية. وثمة، جهة اليسار الراديكالي والثوري، نوابا أشد كفاحية لكن بعضا تشله نزوعات عصبوية عن الفعل الوحدوي، متوقعا حول إدعائاته امتلاك «الخط الصائب»، فضلا عن أخطاء منهجيات العمل السياسي، وفي منظمات النضال العمالي وتجارب التعيينات الشعبية، الملازمة تاريخيا لهذا يسار. يكفي التذكير في هذا الصدد بتعامله المدمر إبان نضال تنسيقيات الغلاء واستمرار هذا السلوك إبان الحركات الكبرى المشار إليها. إذ بدل السعي لبناء الحركات النضالية من أسفل، وحفز تنظيمها وارتقاء وعيها وكفاحيتها، سعى دوما إلى ابتداع أشكال فوقية للتحكم أو للمسايرة التي لا تقدم شيئا سوى رفع الحرج.

الديناميتان تعبيران عن درجة تفاقم المسألة الاجتماعية بعد عقود من الغارات النيوليبرالية على طفيف المكاسب الشعبية، في قطاعي التعليم والصحة، وسائر ما ينتفع منه الكادحون/ات، وتشديد الاستغلال وقهر النساء، واستفحال هشاشة التشغيل والبطالة، وخنق الحريات.

تندرج هاتان الديناميتان النضاليتان في سيرة مقاومة عمالية وشعبية تتصدى للهجوم الرأسمالي، في دورات تقدم وتراجع، بلغت ذرى إبان حراك 20 فبراير وما وازاه في 2012/2011 ثم في حراك الريف المجيد (-2016/2017). بيد أن الخاصية الداعية إلى إعمال العقل الناقد تتمثل في مكانة اليسار ودوره في هذه السيرة.

يفضل مكاسب تاريخية، ناجمة على فترات تحسن ميزان القوى لصالح الطبقات الشعبية، يتميز المغرب بوجود حركة نقابية قائمة الذات، برغم تقدم احتواء أقسام منها من قبل دولة البرجوازية، وبوجود تقاليد نضال شبيبي (إرث اتحاد الطلبة، وجمعية المعطلين...) وأخرى تطورت منذ منتصف سنوات 1990 في المناطق المهملة.

أتاحت هذه المكاسب استمرار المقاومة العمالية والشعبية، وحتى تحقيقها تقدما نوعيا. تجلى بالساحة العمالية مؤخرا في حراك شغيلة التعليم (-2023/2024)، وشعبيا قبله في حراك الريف، برغم ما شابهما من نقص تنظيمي وسياسي. بيد أن انخراط اليسار (المنتسب كله إلى الاشتراكية) ونهوضه بدوره المفترض، لم يساير الكفاحات العمالية والشعبية. وهذا ما أكدته ديناميتا كفاح القرويين/ات وحراك جيل زد الأخيرتان.

قسم من اليسار مقيد بخط قياداته غير المستعدة لحفز النضال العمالي، ولا لتضافره مع نضال كادحي/ات القرى، يحكمه منطق «السلم الاجتماعي»

كل هبة نضالية، عمالية أو شعبية، إنما هي فرصة يمنحها التاريخ لقوى اليسار كي تتجاوز تشتت فعلها، ومن ثمة ضعفها. لن ينهض اليسار من تراجعه التاريخي، الممتد عقودا مفضية إلى الشنات الحالي، سوى بانخراط أوسع وأعمق في النضالات العمالية والشعبية، انخراطا يقطع مع خط «السلم الاجتماعي» وتفادي تضافر النضالات العمالية والشعبية، ويستخلص دروس عقود «النضال الديمقراطي»، ويعتمد على قوى التغيير الرئيسية المتمثلة في الطبقة العاملة، افتقار هذه الطبقة إلى حزبها الخاص أكبر مكامن قصور حركة النضال العمالي والشعبي. لكن هذا الحزب لن يسقط جاهزا من السماء، بل من خضم تنامي هذا النضال بالذات. وجلي أن أولى شروط هذا التنامي إنما هو وحدة فعل اليسار. توحيد النضالات العمالية والشعبية بلا اشتراطات أيديولوجية ولا سياسية، وبلا حسابات ذاتية قصيرة النظر، هذا هو واجب مناضلي اليسار ومناضلاته التواقين فعلا إلى تجاوز تأخرنا عن مواكبة الديناميات النضالية، العمالية والشعبية، التي ما فتأت تتدفق، بين مد وجزر، لكن بعنفوان لا يكل. وضمن هذا المنظور الوحدوي، الرامي إلى إنماء النضال العمالي والشعبي، وبناؤه ديمقراطيا، يضم أنصار/ات جريدة المناضل-ة جهودهم/ن إلى مناضلي/ات اليسار بشتى روافده.

مات الاتحاد الاشتراكي، الثقافة الاتحادية على قيد الحياة

بقلم؛ أرنزار



الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
+0.0000 +0.0000 +0.0000 +0.0000
Union Socialiste des Forces Populaires

ظل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على امتداد زهاء ربع قرن، من تأسيسه في العام 1975 على أنقاض سلفه (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) حتى اتضح نتائج دوره في ما سمي حكومة تناوب، حزب اليسار الكبير وعموده الفقري. صفحة طويت تقريبا في النصف الثاني من العقد الأول من سنوات 2000. إذ لم يكن لقبوله دور مواصلة (في حكومة واجهة) سياسة البنك العالمي/صندوق النقد الدولي، التي سعى في «المعارضة» إلى إضفاء صبغة اجتماعية عليها، إلا أن يدمر شعبيته، ما تجلّى في نتائج الانتخابات اللاحقة. ونال الضعف من انغراسه الشعبي بانشقاق معظم الجناح النقابي سياسيا، وانتهى إلى كائن انتخابي مستوعب لا يتميز

عن أحزاب كان يسميها «إدارية» تعبيرا منه عن مساهمتها التامة للسياسة الرسمية. يتأسف جيل اليسار الذي حمل تلك التجربة على كاهله، بأسى وحنين وعجز، على الوضع الحالي لحزب «القوات الشعبية». وقد جرى مؤتمر الأخير (الثاني عشر في 17 إلى 19 أكتوبر 2025) ليؤكد أن الآلة الحزبية استقرت على ما يتيح استمرار هذا الوضع، ومن ثمة الطابع الواهم لأي مراهنة على انبعاث روح الاتحاد التاريخي، أي ما أشاع من تصور أيديولوجي وسياسي، في الجسم الذي يحمل اليوم هذا الاسم، تلك الروح تحيا في هياكل حزبية أخرى مثل فيدرالية اليسار، المتشكلة من مكونات اتحادية رافضة لخط الحزب الرسمي في فترات مختلفة من تاريخه (المتحدرون من حزب الطليعة ومن تيار الوفاء للديمقراطية) وفي الحزب الاشتراكي الموحد (المتحدرون من تحول إصلاحية لقوى جذرية وثورية). لكن تلك الروح (التصور الأيديولوجي-السياسي) تحيا أكثر من ذلك في شكل ثقافة سياسية عامة لها رموزها من المثقفين والإعلاميين.

كانت عبارة «القوات الشعبية» التي يُحتفى بها عادة، صيغة لإلحاق الطبقات الشعبية بمشروع سياسي لحزب يقوده مثقفون برجوازيون ويصوغون برنامجه، وكان الاتحاد الاشتراكي بذلك يعكس نفس بنية المجتمع البرجوازي: الكادحون-ات المخدعون-ات في أسفل والخدّاعون في أعلى، ما جعل القاعدة يسارية أكثر من القيادة.

انهيار هذا المشروع الاتحادي في نهاية التسعينيات، بعد استسلام الاتحاد الاشتراكي الناجز أمام الملكية، بقبوله المشاركة في واجهتها الحكومية سنة 1998، في إطار مناورة سياسية ضخمة قادتها الملكية لتأمين انتقال الحكم من ملك على وشك الرحيل (الحسن الثاني) إلى ولي عهده (محمد السادس).

انهيار الاتحاد الاشتراكي... لا تزال الثقافة الاتحادية على قيد الحياة

كون الاستبداد السياسي والرأسمالية التابعة لا يزالان قائمان، فذلك يمثل تربة خصبة لاستمرار الثقافة الاتحادية (استراتيجية وتكتيكا)، حتى وإن انهيار الحزب تنظيميا وأفلس سياسيا. لا يزال المشروع الاتحادي محمولا من طرف قوى سياسية مثل الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي ومثقفين جامعيين

يفسر النقاش، عزاه إلى «غياب الديمقراطية الداخلية، وتحول الأحزاب إلى ملكية خاصة تُدار بمنطق الولاء لا بالكفاءة، وبالانضباط لا بالحوار والنقاش وبالمبايعات لا بالانتخاب والتصويت» [2].

طبعاً، لا أحد يُنكر الدور الكبير للآليات التنظيمية والديمقراطية الداخلية في حياة الأحزاب وتطورها وانحطاطها، لكنها في آخر المطاف لا تُعبّر سوى عن المشروع السياسي للأحزاب وطبيعة قيادتها. فما اعتبره علي أنزولا قوة الاتحاد الاشتراكي في الماضي، أي أنه «صاغ بلغة المثقفين والعمال والطلبة حلم «المغرب الممكن»»، هو نفسه الجينة السياسية التي حملت بذور فشل الاتحاد الاشتراكي كقوة سياسية برجوازية معارضة من مواقع الدفاع عن مصالح أقسام برجوازية مستاءة من احتكار الملكية للسلطة وفرص الاغتناء الاقتصادي الكبيرة. لقد صاغ الاتحاد الاشتراكي مشروعه الرأسمالي الوطني، «بلغة العمال والطلبة»، لكن مصالح هؤلاء لم تتعدّ مجال «اللغة»، بينما المضمون الفعلي للمشروع كان من صياغة «مثقفين برجوازيين»، وهذا ما ورد في المقال المنشور في جريدة المناضل-ة المنوه به أعلاه: «كانت النواة الصلبة الموجهة للاتحاد الاشتراكي مثقفين برجوازيين، حاملي مشروع رأسمالية أقل تبعية، جعلهم الخوف من نضال الكادحين يتوهمون إمكان إصلاح الملكية لتلائم أحلامهم».

مرّت خمسون سنة على ميلاد حزب الاتحاد الاشتراكي، وقبل عشر سنوات نُشر في ذكرى ميلاده الأربعين مقال بجريدة المناضل-ة صمّم هذا التقييم: «في يناير 2015، احتفل حزب الاتحاد الاشتراكي بعيد ميلاده الأربعين وهو في حال من التفسخ متقدمة. مضى زمن كان بهذا الحزب جناح رافض للنزوع الانتخابي، برؤية إصلاح جذري مضئبة بالحنين إلى مجد ثوري. زمن ختمه عبد الرحيم بوعبيد بطرد معارضيه، وحتى باستدعاء الشرطة لاعتقالهم، كان ذلك قبل ثلاثين سنة. ومضى زمن كان بهذا الحزب جناح رافض للانبطاح التام للملكية باسم «الوفاء للديمقراطية»، لم تعد تربة الحزب المتغيرة قابلة له فلغظته، حدث ذلك في العام 2002. كان هذا الجناح آخر اختلاجات جسم يغوص في أحوال «التوافق مع الملكية». مذاك غدا الحزب مجرد مستنبت لمقتنصي فرص الترفي الاجتماعي عبر مؤسسات الديمقراطية الزائفة، الديمقراطية الحسنية، المحلية منها والوطنية» [1].

المعضلة أكبر من اختصارها في أزمة تنظيمية

في مقال عن المؤتمر الثاني عشر للاتحاد الاشتراكي، عزا الصحفي علي أنزولا مآل الاتحاد الاشتراكي وتحولّه من «ضمير اليسار المغربي وعقله المفكر» إلى حزب «يثير السخرية والشفقة أكثر مما

مات الاتحاد الاشتراكي، الثقافة الاتحادية على قيد الحياة

بقلم؛ أرنزار

عملية يمكن الحديث عن إمكان نهاية الأوهام الليبرالية الإصلاحية، فهذه الأخيرة ستظل حية ما دام المجتمع الرأسمالي قائما والاستبداد السياسي راسخا. ولا يمكن بناء هذه القوة السياسية إلا بتعاون صادق ورفاقي بين قوى اليسار الجذري والطلائع التي يفرزها النضال العمالي والشعبي.

كما كان الحال بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، فإن الحزبين اللذين ورثا مشروعوه السياسي، أي الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي، يضمنان قيادة بمشروع سياسي برجوازي يريد بناء رأسمالية نقية قائمة على التنافس الشريف، وقاعدة كفاحية منخرطة بمبدئية وصدق في المقاومات العمالية والنضالات الشعبية اليومية. وبدورها، لا يمكن بناء قوة يسارية عمالية دون الانفتاح الصادق والتعاون الرفاقي مع هذه القاعدة الكفاحية في ذينك الحزبين.

إحالات

[1]- محمود جديد (2015-04-13)، «الاتحاد الاشتراكي: من أصول شعبية راديكالية إلى حزب برجوازي سافر، ومنحط»، <https://www.almounadila.info/archives/r846>

[2]- علي أنوزلا (2025-10-22)، «نهاية أسطورة «الاتحاد الاشتراكي» المغربي»، <https://www.alaraby.co.uk/opinion/نهاية-أسطورة-الاتحاد-الاشتراكي-المغربي>

يعني أن أوهامها كُفّت «عمليا» عن التأثير في الشعب، وهو نفس ما يصدق على البرلمانية، فكون هذه الأخيرة قد أفلست قبل قرن من الزمان لا يعني أن مفعول الأوهام البرلمانية زال في صفوف الشعب. ومن شأن استنتاج سياسي مثل «إفلاس الأوهام الإصلاحية الليبرالية» أن يكون له مستتبعات سياسية خطيرة: (1) عدم الانتباه إلى خطورة استمرار تأثير تلك الأوهام على الجماهير؛ (2) قد يؤخذ من يتبنى ذلك الاستنتاج السياسي على حين غرة بانبعثت قوة سياسية ليبرالية معارضة، فقد سبق لحزب لاستقلال أن عاد إلى المعارضة مشاركة في الجبهة التي قادتها الكتلة الديمقراطية في بداية التسعينيات منادية بإصلاحات دستورية؛ (3) أن المنافس الخطير للأوهام الإصلاحية الليبرالية، حاليا ليس قوة ثورية جذرية، وإنما قوة سياسية أكثر خطورة وهي الحركة الرجعية الدينية، وكلاهما قوتان سياسيتان تعبّران عن مصالح طبقية ومشاريع سياسية غير عمالية.

كما أن «التفسخ التنظيمي للمعارضة الليبرالية وتفكك قاعدتها الاجتماعية»، لا يعني بدوره أن الأوهام الليبرالية انتفت عمليا، إن الأوهام الإصلاحية الليبرالية حتى وإن لم تمتلك شكلا تنظيميا، إلا أنها تملك قوة العادة، قوة التقاليد السياسية، التي تستمر في الحياة كأفكار وكنوجيات، ويمكن أن تنبعث كقوة سياسية تنظيمية من جديد في حالة هزة سياسية قوية، ما دام شرط بقائها قائما، ففوة الاتحاد الاشتراكي لم تكن يوما في الاستناد على البرجوازية أو على المالكين الصغار، بالمدن والقرى، بل كانت قوة تأثير مثقفين برجوازيين على طبقات أخرى بقدر ما لم تتوصل هذه الأخيرة بعد إلى أيديولوجية سياسية خاصة بها. وما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى «أيديولوجية خاصة بها»، فإنها ستظل هي وباقي الطبقات الشعبية، تحت التأثير الجبار لأوهام الإصلاحية الليبرالية، ولأن هذه الأخيرة محمولة حاليا عبر الصحافة الالكترونية ومثقفين وخبراء وصحفيين فإن أكثر قابلية للانتشار في صفوف شباب يرفض النزعة الحزبية.

استقلالية الطبقة العاملة وحده كفيل بإنهاء الأوهام الليبرالية الإصلاحية

ما دامت الطبقة العاملة وتنظيماتها تحت تأثير «الأوهام الليبرالية الإصلاحية»، فلا يمكن الحديث عن إفلاس هذه الأخيرة. لا يقتصر تأثير تلك الأوهام على النقابات وحدها، بل يتعداه إلى قسم من اليسار الذي يستبطن نظريا وعمليا أفكار وتوجهات المعارضة الليبرالية، فالتركيز على مناهضة الربيع والاحتكار وزواج السلطة والمال، يمثل جزءا مهما من خطاب اليسار الجذري نفسه.

عندما يُتمكّن من بناء قوة سياسية يسارية

تنمة الصفحة 03

وخبراء اقتصاد ليبراليين وصحفيين يدعون أنفسهم «مستقلين»، ولا يزال عبد الرحيم بوعبيد هو المثال الأعلى السياسي لهذين الحزبين وأولئك المثقفين والخبراء والصحفيين.

ما كان جوهر المشروع الاتحاد البوعبيدي؟ إنه ما أسماه هذا الأخير «استراتيجية النضال الديمقراطي»؛ أي تغيير المجتمع باستعمال مؤسسات الدولة، وكان ذلك إحدى قواعد الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التقليدية، لكن بخصوصيات محلية؛ أي المشاركة في المؤسسات التي فضلتها الملكية بوهم إمكان التغيير من الداخل، وكانت النتيجة أن تلك المؤسسات هي التي غيرت الحزب بلفظ بقايا الشعبوية الراديكالية (ما سيفضي إلى حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي)، وجذب ممتنهي السياسة في المؤسسات، أي الوصوليين والانتفاعيين، بل حتى تحويل قسم من المناضلين إلى قناصي فرص اغتناء.

هذا المشروع الاتحادي البوعبيدي هو ما تحاول قيادة الحزبين اللذين ورثا الاستراتيجية الاتحادية (الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار) إحياءه، لكن في سياق مختلف كلياً وميزان قوى متغير جذريا. إلا أن تلك الثقافة الاتحادية لا يزال لها تأثير ضخم جدا، وهو ما يفسر قدرة الحزبين (خصوصا الاشتراكي الموحد) التأثير سياسيا على نضالات الشبيبة (مثل حراك 20 فبراير وجيل- زد).

لا يمكن الحديث عن نهاية «أوهام الإصلاحية الليبرالية وإفلاس خياراتها السياسية»، رغم «تفسخها التنظيمي وتفكك قاعدتها»، فهذه الأخيرة ليست شرطا لاستمرار أوهام الإصلاحية الليبرالية. كانت قوة الاتحاد الاشتراكي هي «قوة تأثير مثقفين برجوازيين على طبقات أخرى بقدر ما لم تتوصل هذه الأخيرة بعد إلى أيديولوجية سياسية خاصة بها». وقد تجلّى هذا في كل النضالات التي هزت البلد في العقدين الأخيرين. فحراك العشرين من فبراير كان تحت شعارات تلك «الأوهام الإصلاحية الليبرالية وخياراتها السياسية»، متمثلة في المناداة بـ«الملكية البرلمانية» و«محاربة الفساد» المقصود به «اقتصاد الربيع والاحتكار» والتركيز آنذاك على المحيط المباشر للملك (مثل الهمة والمجدي). وكانت حملة مقاطعة الشركات الاحتكارية سنة 2018 تحت نفس الشعارات: «مناهضة زواج السلطة والمال» والتركيز على الشركات الاحتكارية لا على الرأسماليين بمجملهم، وآخر نضال جبار، وهو نضال شباب جيل- زد كان أيضا تحت نفس الشعارات والمطالبة بإقالة أخنوش، وحيث كان لمثقفين معارضين ليبراليين، مثل عبد الرحيم الجامعي وبنشمسي وأقصبي، التأثير الأكبر من الناحية السياسية على أولئك الشباب.

إن الإفلاس «التاريخي» للإصلاحية الليبرالية لا



حراك جيل زد 2I2: سياق النشوء والخصائص والآثار الممكنة مقابلة مجلة انبر كور للرفيق إسماعيل، مدير جريدة المناضل-ة

أحدثت النضالات التي خيضت مؤخرا تحت لواء جيل-زد 2I2 رجة اجتماعية وسياسية في البلد. تدفق إلى الاحتجاج ضحايا الكارثة الاجتماعية التي أعدها عقود من سياسات التقشف وتشجيع القطاع الخاص والمديونية. كانت أعنف النضالات في المراكز الشعبية والعمالية، حيث يكتوي الشعب أكثر بنيران تلك السياسات. واجهن الدولة تلك بالقمع الاعتقال وأحكام قضائية سريعة، لبث الرعب في نفوس الشعب، وعزل طليعة شباب جيل-زد عمن يمكن أن يشكل القاعدة الجماهيرية لتلك النضالات.



خصخصة خدماته. وشهد البلد نضالات شعبية فتوية، أبرزها نضال طلب كليات الطب، والمدرسين المتعاقدين وشغيلة قطاع الصحة...

ثم جاءت موجه النضالات الشعبية هذا العام بمسيرة آيت بوكماز، في يوليو الماضي، دامت يومين بين الجبال نحو مدينة أزيلال، من أجل مطالب اجتماعية (تعليم وصحة وحق بناء السكن القروي وفك العزلة الطرقية والرقمية...). كانت هذه المسيرة الطافرة بداية موجة من المسيرات الشبيهة بالإقليم. وبنحو مواز شهدت مناطق أخرى احتجاجات شعبية بسبب ندرة ماء الشرب (يعيش المغرب موجة جفاف غير مسبقة مستمرة منذ 10 سنوات)، فضلا عن حراك شعبي بمدينة تاونات بفعل الوضع الاجتماعي المتردي من جميع النواحي. وأخيرا جاءت شرارة انطلاق حركة جيل زد من الاحتجاج أمام المستشفى الجهوي بأكادير يوم 14 سبتمبر 2025. فبفعل التقشف المديد في الإنفاق الصحي باتت المستشفيات العمومية في حالة من التدهور تجعلها لا تلبى أدنى حاجات المواطنين-ات. وهي سياسة مقصودة تروم تغيير المواطن-ة من القطاع العام نحو القطاع الخاص الذي فُتحت له كل الأبواب وشهد تطورا كبيرا جدا بالانتقال من المصحات إلى المركبات الصحية الضخمة. كان لاحتجاج أكادير صدى كبير على صعيد وطني لا سيما أنه ووجه بالقمع وكان فرصة للعديد من ضحايا النظام الصحي العمومي لعرض حالاتهم المأساوية.

بعد أقل من أسبوعين من شرارة أكادير، انطلق احتجاج حركة جيل زد يوم 27 سبتمبر 2025.

1 - في أي سياق انبثقت حركة جيل زد 2I2 ؟

تميز سياق ظهور حركة جيل زد 2I2 بدرجة عالية من احتقان الوضع الاجتماعي بتراكم الاستياء الشعبي. يعيش البلد موجد غلاء غير مسبوق منذ أربع سنوات، ظل الاستياء منها مكتوما حيث لم تولد نضالات كالتى شهدها 2006-2007 بظهور تنسيقيات ضد الغلاء، فضلا طبعاً عن تردى الخدمات العامة، بمقدمتها التعليم والصحة، واستشراء البطالة، بعد عقود من تطبيق صارم لتوجيهات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وبوجه الإجمال تميز الوضع منذ قمع حراك الريف سنة 2017 بخنق إمكانات التحرك النضالي وحرية التعبير (رقابة صارمة لاعتقال المدونين-ات والصحفيين-ات). فكان أن اتخذت المقاومة الشعبية في العام 2018 شكل حملة مقاطعة لمنتجات عدد من الشركات، احتجاجاً على الغلاء، كانت منها شركة محروقات الوزير الأول الحالي، أحد كبار رؤساء مالي البلد (يمتلك ثروة صافية تبلغ 2 مليار دولار أمريكي). وتراجعت حركة النضال الشعبي بالمناطق المهملة (كانت انطلقت في النصف الثاني من سنوات 1990، وبلغت ذرى في سيدي إفيني 2008-2005 والريف 2017-2016)، [

نشأت حركة نضال شعبي بعد آثار زلزال الحوز (سبتمبر 2023)، تعرضت للقمع وسجن بعض قادتها. وبالنظر لتأثير تغير المناخ، باتت مناطق عديدة تعاني مشكلة الماء الشروب، ما دفع بنضالات متزايدة لا سيما بالعالم القروي، في بؤر متعددة لكنها لم تحظ بفرصة تنسيقها بفعل ضعف قوى اليسار.

هذا إلى أن انطلق حراك فجيج (نوفمبر 2023) بصدد تدبير للماء سائر نحو

حراك جيل زد 2I2: سياق النشوء والخصائص والآثار الممكنة مقابلة مجلة انبر كور للرفيق إسماعيل، مدير جريدة المناضل-ة

تتمة الصفحة 05

2 - هذا عن سياق حراك جيل زد 2I2 من زاوية النضال الاجتماعي الشعبي، ماذا عن السياق العمالي؟

بدأت حركة جيل زد 2I2 نضالها بعد ثلاث أيام من دخول قانون مناع عمليا للإضراب العمالي حيز التنفيذ. يمثل تمرير هذا القانون هزيمة تاريخية للحركة العمالية المغربية، ويشير إلى حالة الضعف البالغ التي باتت عليها، وجعلت تأثيرها على الشباب المتقدم على النضال منعدما. فبسبب هيمنة قوى سياسية غير عمالية في الحركة النقابية، توالى الهزائم الناتجة عن منطق «الشراكة الاجتماعية»، حيث تدمج الدولة القيادات النقابات في كل خطوة لضرب المكاسب. بدءا بما سمي الميثاق الوطني للتربية والتكوين النيوليبرالي (1999) الذي فتح باب تدمير خدمة التعليم العمومية لصالح رأس المال المستثمر في القطاع، وإعادة هيكلة الحماية الاجتماعية (التأمين الصحي والتقاعد) بنفس المنطق النيوليبرالي، وتعديل قانون الشغل نحو مزيد من الهشاشة وضرب مكاسب تاريخية، ونقل مناهج تدبير قوة العمل في القطاع الخاص إلى قطاعات الدولة (عقود مؤقتة، تشديد الاستغلال...). هذا فضلا عن عجز الحركة النقابية عن التصدي للخصخصة الزاحفة ولسياسة معدلات البطالة المرتفعة واستشراء الهشاشة وقمع الحريات النقابية (لا تزال بالقانون المغربي نصوص تجرم الإضراب (عرقلة حرية العمل) وتمنع إضراب الموظفين (قانون يعود إلى سنة 1958) وتمنع الإضراب بالتسخير). أضعفت سياسة البروقراطيات النقابية العمالية وأفقدتها الاعتبار، فراح غضب الشغيلة يعبر عن نفسه في تنسيقيات فتوية زادت المشهد النقابي

تشظيا وتفككا. طبعا تستمر المقاومة العمالية في آخر خطوط الدفاع (نضال ضد التسريح، ودفاعا عن الحق النقابي...) لكنها مشتتة بلا برنامج نضال موحد، ولا أفق سياسي. كان أكبر نضال ضمن هذا الإطار إضراب شغيلة التعليم طيلة ثلاثة أشهر متصلة (2023-2024) لصعد هجوم لفرض نظام أساسي يعصف بمكاسب ويفرض ظروف عمل قاسية. تميز هذا الحراك بظهور تنسيقيات جديدة عبأت الشغيلة، شملت حتى قواعد النقابات التي سائر معظمها خطة الدولة. حقق الحراك نصرا جزئيا بتراجع الدولة عن بعض بنود النظام الأساسي وابتزاز زيادة في الأجور غير مسبوق تاريخيا، فاقت زيادة أيام حراك 20 فبراير 2011، إلا أنها لم تُرضِ الشغيلة لأن التضخم والغلاء حذ من مفعولها. إلا أن انعدام يسار نقابي حال دون تهيكلك قاعدي لحركة التنسيقيات، وكذا دون امتداد الإضراب بالأقل إلى قطاعين كبيرين من قطاعات الدولة: الجماعات الترابية (90 ألف أجير وأجيرو) والصحة (80 ألف أجير وأجيرو)، امتداد كان من شأنه التمهيد لإضراب عام يعيد للحركة النقابية حيوية وأقفا جديدة.

عوض هذا واصلت القيادات النقابية سياسة التعاون مع الدولة بقبولها إصدار قانون ينسف حرية الإضراب، ومواكبة استصداره بالظواهر بمعارضته. كما قبلت مواصلة الإصلاح المضاد لأنظمة التقاعد، بعد إصلاح أول في العام 2016 (رفع سن تقاعد موظفي الدولة إلى 63 وخفض المعاشات وزيادة مبلغ الاقتطاع من الأجور). وأخيرا قبلت القيادات النقابية تعديل قانون العمل سيرا نحو مزيد من الهشاشة.

تراجعات جوهرية عمقت أزمة الحركة النقابية

وأفقدتها الاعتبار بأنظار الطبقة العاملة.

يتضح إذن أن الحركة النقابية المغربية فوجئت بحراك جيل زد 2I2 وهي في حالة من الضعف التنظيمي ومن هيمنة قيادات متعاونة مع الدولة، ما يجعلها عاجزة عن إسناد نضال الشباب والتجاوب معه وفق ما يقتضي الواجب النضالي.

ليس موقف القيادات النقابية (بعضها توجهه أحزاب معارضة إصلاحية أو رجعية دينية وأخرى في تبعية مباشرة للقصر) جديدا، فنفس النهج سارت عليه أيام حراك 20 فبراير 2011، وعمقته بعد تحول الثورة البادئة في سوريا إلى حرب أهلية بالتركيز على حماية الاستقرار والسلم الاجتماعي بنحو فاق حرص الدولة عليهما. وتؤكد هذا إزاء حراك الريف ومجمل موجة النضال الشعبي بالمناطق المهملة. تنفادي البيروقراطيات النقابية على الدوام أي تضافر للنضالين العمالي والشعبي بمنطق السلم الاجتماعي وحفظ الاستقرار...

نحن إذن بعيدون عن مثال مدغشقر حيث نسقت حركة جيل زد مادا عبر انترنت مع النقابات للدعوة إلى إضرابات وطنية.

3 - ما القاعدة الاجتماعية لحركة جيل زد 2I2، ومطالبها، وأشكال نضالها؟

في خلفية هذه النضالات، توجد الكارثة الاجتماعية التي أبرزتها إلى الواجهة السياسية والإعلامية جائحة كوفيد-19: أكثر من 4.5 مليون أسرة في حاجة إلى دعم اجتماعي، فقدان مئات الآلاف من مناصب



حراك جيل زد 2I2: سياق النشوء والخصائص والآثار الممكنة مقابلة مجلة انبركور للرفيق إسماعيل، مدير جريدة المناضل-ة

تتمة الصفحة 06

الشغل بسبب الجائحة ومواسم الجفاف المتوالية، تردي الخدمات العمومية (خصوصا الصحة) بسبب عقود من سياسة التقشف ودعم القطاع الخاص... إلخ.

حركة جيل زد 2I2 حتى بحكم آليات ميلادها واشتغالها حركة شباب من الناشطين رقميا، وذوي مستوى تعليم متقدم، من خريجي نظام التعليم الذي يضطدمون بطبيعة سوق العمل، حيث مستويات البطالة العالية وانتشار هشاشة التشغيل.

بلغت نسبة البطالة في الفئة العمرية 24-15 (معظم جيل زد) 35.8%، و47% في المناطق المدنية. ويتسم معظم فرص العمل المعروضة على الشباب بهشاشة بالغة حيث باتت عقود العمل محدودة المدة هي القاعدة بعد تعميم المناولة وشركات التشغيل المؤقت. كما تتميز قطاعات تشغيل الشباب بفرط الاستغلال، مثالها الأبرز قطاع الحراسة (120 000 أجير) ومراكز النداء (130 000) والكابلاج

اتخذت مطالب الحركة في البداية طابعا اجتماعيا

عاما، تنقصه الدقة والبعد السياسي المباشر. تبنّت الحركة شعار «لا نريد كأس العالم الصحة أولا»، الذي نشرته بقوة صرخة أكادير يوم 14 سبتمبر، وطالب بإصلاح قطاعي التعليم والصحة وتحسين ظروف المعيشة ومحاربة الفساد.

أما مطلب إقالة

الحكومة فقد ظهر يوم 3

أكتوبر، معبرا عن أوهام بصدد تغيير حكومات الواجهة الذي لا يمس جوهر السياسة النيوليبرالية، والذي كان سيكون مجرد مخرج سياسي زائف يفش دينامية نضال حركة جيل زد 2I2 على غرار تجديد حكومة الواجهة إبان حراك 20 فبراير 2011 الذي أسهم في إطفاء هذا الحراك.

بعد ستة أيام من الاحتجاج دقت الحركة مطالبها الموجهة مباشرة إلى الملك، في قائمة من ثمانية مطالب: إقالة حكومة عزيز أخنوش، لفشلها في حماية القدرة الشرائية للمغاربة؛ إطلاق مسار قضائي نزيه لمحاربة الفاسدين؛ حل الأحزاب السياسية المتورطة في الفساد؛ تفعيل مبدأ المساواة وعدم التمييز، بضمان فرص متكافئة للشباب في الصحة والتعليم والشغل، بعيدا عن الزبونية والمحسوبية؛ تعزيز حرية التعبير والحق في الاحتجاج السياسي؛ إطلاق سراح جميع المعتقلين المرتبطين بالاحتجاجات السلمية؛ الإفراج عن كافة معتقلي الرأي والانتفاضات الشعبية

والحركات الطلابية: جلسة وطنية علنية للمساءلة تحت إشراف الملك.

تلت وثيقة صادرة

يوم 10 أكتوبر بعنوان ملف

مطلبي لشباب المغرب: «من

أجل تفعيل العقد الدستوري

وتحقيق طموح النموذج

التنموي الجديد»، تستند

كما يتجلى من عنوانها

على خطاب الدولة بدءا

بدستور 2011 الذي رفضته

حركة 20 فبراير ومجمل

المعارضة السياسية، وصولا إلى ما يسمى «النموذج

التنموي الجديد» المحكوم بمنطق نيوليبرالي صاف.

مهما انطوت المطالب على أوهام، فهي تعكس دينامية

تسييس واسعة جدا بين الشباب الذي طالما اعتبر عازفا

عن السياسة، دينامية سرعان ما أسقطت قسما من تلك

الأوهام بعد الآمال العريضة التي علقتها حركة جيل زد

2I2 على تدخل شخصي من الملك. آمال خيبتها الملك

في خطابه في افتتاح دورة البرلمان يوم 10 أكتوبر.

قياسا بحراك 20 فبراير 2011، الذي أطلقه شباب

متأثر بقيام الثورة في تونس ومصر، تقف حركة جيل زد

2I2 في مستوى أدنى من الناحية السياسية. كان شعارا

حراك 20 فبراير الرئيسين: «حرية، كرامة فبراير، عدالة

اجتماعية» و«الشعب يريد إسقاط الاستبداد والفساد».

احتفظ شباب جيل زد 2I2 بالشعار الأول ونصف الشعار

الثاني، حيث لم ينادوا بإسقاط الاستبداد. تصور شباب

20 فبراير إسقاط الاستبداد بإبدال الملكية المطلقة

بأخرى برلمانية حيث يسود الملك ولا يحكم. أوضح



بلاغ لحركة جيل زد 2I2، جرى تداوله على ديسكورد يوم 18 شتنبر، أن المجموعة «تؤكد بوضوح أنها ليست ضد الملكية ولا ضد الملك، بل على العكس، تعتبر النظام الملكي جزءا من استقرار المغرب واستمراره»، وأنها تطالب بـ «إصلاح جذري وتغيير إيجابي داخل إطار الدولة ومؤسساتها، بحيث تكون الأولوية للتعليم، الصحة، التشغيل، ومحاربة الفساد، حتى يعيش المواطن المغربي بكرامة وعدالة اجتماعية».

أما أشكال نضال حركة جيل زد 2I2، فهي الاحتجاج بالشارع بعضها يتحول إلى مسيرات، ووجهت منذ اليوم الأول بقمع واعتقالات، ثم لانت قبضة السلطة شيئا ما، وكان التطور السلبي الذي سيضعف الحركة (مؤقتا) تدخل فئة من الشباب الأشد انسحاقا. إنهم شباب الهوامش المفقرة، العاطل ضحية نظام التعليم، ضحية انتشار المخدرات وظواهر العنف، فالذي يميز القليعة وإيت عميرة بضواحي أكادير، التي شهدت أكبر أعمال التخريب والحرق واستهداف معدات قوات القمع ومقراتها، من طرف شباب ملثم، هو كونها مدنا شعبية جدا، يقطنها شباب قادم من مختلف ربوع البلد، بحثا عن العمل في سهل سوس الذي يضم أكبر تركيز لشغيلة الزراعة (70 000 إلى 100 000) في ضيعات رأسمالية كبيرة معظمها موجه للتصدير. هؤلاء الشباب ضحايا عنف نظام رأسمالي استبدادي، بجهازه العقابي (105 ألف مسجون في المغرب نصفهم تقل أعمارهم عن 30 سنة)، رد على عنف الدولة بعنف انتقامي كان متوقعا وبلغ ذروته في اليوم الخامس (1 أكتوبر). ولا شك أن طبيعة حركة جيل زد التي يتناسب تنظيمها في ديسكورد عكسا مع تنظيمها في الواقع شكل انفلات أعمال العنف، بخلاف الاحتجاجات المنظمة بالمناطق القروية وتلك التي تنظمها الحركة العمالية.

حراك جيل زد 2I2: سياق النشوء والخصائص والآثار الممكنة مقابلة مجلة انبر كور للرفيق إسماعيل، مدير جريدة المناضل-ة

تتمة الصفحة 07

بعد أحداث العنف المضاد تلك، التي تبرزت منها حركة جيل زد فصارت تحدد مكان ومدة احتجاجاتها بدقة لتفادي تدخل الملتزمين، تراجعت المشاركة في الاحتجاجات بما يدل على انتهاء طور من مسار الحركة.

4 - ماذا كان رد النظام؟

هاجم الإعلام الموالي حركة جيل زد 2I2 بالمألوف من الاتهامات، منها أنها موجهة من الخارج، وذات أهداف معادية للنظام، ووجهت المسيرات والوقفات الاحتجاجية بعنف لفضها، وجرت اعتقالات واسعة، وثقت منه الجمعية المغربية لحقوق الإنسان زهاء ألف حالة اعتقال، أُطلق سراح العديد منهم لاحقا. وإلى حدود منتصف شهر أكتوبر ظل قيد الاحتجاز 272 شخصا بينهم 36 قاصرا، وثمة 221 أُطلق سراحهم بكفالة. وما زالت تتوالى الأحكام بالسجن والغرامات.

في خطاب ألقاه في 10 أكتوبر/تشرين الأول، قال الملك إن «توفير فرص عمل للشباب، والتحسين الملموس لقطاعي التعليم والصحة» من الأولويات، لكنه لم يتطرق إلى احتجاجات الشباب أو الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف.

ثم جاء بلاغ الديوان الملكي، بشأن اجتماع مجلس الوزراء (يرأسه الملك) يوم 19 أكتوبر 2025 خاص بمشروع قانون المالية لسنة 2026 ليحاول إبراز الطابع الاجتماعي للميزانية بالتركيز على أولوية لإحداث مناصب الشغل للشباب، وزيادة ميزانتي قطاعي الصحة والتربية الوطنية.

سيكون للمعلن في هذا البلاغ وقع تهدئة آني، لكن سرعان ما سيتضح هزائمه بالنظر إلى حجم الحاجات والانتظارات الشعبية على الصعيد الاجتماعي في ظل استمرار نفس الخيارات العامة. فبالطريقة ذاتها أعلن وزير الصحة إجراءات وأغلفة مالية لمستشفى أكادير الجهوي غداة احتجاج 14 سبتمبر ليتضح أنها دون مستوى الحاجات بكثير. الأمر الطبيعي طالما لم تتم إعادة النظر جذريا في الاختيارات الرأسمالية النيوليبرالية المدمرة اجتماعيا. إعادة النظر التي تتطلب ميزان قوى لصالح الطبقات الشعبية، نزلت فيه حركة جيل زد 2I2 بنقلها لكن لا يزال بعيدا جدا عن المراد.

5- ماذا سيكون بنظرك تأثير حركة جيل زد 2I2 على الحركة العمالية وقوى اليسار؟

الميزة الأساسية لحركة جيل زد 2I2 هو تأسيس شريحة عريضة من الشباب بعد عقود من الانحسار على حركات نضال فتوية، كان أعظمها حركة خريجي الجامعة المعطلين التي اطرت كفاحات هذه الفئة طيلة ما ينفي عن عشرين سنة وزوالها بعد إلغاء الدولة

هذا متوقف على الحركة النقابية ومدى انشغالها بقطاعات التشغيل الكثيف للشباب، ومدى تبلور قطب يساري داخلها يذود عن المصالح الفعلية للطبقة العاملة برؤية حاملة لمشروع مجتمعي بديل. ومتوقف أيضا على ما ستقدم عليها قوى اليسار، قسم منها تسيير قياداته على المعهود من التعبير عن التضامن عن بعد مع النضالات الاجتماعية، ومناشدة الحكاميين لإصلاح الوضع وانتظار المواعيد الانتخابية، فيما ينهض مناضلون في قاعدته بدور نضالي وازن في العديد من النضالات الشعبية وكذا في المقاومة النقابية اليومية. أما اليسار الجذري فمعظمه مدعو إلى مراجعة تكتيكاته، سواء في العمل في النقابات العمالية حيث يرفض الدفاع عن خط بديل لنهج البيروقراطية، مسارا إياها مقابل مواقع في الجهاز؛ أو إزاء مجريات الحياة السياسية الانتخابية حيث ينطوي في موقف امتناعي عقيم.

يمثل تسييس شبيبة جيل زد، وتطور وعيه في ظرف وجيز، تحولا عظيما في الساحة السياسية المغربية، غنيا بالإمكانات، يفتح أمام قوى اليسار آفاقا غير مسبوقة منذ عقود. فمنذ ما ينفي عن أربعين سنة جرى تجذر الشباب بنحو رجعي بتضخيم صفوف القوى الإسلامية، ما طوى عمليا صفحة تجذر الشبيبة الماركسي الذي ميز سنوات 1960-1970. ونحن اليوم إزاء موجة تسييس في سياق مغاير كليا بفعل الهوة السحيقة التي هوى إليه الوعي الطبقي نتيجة لهزائم الحركة العمالية وحركات التحرر الوطني، لكنه في الآن ذاته ليس تسييسا إسلامويا.

منذ نزل الشباب إلى الشارع يوم 27 سبتمبر 2025 تحسنت ظروف بناء يسار عريض مناهض للرأسمالية، انطلاقا من المطالب الاجتماعية المتصدرة لنضالات الشباب، وهي نفس مطالب المقاومة العمالية والمقاومة الشعبية في العالم القروي. الأمر كله متوقف على استعمال الظروف المناسبة. وما السياسة إلا فن استعمال الظروف المناسبة.

عالميا، تمثل انتفاضات الشباب في بلدان عديدة في آسيا وفي مدغشقر، وحركة التضامن العالمي مع فلسطين التي مثل فيها الإضراب العام في إيطاليا خطوة نوعية، مؤثرات إيجابية، يضاف إليها إقليميا ما شهدت ولاية قابس التونسية من إضراب عام وشامل يوم الثلاثاء، 21 أكتوبر 2025. الأمل كبير في تضافر التطورات الداخلية مع تلك الخارجية للدفع بسيروية نضالية نوعية جديدة بالمغرب.

إمكان تحقيقها لمكاسب بإلغاء التوظيف المباشر. وشهد البلد أيضا نضالات شباب من المدرسين كان أكبرها تنسيقية المدرسين المشغلين بعقود التي هزت قطاع التعليم طيلة ست سنوات.

وشهد التعليم العالي نضالات مجزأة، لا سيما بالمعاهد والمدارس العليا، كان أبرزها نضال طلاب كليات الطب والصيدلة دام 11 شهر (ديسمبر 2023-نوفمبر 2024).

الطابع الجامع لحركة جيل زد 2I2 ورفعها مطالب تهم الطبقات الشعبية برمتها يجعلها خطوة نوعية في تطور وعي الشباب. ثم إن مواجهة قمع الدولة والانتقال من المطالب الاجتماعية إلى أخرى سياسية، منها إقالة رئيس الحكومة، وخيبة الأمل من خطاب الملك ليوم 10 أكتوبر 2025 سيروية نحو وضوح سياسي أكبر تجلى في النقاشات السياسية التي نظمها الحركة على منصة ديسكورد باستضافة فاعلين سياسيين كلهم من اليسار



المنادي بملكية برلمانية تجرد الملك من سلطاته المطلقة.

ولا شك أن تأثير الحركة، التي تراجعت آتيا تحت وقع القمع والوعود، سيمتد إلى الشباب العامل الناشط أيضا في الفضاء الرقمي، وإلى عامة شباب الطبقات الشعبية، وأيضا على قواعد الحركة النقابية.

5 - هل يجد الشباب الطريق إلى أشكال تنظيم ذاتي تهيكل حركتهم خارج العالم الافتراضي؟ هل سيتقدم نحو امتلاك منظور سياسي إجمالي جذري؟

المبادرة من أجل فعل يساري موحد: مدى التفاعل، والمصاعب، والآفاق في حوار مع الرفيق محمد بولعيش، من موقعي نداء فبراير 2025

بينما تغلي أعماق المجتمع بموجات استياء متدفقة، تجلت في دينامية نضالية بمناطق قروية، بدأتها بوكمازيوم 9 يوليو 2025، وانبثقت أمام مستشفى الحسن الثاني يوم 14 سبتمبر، وبلغت ذروة بانيجاس حراك جيل زد في متم الشهر ذاته، يعيش اليسار المغربي حالته المعهودة من الفعل الذي لا يرقى إلى متطلبات اللحظة. ولا شك أن أحد أسباب ذلك استمرار تشتت صفوف هذا اليسار. وقد كان الإقرار بحالته اليارهاة غير المستجدة باعثا على مبادرة مجموعة من مناضليه، من مشارب متنوعة، إلى إطلاق «نداء من أجل فعل موحد لقوى اليسار من أجل التغيير الديمقراطي» في فبراير 2025.

بقصد متابعة مآل المبادرة، واستبيان مصاعبها، وحفز النقاش حولها داخل قوى اليسار، بما يساعد على إتاحة أسباب النجاح لها، حاورت المناضل-ة الرفيق محمد بولعيش، أحد رموز صمود اليسار والتطلع الدائم إلى وحدته.

«عوضت» النهج الديمقراطي بعد انسحابه. كنا داخل الحركة من الرافضين للطريقة الفوقية التوافقية التي تمت بها العملية، مما يعني أنها كانت عملية كولاج أثبت التاريخ خطأها ولا جدواها وفشلها. وكان عدد من الرفاق في «الديمقراطيين المستقلين» قد رفضوا هم أيضا هذا المسار لنفس الأسباب، سموا أنفسهم «خيدق» (الخيار اليساري الديمقراطي القاعدي). هذا البناء القوي المتسرع لم يسر وفق ما كان مرسوما له، فهناك من انسحب من الحزب غير المندمج ليؤسس حزب «الخضر اليساري»، وهناك من ذهب من الفعاليات والمستقلين لتأسيس حزب «البام»، وظلت الفصائل المكونة للحزب الموحد مستقلة عن بعضها، محافظة على كياناتها بدليل ما وقع لاحقا من انشقاق رفاق الساسي ومجاهد عن حزب نبيلة منيب.

ثم جاءت تجربة «تجمع اليسار الديمقراطي» الذي ضم بالإضافة «للاشتراكي الموحد» أحزاب النهج والطلعية والمؤتمر الاتحادي وحركة الوفاء، هذه التجربة لم تعمر طويلا إذ سرعان ما أقصى حزب النهج منه، ويتم تعطيل التجربة ووداها في المهمل، وتلتحق «حركة الوفاء» باليسار الموحد لتغير اسمه إلى «اشتراكي موحد» (لأن كلمة يسار كانت ذات نكهة خاصة بالنسبة للوفاء الوفية للتجربة الاتحادية البوعبيدية حسب تصريحات زعيمها).

بعد ذلك كانت تجربة «تحالف اليسار الديمقراطي» الذي كان تحالفا انتخابيا بالأساس سنة 2007، ورغم توافقات أطرافه الأربعة - فوقيا دائما - لم ينتج تجربة مميزة عما سبق، إذ استتباين مواقف أطرافه بخصوص دستور 2011 ولجنة المانوني ومسألة الصحراء والمشاركة من عدمها في مسلسل الانتخابات ما بعد حركة 20 فبراير. هذا التحالف الذي كانت مكوناته تهدف إلى الرقي به إلى مستوى أقل من الاندماج وأعلى من التحالف أفضى في نهاية المطاف إلى اندماج طرفين: حزب «المؤتمر» وجزء من حزب «الطلعية» (رفض قسم هام منه حل الحزب وقرروا الحفاظ عليه) وقسم ممن انسحب من حزب إدريس لشكر والفصيلان المنشقان عن الاشتراكي الموحد.

المؤسف في هذه التجارب أن أطرافها لم يقوموا

عموما لنا أمل كبير في تحقيق هذه الوحدة الميدانية السياسية لأن الجميع - حسب التصريحات والبيانات الصادرة عنهم - يتحدثون عنها، لكن ما ينقص هو الفعل، هو المبادرة العملية لإنجاز هذا الهدف.

جرب اليسار صيغا متنوعة لتوحيد الفعل، منذ مساعي التجميع في النصف الأول من سنوات 1990؟ ما الدروس المستخلصة التي من شأنها أن تفيد في إنجاح مبادرة نداء لفعل موحد لقوى اليسار التي باتت تسمى منذ 26 أكتوبر 2025، من أجل جبهة ديمقراطية لقوى اليسار بالمغرب؟

مر اليسار أو ما اصطلاحنا على تسميته باليسار الجديد، منذ منتصف التسعينات حتى الآن بتجارب متعددة، متوخيا منها تحقيق وحدته وتوحيد عمله، نجد في هذه التجارب الغث والسمين لكنها لم تعرف النجاح الذي كان منتظرا منها.

فالدينامية الأولى التي انطلقت في التسعينات بعد خروج عدد من المعتقلين السياسيين وقادة الحركة الماركسية اللينينية من السجون، دينامية ضمت مناضلين من حركات «إلى الأمام» و«23 مارس» و«لنخدم الشعب» و«القاعديين» وغيرهم، لم تفض إلى ما كان مرجوا منها لعوامل عدة، منها ما هو داخلي يهم تجارب هذه الحركات وصراعاتها، وكان «التفاوض» بينها عسيرا بسبب الخلافات والجراح الموروثة عن الماضي القريب، فتولد عن المبادرة بروز ثلاثة مكونات: حزب «الحركة من أجل الديمقراطية» وحركة «المستقلين الديمقراطيين» ثم «حزب النهج الديمقراطي» الذي يعتبر نفسه استمرارا لتنظيم «إلى الأمام». كانت تطغى على النقاشات أشياء لا تمت للسياسة بصلة، بل كانت تدور حول مسائل إيديولوجية وقضايا خلافية، فلم تثمر.

وانتظرنا حتى مطلع الألفية الثالثة، سنة 2002 تحديدا، لنرى تجربة ثانية لمحاولة توحيد فصائل اليسار، ليتأسس «حزب اليسار الاشتراكي الموحد» الذي سيلتئم داخله أربعة تنظيمات: «منظمة العمل» وجزء من «الحركة من أجل الديمقراطية» وجزء من «المستقلين» وما سمي بالفعاليات اليسارية (!!) التي

مبادرة توحيد فعل اليسار، مضت 9 أشهر على صدور نداء لفعل موحد لقوى اليسار من أجل التغيير الديمقراطي، ما تقييمك لتفاعل القوى المعنية مع النداء طيلة هذه المدة؟

مرحبا بالرفاق في جريدة المناضلة، أشكركم على استضافتي على صفحات منبركم المناضل، متمنيا لكم التوفيق حتى يتحقق لجماهير الشعب المغربي ما نصبو إليه جميعا من حرية وكرامة وعدالة وتغيير.

بخصوص هذا السؤال جوابه أن فكرة هذا النداء جاءت بعد نقاش طويل وعميق بين عدد من المناضلين، سواء من كانوا منتظمين أو من هم لا يزالون منتظمين داخل بعض أحزاب اليسار وتياراته، أو مع أفراد خارجها.

المهم أننا خرجنا بالصيغة التي نُشر بها النداء، وطرحنا على أنفسنا مهمة الاتصال بكل أطياف اليسار دون استثناء - إلا من أبان عداة أو رفضا قاطعا للمبادرة - بغض النظر عن اختلافنا أو اتفاقنا مع ما تطرحه هذه الأطياف اليسارية.

اعتبرنا أن الأهم هو تحقيق الهدف من وراء النداء، هو الوصول إلى توحيد هذا اليسار وفق برنامج سياسي واضح ومحدد. وأكد على صفة سياسي في تواز مع حلحلة الوضع وتغيير ما نعيشه في أفق مغاير: أفق ديمقراطي حقيقي.

فقمنا برماسة عدد من التنظيمات والتيارات اليسارية، وجدنا تجاوبا مقبولا ومشجعا بهذا القدر أو ذاك، فالتقينا على التوالي بقيادة حزبي فدرالية اليسار الديمقراطي والنهج الديمقراطي العمالي، ثم برفاقنا في تيار المناضلة، واتصلنا بشكل مباشر أو غير مباشر برفاقنا في حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي ثم أخيرا بالرفاق في قيادة الحزب الاشتراكي الموحد.

كانت هذه اللقاءات لقاءات أولية تحسيسية للتعريف بمبادرة النداء ومعرفة موقف الرفاق منها وكيف ينظر الرفاق في هذه المكونات إليها. وجدنا لديهم استحسانا وترحيبا، على كل حال نحن لا نحكم على النوايا بل ننتظر ما سيصدر من أفعال، وستتلى هذه اللقاءات لقاءات أخرى ستحدد لها إطاراتها ومضامينها

المبادرة من أجل فعل يساري موحد: مدى التفاعل، والمصاعب، والآفاق في حوار مع الرفيق محمد بولعيش، من موقعي نداء فبراير 2025



الرفيق محمد بولعيش

الميلاد والنشأة بحومة علي باي، حي بني
مكادة، طنجة.

الدراسة: الكتاب حيث حفظت القرآن،
مدرسة بني مكادة بنين (موسى بن نصير حاليا)
، إعدادية ابن بطوطة، ثانوية ابن الخطيب،
البكالوريا يونيو 1969.

كلية الآداب، ظهر المهرار، فاس من 69 إلى
73.

تجربة أ.و.ط.م: عضو تعاضديتي كلية الآداب
والمدرسة العليا للأستاذة، مؤتمري في المؤتمر
الخامس عشر لأ.و.ط.م.

الاعتقال في قبو الرافان ثم سجن عين قادوس
في بداية شهر فبراير 1973 بعد حظر أ.و.ط.م إثر
هجوم عنيف فجر على الحي الجامعي، متبوعا
بالطرد من المدرسة العليا.

التعيين بالدار البيضاء منذ نونبر 73 حتى
الإحالة على التقاعد.

النضال في صفوف ا.م.ش: مع الشبيبة العاملة
بفاس، في الجامعة الوطنية للتعليم ا.م.ش بدءا
بالنقابة الوطنية للتعليم الثانوي وانتهاء بنائب
الأمين العام للجامعة، عضو المجلس الوطني
لأ.م.ش، الاستقالة من أ.م.ش نهاية سنة 1996..
تأسيس النقابة المستقلة للمهنة التعليمية 97
إلى 2005 (لم تستمر التجربة لأسباب عدة)

سياسيا: الانتماء لليسار الجديد منذ الجبهة
الموحدة للطلبة الأحرار التقدميين والتعاطف مع
حركة إلى الأمام، المشاركة في عملية التجميع
منتصف التسعينات، من مؤسسي حزب الحركة
من أجل الديمقراطية حتى النهاية، التحاقني مع
عدد من رفاق الحركة بحزب الاشتراكي الموحد
حتى استقالتي منه (واستقالة عدد من الرفاق) سنة
2015.

التقاعد سنة 2010.

الأشياء التي يمكن أن تساهم وتساعد على تجاوز هذا
الواقع، ولا نخشى أن نطرح ما ن فكر فيه وما نصوغه من
اقتراحات على المناضلين في مختلف مواقع تواجدهم.
صحيح أن رأي القيادات مهم وحاسم لأنها هي التي
تحدد المسار وتخطط للآتي، ولكن يهمننا أيضا أن
ينصت إلينا المناضلون في قواعد هذه التنظيمات
اليسارية، والمناضلون غير المنتظمين وهم كثيرون.
لا شك أنكم لاحظتم أننا عقدنا مؤخرا لقاء تشاوريا
حضره عدد من الموقعين على النداء والمتعاطفين معه
ومن أبانوا عن رغبتهم في التوقيع عليه، منهم من كان
منتشيا لتنظيم ما، ومنهم من لا يزال منتشيا، ومنهم من
لا انتماء له، ولا وجود لأي مشكل من هذه الناحية ولا
لأي عقدة تجاهه. المهم أن النداء الأول أو الشق الذي
تبلور بعد اللقاء التشاوري قد ترك انطباعا جيدا لدى
عدد كبير من اليساريين، ونأمل أن يكون تعامل قيادات
الأحزاب والفصائل والتيارات اليسارية تعاملًا جديًا مع
هذه المبادرة، وأن يتم تغليب مصلحة الجماهير ووضع
الصالح العام فوق كل اعتبار.

نحن لا ندعي امتلاك الحقيقة، أو امتلاكها وحدنا
ولسنا طهرانيين منزهيين عن الزلل، إنه اقتراح طرحناه في
الساحة اليسارية وننتظر أن يتفاعل المناضلون قيادات
وقواعد معه وفق ما يرونه: تعديلا وإغناء أو تقديم
اقتراحات بديلة. أعتقد أن الأهم أن يتم فعل شيء ما
للخروج من الوضعية البئيسة التي يعيش عليها اليسار.

بنظرك ما هي الصعوبة الرئيسية بوجه وحدة العمل
اليساري بالمغرب؟ وكيف يمكن تذليلها؟

الصعوبة التي يطرحها الفعل اليساري الوحدوي
تأتي بالأساس بسبب عوامل ذاتية، موضوعيا الواقع
حابل بالإخفاقات، حابل بالمصائب. ويمكن أن نستشف
من واقع الحال بالمغرب وخارجه أن ما سيأتي سيكون
أصعب وأشق على الجماهير مما هو قائم الآن، رغم أن
الوضع الحالي مأساوي ورديء جدا.

المشكل في اليسار اليوم هو أن العامل الموضوعي
متوفر ويكاد يفتأ العين، لكن العامل الذاتي غير متوفر
لأسباب منها ما هو قديم نسبيا، ومنها ما هو مستجد
أوجدته تطورات وقائع اليسار وعلاقاته البينية، مثلما
حدث عند الانشقاق الذي عاشه الاشتراكي الموحد
أو إبان الإضرابات التعليمية وما سادها من تلامسات
ونجم عنها من جراح، غير إطلاق النعوت والانتقادات
بين الأطراف المعنية. وهي أمور جعلت تجاوزها صعبا
لا يرغب أحد في تخطيها، رغم أن الجميع يعترف
بها ويدعو إلى ضرورة تجاوزها، ومع ذلك يبقى الأمل
قائما. تم لقاء ضم هذه التنظيمات اليسارية إضافة إلى
تنظيمات نقابية وجمعية يوم 5 أكتوبر 2025، خرج
اللقاء ببلاغ وبقي مفتوحا على المستقبل. هذه خطوة
أولى تسير في الاتجاه الصحيح ونأمل أن تلوه لقاءات

بأدنى مجهود لقراءتها ونقدتها وتقديم النقد الذاتي
إزاءها والاستفادة من دروسها وتغيير طرق التعامل
والأساليب المتبعة فيها، للأسف تتكرر الأخطاء ويدخل
الأطراف في حروب ذاتية لا تليق بمستوياتها بمناضلي
اليسار.

لن أقف طويلا عند هذا المسار، فما يحذونا هو أن
ن فكر جميعا في سبل تجاوز هذا الواقع، واقع التشظي
وسيادة الحزازات التي غدت هذه التجارب فأصبح
التباعد والتنافر سيد الموقف.

سمينا هذه المبادرة بعد اللقاء التشاوري الأخير
للموقعين والمتفقين على النداء باسم الجبهة (من أجل
جبهة للفعل اليساري)، معتقدين أنه الإطار الأصح
للفعل الوحدوي في الظروف الراهنة. وأكد أننا لسنا
طرفا ولسنا حزبا ولا ننوي تأسيس حزب، ولكننا
مناضلون يساريون نطرح على أنفسنا، كما هو مفترض
في كل مناضل يساري، مهمة توحيد قوى اليسار وإيجاد
مخرج متفق عليه لهذه المعضلة، والحل لا يمكنه أن
يكون إلا سياسيا مرتبطا بالمسألة الديمقراطية التي
أعتقد ألا خلاف حول ضرورة النضال من أجلها، من
أجل التغيير الديمقراطي، فمن السهل أن نتضامن مع
المعتقلين السياسيين ومع الحركات الاحتجاجية، لكنه
من الصعب العمل وفق برنامج سياسي واضح ينقلنا من
حالة الاستبداد إلى حالة الديمقراطية الحقة، لأن المجال
الحقوقي له تنظيماته، والمجال الاجتماعي له نقاباته
وجمعياته ولا بأس في التضامن معها، ويبقى مجال
اشتغال الأحزاب هو الحقل السياسي، وهو مبرر وجودها
كأحزاب سياسية.

يبقى في نهاية المطاف الأمل معقودا على
المناضلين أينما كان موقعهم ومجال اشتغالهم ليدافعوا
عن هذا الحلم ويساهموا في تحقيقه بإصرار وعناد.

**المبادرة صدرت بأسماء عدد من مناضلي اليسار
ومناضلاته الأفراد، ألا ترون أن قيادات أحزاب اليسار
ستتظن إلى المبادرة بنوع من التعالي لكونها قوى لها من
الوزن ما يجعلها ترى أن على الأفراد أن يتجاوزوا مع
مبادراتها هي وليس العكس؟**

يطرح هذا السؤال فعلا مشكلا حقيقيا، فنحن
الموقعون على النداء لسنا حزبا لكننا مناضلون ينتمون
لل اليسار، لا نخشى أن يتخذ بعض قادة اليسار منا مواقف
سلبية، فذلك أمر عادي في حضور الاختلافات في
التقدير. فنحن مناضلون مر كل منا بتجارب قد تكون
تركت أثارا وبصمات وقد لا تكون، ليس هذا مهما إذ
المهم أننا طرحنا على أنفسنا أن نقوم بشيء ما لخلخلة
هذا الواقع، ولا أعتقد أن الأمر سهل أو بسيط، لكن لنا
التجربة، لنا من الممارسة الميدانية ما يجعلنا قادرين
على التفكير، قادرين على المبادرة والإبداع. وهذه من

المبادرة من أجل فعل يساري موحد: مدى التفاعل، والمصاعب، والآفاق في حوار مع الرفيق محمد بولعيش، من موقعي نداء فبراير 2025

أخرى تذيب الجليد وتسمح بتخطي الواقع .

بالنسبة لنا، ورغم أن بعضنا قد عاش تجارب مضطربة داخل بعض هذه الأحزاب، فنحن لا نحقد على أحد كما لا أمل من تكراره، ونود أن نعمل، أن يعمل كل المناضلين اليساريين الحقيقيين سويا من أجل توحيد فعل هذا اليسار حتى يستجيب لتطلعات جماهير الشعب المغربي بما يخدم مصالحه ويحقق آماله في العيش الكريم والحرية والعدالة والديمقراطية الحققة.

من جهتي أتمنى شخصا أن يحدو الرفاق في كل التنظيمات اليسارية وخارجها هذا الحذو فيتجاوزوا ذواتهم ويرفعوا عن الحزازات ويضمدوا جراحهم، ويضعوا نصب أعينهم ما يجعلهم قادرين على تغيير هذا الواقع، وما لا يدرك كله لا يترك جله في علاقة جدلية بين الجزء والكل، بين المرحلي والاستراتيجي .

ما رأيك في أن السير قدما بفكرة توحيد الفعل اليساري يتوقف على تعاون مناضلي /ت اليسار في قواعد احزابه ببناء تجارب عمل مشترك محلية (في تجارب نضالات عمالية وشعبية) وتنظيم حملات تضامن وطنية. لا سيما ان قيادات اليسار لا تعمل حاليا لتوحيد فعله، مقتصرة على اعلان التوايا؟

ليكون هناك فعل يساري موحد ينبغي أن تكون وراءه قناعة بضرورته من جهة وأن تكون هناك إرادة سياسية تدفع في اتجاهه وتوجه القواعد لممارسته من جهة ثانية. لنفترض أن القناعة حاصلة حسب ما يرد في البلاغات والبيانات الصادرة عن

«ليكون هناك فعل يساري موحد ينبغي أن تكون وراءه قناعة بضرورته من جهة وأن تكون هناك إرادة سياسية تدفع في اتجاهه وتوجه القواعد لممارسته من جهة ثانية».

تنظيمات اليسار دون أن نحكم على النوايا فهل الإرادة السياسية متوفرة؟ أترك للمعنيين بالأمر والواقع أمر الإجابة عن هذا السؤال.

صحيح ألا نجاح لأية مبادرة أو أي فعل وحدوي دون مساهمة القواعد وعموم المناضلين اليساريين فيه اقتراحا وتحضيرا وتدييرا وتقييما، محليا وجوهيا ووطنيا. ويعيدا عن أي حكم قيمة أعتقد أن أغلب القواعد لا يمكنها أن تتحرك إلا حين يأتيها الضوء الأخضر من القيادة، دون أن يعني ذلك غياب الإرادة والرغبة والعمل الميداني المشترك لدى هؤلاء المناضلين. لكن هذا الفعل يقتصر على التضامن والاحتجاج والمطالبة اجتماعيا وحقوقيا على أهمية ذلك، وعلى الدفاع عن القضية الفلسطينية ضد الإبادة والتطبيع باعتبارها أعداء قضية في تاريخنا

المعاصر، وهو أمر ذو أهمية كبيرة. الإشكال كامن - كما لم أتوقف عن تكراره - في كون هذه المجالات لها تنظيماتها التي تهتم أو ينبغي أن تهتم بها، من نقابات وجمعيات ومن المفيد دعمها وإسنادها مع تقييم عملها وتقويمه، لكن المهمة الأساسية للأحزاب السياسية - باعتبارها كذلك - أن تركز على المسألة السياسية، مسألة السلطة والحكم، وفي عمقها المسألة الديمقراطية، لأنها الجوهر والمجالات الأخرى توابعها، للأسف أحزابنا تدفع بها إلى الأطراف وتهتم بالأعراض، رغم رفع شعارات كالمملكة البرلمانية والتغيير الديمقراطي إلا أنها تبقى مجرد شعارات ما لم يتبعها فعل لأجرتها وتفعيلها على أرض الواقع بوضوح وتفصيل.

كيف ترى إمكانات تفاعل اليسار مع حركة جيل زد التي عززت بنضالاتها إمكانات اغتناء اليسار بقوى فنية جديد هو في أمس الحاجة إليها؟

بخصوص الموقف من حركة جيل زد (GEN Z) هذا إشكال آخر ينضاف إلى المعضلات السابقة. في واقع الأمر نحن لا نستفيد من تجاربنا، فقد مررنا من تجربة تكاد تكون مماثلة لها مع حركة 20 فبراير ورأينا كيف تعاملت قوى اليسار معها، فهناك من اليساريين من انخرط في ديناميتها، وهناك من اتخذ منها موقفا إيجابيا دون الانخراط فيها، وهناك من رأى فيها حقلا للاستقطاب «باش يتقدوا منها»، وهناك من اعتبرها قد ولدت ميتة وأنها إلى زوال، انتهت بعد مدة قصيرة من ميلادها. هذه تقديرات لا أعرف كيف بنيت لكنها تبقى تقديرات لقوى يسارية، ثم تبين أن حركة 20 فبراير ليست إبنة ذاتها بقدر ما هي إبنة الظروف التي أوجدتها ولا زالت هذه الظروف مستمرة في الزمان وروحها لا تزال حاضرة، جسديتها حركات احتجاجية أخرى تمتع من رحيقها، وبها تسترشد سواء في زاكورة أو جرادة أو الريف وغيرها من المناطق التي عاشت حركات نضالية واحتجاجية مهمة.

وحركة جيل زد تخضع لنفس السيرة مع وضوح أكبر في الشعارات لكن مع اختلاف واضح في الطرق والأساليب. فهذه الحركة خرجت للمطالبة بتوفير الصحة لتصبح في متناول الجميع، خصوصا بعد وفاة النساء الثمانية بمستشفى أكادير، وبتعليم مجاني ذي جودة يستوعب كل الأطفال، ومحاربة الفساد. هذه هي الشعارات التي رفعتها ولا يمكن لأي مناضل إلا أن يتبناها ويتضامن مع من يرفعها وخاصة أن الحركة خرجت من رحم المجتمع وجماهيره الشابة، وهذه مسألة مبدئية. المسألة الثانية تتعلق بموقف قوى اليسار من الحركة، أعتقد أنه يتوجب تتبع ما فعلته الحركة وتقولته حتى نكون على بينة من مآلاتها، خاصة أننا قد نكون بصدد حركات وليست حركة واحدة. حين نقرأ أو نسمع ما يصدر عن ممثلها (!) نجد أن البعض يريد تأسيس

حزب جديد مختلف، والبعض الآخر يخاطب الملك مباشرة وكأنه يستثنيه مما يجري ويستشري، والبعض الثالث يعلن عن ابتعاده عن الأحزاب القائمة بل يسبها معتبرا إياها مجرد دكاكين لا تمثله. وهذه التصريحات لا تساعد على التفاعل الإيجابي معها، وتعتبر مصدر حرج وإزعاج خصوصا بالنسبة للشباب اليساري المتحزب والمنخرط في ديناميتها. ومع ذلك أرى أن هذه الحركة ما دامت حركة احتجاجية مطلوبة مناضلة، يمكنها أن تتطور، حسب الشروط المرافقة لها، لا يمكن إلا التضامن معها ومع معتقليها حتى إطلاق سراحهم وسراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي .

تبقى التقديرات تجاه الحركة رهينة بقراءة كل طرف لمسارها وتعبيراتها، فالتجربة لا زالت في بدايتها ولا يمكن الحكم عليها إيجابا أو سلبا إلا إذا ظهرت بعض الملامح التي يمكن أن تساعد على تحديد هذا الموقف، وهو أمر صعب للغاية وذو حدين : فانخرط أحزاب اليسار فيها تأطيرا وتوجيها سيؤكد الموقف السلبي لقيادة الحركة من الأحزاب، والابتعاد عنها حتى لا تثبت التهمة سيؤكد أيضا تخوف هؤلاء القادة بأن هذه الأحزاب تخلت عنهم وتركته لمصيرهم ولا نهمها مصلحة الجماهير، وهما أمران أحلاهما مر.

أعتقد أن التضامن مع الحركة ودعمها في المنطلق والمسار مسألة ضرورية، مع الاحتياط والحذر من المنزلقات التي قد تفضي إليها.

الانتخابات تقترب، واليسار على ما هو عليه من انقسام وتباين المنظورات، كيف ترى إمكان عمل موحد لقوى اليسار لاستثمار مناخ الانتخابات السياسي من أجل انفتاح أوسع على الجماهير الشعبية برويته وبذبله؟ بالاقول بين حزبي اليسار (الفيدرالية و الموحد)، وحتى مع النهج في حال أعاد النظر في موقف الامتناع عن المشاركة في الانتخابات؟

اليسار ومسألة الانتخابات موضوع شائك، قد يكون المشكل عميقا وقد يكون سطحي حسب زاوية النظر التي منها نتناول الموضوع. عموما في السابق كان النهج الديمقراطي لا يمتنع عن المشاركة بل كان يقاطع الانتخابات (لا أدري ماذا سيكون موقفه في الانتخابات المقبلة)، فالمقاطعة شيء والامتناع شيء آخر، فالمقاطعة موقف يعني القيام بحملة لشرحه ودعوة الجماهير، دعوة النخبين إلى عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع وعدم الإدلاء بأصواتهم .

أعتقد أن المشكل يسارا ليس في المقاطعة أو المشاركة، إذ ينبغي أن نوضح للناس، للجماهير لماذا نريد المشاركة رغم انتفاء شروط النزاهة والشفافية والنجاعة، كما ينبغي أن نوضح لماذا نقاطع وماذا ننظر وما ننوي فعله لتجاوز هذا الموقف . عندما نشارك يجب أن نضع

المبادرة من أجل فعل

يساري موحد: مدى التفاعل،

والمصاعب، والآفاق

في حوار مع الرفيق محمد

بولعيش، من موقعي نداء

فبراير 2025

تتمة الصفحة 11

نصب أعيننا توفر حد أدنى من الشروط لضمان مشاركة فعالة ومفيدة أقلها تنقية الأجواء السياسية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ورفع يد أم الوزارات عن العملية الانتخابية لصنع أغليات على هوى المخزن، وتجريم استعمال المال لشراء ذمم الناخبين. فوجود هذه الممارسات لا يعطي أية صورة لهذه العملية ولو في حدها الأدنى الإيجابي. لكن من منطلق المشاركين ومنطقهم فإن نجاح بعض المنتخبين من اليسار (الاشتراكي الموحد والفدرالية) هنا أو هناك، في الجماعات والبرلمان سيجعل صوت الشارع يصل إلى المؤسسات الرسمية ويتم الدفاع عن القضايا المحلية ومشاكل المعيش اليومي للمواطنين.

عموما يمكن للطرفين معا، المشار والمقاطع، أن يتفاعلا إيجابا إذا تم الإنصات والنقاش والإقناع في الحد الأدنى، وهذا يمكن للعمل الحدودي توفيره والتخفيف من حدته، حتى لا يدخل الطرفان في حروب بينية يطبعها السباب والتخوين وما إلى ذلك، المهم هذه الأساليب ينبغي نبذها والترفع عنها.

موقفي، وهو موقف شخصي لأنني لا أعرف مواقف الرفاق في النداء لأننا لم نناقش هذا الموضوع، وهو على كل لا يدخل ضمن أهدافنا واهتمامنا في المبادرة، موقفي يتلخص في كوني أرى أن الشروط الموضوعية غير متوفرة للمشاركة، لكنني أعتبر أن أحزاب اليسار المشاركة إذا قدمت مرشحين تتوفر فيهم شروط تضعهم في خدمة الجماهير ومحاربة الفساد، لم لا نساعدتهم بدعمهم أو على الأقل بعدم الدخول في حروب ضدهم ولو بعدم التصويت عليهم، وأعتقد أن نجاح مرشح نزيه له تجربة سياسية ومناضل مستقيم أفضل ألف مرة من فوز مرشح «مول الشكارة» فاسد جاهل متخلف تاجر مخدرات ومتهرب من أداء الضرائب وما أكثرهم في المواسم الانتخابية، ولا يفوتني أن أطالب الأحزاب المشاركة باختيار مرشحين بعناية ونزاهة حتى لا ترتكب أخطاء كما حصل في التجارب التي خاضتها سابقا، والمثال الذي يحضرني تجربة تحالف اليسار في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 حين فاز بخمسة مقاعد أحدهم رحل مباشرة إلى حزب الاستقلال وآخر توبع في ملف فساد تعاضدي.

أنهي الموضوع بالقول إنه لا يجب أن تكون المسألة الانتخابية شماعة تعلق عليها مشاكلنا وتجعل عملنا الحدودي مؤجلا إلى ما لانهاية.

ما هي العوامل التي كانت وراء انسحابكم من مركبة الاتحاد المغربي للشغل؟

التحققت بالاتحاد المغربي للشغل منذ تعييني بمدينة الدار البيضاء سنة 1973، وناضلت في صفوفه. داخل الجامعة الوطنية للتعليم. في النقابة الوطنية للتعليم الثانوي، كعضو في مكتب فرع ابن مسيك، ثم كعضو في المكتب الوطني، وكعضو في الأمانة الوطنية للجامعة للتعليم في منتصف الثمانينات. وإلى حدود استقالتي من الاتحاد في 1996 نهاية سنة

وقد كان قرار بقائي في الاتحاد وتشبثي به كإطار نقابي، خصوصا عند تأسيس ك.د.ش. وهرولة معظم الأطر اليسارية نحوها، قرارا نابعا من إيماني الراسخ بضرورة الوحدة النقابية للطبقة العاملة التي جسدها الاتحاد كقوة اجتماعية فعلية على الساحة الوطنية. وكنت أعتبر أن الفكر البورجوازي الصغير ساهم بشكل أو بآخر في ضرب هذه الوحدة التي هي سبيل الطبقة العاملة الوحيد للحفاظ على مكتسباتها وتحقيق مكتسبات جديدة.

لقد بذلت، رفقة مناضلين يساريين آخرين جهودا مضنية لإعادة هيكلة الجامعة الوطنية للتعليم وإعادة تنظيم الفروع بعد الفراغ المهول الذي خلفه تأسيس ك.د.ش. في حقل التعليم خاصة والوظيفة العمومية عامة. وقد تمكنا كمناضلين يساريين من تحقيق قيمة مضافة للعمل النقابي داخل ام.ش. وتلميع صورته محليا ووطنيا ودوليا، نظرا لما يتمتع به هؤلاء المناضلون من مصداقية ونكران ذات كبيرين.

ربما كان هذا وغيره سببا في انشغال بال القيادة الوطنية للاتحاد حول أهداف هؤلاء المتياسرين ». هكذا الكامنة وراء هذه كانوا يسمونها الحركية وهذا النشاط الزائد عن اللزوم، علما أن لا أحد تقريبا كانت له أطماع ما أو سعي وراء منصب أو منافسة أحد على شيء... مما زاد من شكوكها وفي منتصف التسعينات، أو على الأصح قبل ذلك بسنة،

محمد بولعيش، قيادي سابق في قطاع

التعليم بالاتحاد المغربي للشغل

الطرد أو التهميش مصير أي مسؤول يتخذ قرارا لا يروق القيادة

تعود هذه المقابلة الى العام 2008 [+], نعيد نشرها لما توضح من جوانب التجربة النقابية للرفيق محمد بولعيش

بدأت المناورات والحصار والتهميش وتغيير أفعال أبواب المقرات والمنع من حضور أنشطة وندوات تنظمها المركزية دون أن نعرف مصدر هذه الممارسات أو التعليمات وأتذكر أننا يوم قررنا في المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم خوض إضراب وطني إلى جانب النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة استدعتني قيادة الاتحاد بحضور معظم أعضاء الأمانة الوطنية للاتحاد وأعضاء الأمانة الوطنية للجامعة الوطنية للتعليم متهمه بإيائ بالتنسيق مع الانشقاقين وقلم. هكذا ينعنون رجال التعليم. دون أن يتجرأ أحد على الدفاع عني وقول الحقيقة، وعلى كل حال إذا كنت قادرا فعلا على ذاك الإنجاز فذلك مصدر فخر واعتزاز لي لا العكس، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى التهديد المبطن حين حاول بعض الفيدورات المستاجرين رمي أحد المناضلين المغضوب عليهم، وكان عضوا كذلك في الأمانة الوطنية للجامعة، من نافذة الطابق السابع لولا حضور بعض النقابيين البريديين الذين أجبروهم على الفرار فنجأ الصديق باعجوبة. كانت تلك إشارة كافية دفعتمني للتفكير مليا في المال الذي قد ينتظرني كذلك، خاصة أن الوسط اليساري داخل الاتحاد أخذت تحكمه عصبية تنظيمية ضيقة مما يبعدها عن إعلان أي تضامن أو دعم لأية مقاومة ممكنة، فكانت الاستقالة.

ما الذي يميز مركبة الاتحاد المغربي للشغل عن باقي المركبات باعتبارها نقابة لها تاريخ وطني عريق وأول نقابة وطنية؟

كان لها دور هام في مناهضة الاستعمار ومساندة الحركة التقدمية في السنوات الأولى للاستقلال في مواجهة الاستبداد والرجعية ويميزها بداية أنها أول نقابة ديجت في أدبياتها مبادئ الاستقلال عن الأحزاب السياسية والحكم والديمقراطية الداخلية والوحدة النقابية، وإن ظل بعضها مغيبا لعقود وبعضها الآخر شعارا للاستعداد أكثر من أي شيء آخر. يميزها أنها نقابة كانت ولا زالت محجا للطبقة العاملة، وخاصة في القطاع

محمد بولعيش، قيادي سابق في قطاع التعليم بالاتحاد المغربي للشغل

تمة الصفحة 12

النقابة؟

أن تقوم حرب أهلية بين مختلف اللوبيات الحاضرة داخل المراكز القيادية للاتحاد، بعد رحيل بن الصديق، بدافع الحفاظ على المواقع والمصالح، مما سيضعف موقع المركزية وقد تنتج عنه انشقاقات لا يعرف مداها.

من الممكن أيضا أن يحصل توافق على شخص الأمين العام الذي قد تتوفر فيه بعض الشروط . قد لا تكون لها علاقة بالجانب التنظيمي . كالحضور الإعلامي والمشاركة المكثفة في أنشطة النقابة وطنيا ودوليا، وقد يكون الميلودي المخارق هذا الشخص شريطة أن يتفق مع غيره من ذوي الطموح على اقتسام المنافع والمناصب.

وأخيرا من غير المستبعد أن يتم الاتفاق على إسم باهت يقدم صوريا على أساس الحفاظ على التوازنات الداخلية وتأجيل صراعات الحسم إلى أجل مسمى أو غير مسمى في انتظار ظروف ملائمة.

واعتقد أن غياب مرشح قوي للخلافة يحوز إجماعا حوله مرده إلى سياسة خلق الفراغ حول الزعيم التي تم انتهاجها منذ التأسيس لتغيب أي منافس مفترض يزاحم الزعيم على كرسي القيادة، وهو نهج متبع في معظم التنظيمات النقابية المغربية.

[+] المصدر: جريدة الشروق (توقفت عن الصدور) عدد 34 من 21 نوفمبر 2008 إلى 28 منه

يمكن لبعض القطاعات أن تستقل بقراراتها وأن تتخذ تدابير وإجراءات بشكل مستقل، وخاصة إذا كانت قياداتها القطاعية يسارية، ما دامت تخدم مصلحة المركزية وقيادتها، وتساهم في تلميع صورة النقابة محليا وعالميا، وإن اقتضى الأمر تقديم قرايين السلطات القمع والمال واعتقد أن بعض القيادات اليسارية داخل الاتحاد قد استوعبت الرسالة جيدا، فأصبحت مدركة لما ينبغي فعله وما لا ينبغي القيام به، بحثا عن رضى القيادة وتلافيا لغضبها، وحفاظا في الآن ذاته على المواقع التي تحتلها .

كيف تصورون واقع الاتحاد المغربي للشغل بعد رحيل المحجوب بن الصديق؟

صعب الإجابة عن هذا السؤال، لأن الاتحاد ارتبط تاريخيا باسم صاحبه . نقابة المحجوب . الذي طبع النقابة بطابعه ووسمها بميمسه، وهو الذي أبدع فكرة انتخاب الأمين العام أولا من المؤتمر قبل آية هيئة أخرى، حتى لا تحاسبه لا الأمانة الوطنية ولا اللجنة الإدارية بدعوى أن المؤتمر هو الوحيد المؤهل لذلك لأنه هو الذي انتخبه لا غيره وقد استفاد الكاتب العام لللك.دش. من هذا الإبداع ليخلد . هو الآخر . على رأس مركزيته سيرا على نهج غريمه.

لكن مع ذلك يمكن طرح بعض الفرضيات، أولاها،

الخاص، وأنها لا زالت تحتكر التمثيل في العديد من القطاعات العمومية وشبه العمومية والخاصة، كوكالات توزيع الماء والكهرباء، المكتب الوطني للكهرباء، القطاع الفلاحي، التكوين المهني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصحات التابعة له الأبنك...

. كيف يتخذ القرار داخل الاتحاد المغربي للشغل؟

بكل بساطة، القرارات الأساسية التي تهم المركزية أو التي قد تكون لها انعكاسات على التوجه العام للمركزية يتخذها الأمين العام للاتحاد أو بعد التشاور القبلي معه، والتوجه العام هذا يتغير وفقا للظرفية التي يمر منها الاتحاد أو العلاقات التي تحكم قيادته. وهذا ما يفسر مثلا موقف الأمينالعام وغضبه من دخول الجامعة الوطنية للتعليم في الإضراب المشترك الذي تحدثت عنه سابقا، إذ لم يكن مستساغا إذاك . على الإطلاق-التنسيق مع أعداء الأمس الانشقاقيين والانتهازيين و ماركس ونيته، عكس ما هو عليه الأمر اليوم.

وعموما، كان الطرد أو ما عرفه حسن بتعدي أو حسن البزوي أو سليم رضوان وأمثالهم كثيرون مصير أي مسؤول سيتخذ قرارا لا يروق القيادة أو يتصرف تصرفا يسير عكس إملاءاتها.

ما هو تأثير الحساسيات السياسية المتواجدة داخل قطاعات الاتحاد المغربي للشغل على القرارات



تفاهم المديونية المغربية، وتقهقر وضع الطبقات الشعبية

بقلم، س.ن

يحتاج الرأسمال المغربي إلى تمويل مشاريعه الاستثمارية، وتلعب الديون دورًا مهمًا في ذلك. وهذا النهج شائع بين الدول النامية بمبرر تحقيق الأهداف التنموية. هكذا يمكن استجلاء تفاهم المديونية المغربية بواسطة عدة مؤشرات:

عبر محاربة التهرب الضريبي، وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الكبرى، وتحسين جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي المباشر... إن نفس السياسات لن تؤدي سوى لنفس النتيجة ولما لا أسوأ.

تمثل خدمة الدين (أقساط + فوائد) أكبر بند إنفاق في الميزانية، حتى أكثر من القطاعات الاجتماعية مجتمعة. إنها مفارقة كبيرة، خاصة وأن المغرب بلد «نام» يحتاج لاستثمارات كبيرة في التعليم والصحة... هذا علما أن الأرقام الرسمية لا تعكس الحقيقة. في سنة 2023 بلغت مخصصات الدين حوالي 95 مليار درهم (أي قرابة 34% من إجمالي النفقات)، وفي السنة الموالية تجاوزت 100 مليار درهم، وهذا الرقم أكبر من ميزانيات عدة وزارات مجتمعة.

بلغت مخصصات التعليم سنة 2024 زهاء 72.5 مليار درهم بزيادة طفيفة عن السنوات السابقة. لكن هذه الميزانية لا تزال غير كافية لمواجهة الخصاص المهول، وبالنظر أيضا إلى ما يتسم به هذا القطاع الاجتماعي الهام من اكتظاظ وضعف في البنية التحتية والتأطير... بينما بلغ مقدار ما خصص للصحة في السنة ذاتها نحو 25.4 مليار درهم بزيادة عن السنوات الماضية لكنها تبقى دون ما توصي به منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال. هذا علما أن القطاع يعني من نقص الموارد المهول وندرة المعدات والكادر الطبي...

مخصصات الدين مقارنة بمخصصات الصحة والتعليم...

المبلغ (مليار درهم) 2024	النسبة من النفقات	
تقريبا 100	تقريبا 34 %	خدمة الدين
72.5	تقريبا 24 %	التعليم
25.4	تقريبا 8.5 %	الصحة
تقريبا 26	تقريبا 9 %	الدعم والتحويلات الاجتماعية

يظهر أن خدمة الدين أكبر من مخصصات التعليم والصحة معاً. كل درهم ينفق على الصحة يقابله أربعة دراهم لخدمة الدين. وهذا في بلد تصنفه التقارير الدولية في مراتب متأخرة كل عام منذ عقود فيما يتعلق بالتنمية البشرية. فماذا لو جرى تحويل جزء من خدمة الدين للصحة والتعليم؟ ألن يكون الوضع مختلفاً؟

يصدر المغرب سندات دولية بعملات أجنبية (خاصة الدولار واليورو) في الأسواق المالية الدولية (الدين التجاري)، وهنا يتعلق الأمر بمستثمرين مؤسسيين وصناديق استثمار عالمية تتميز ديونهم بأسعار فائدة مرتفعة نسبياً. كما يلجأ للمؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وبنك الاستثمار الأوروبي من بين أخرى عديدة، وهو يتعاقد أيضا على ديون ثنائية لدى دول مانحة وبخاصة دول الخليج والاتحاد الأوروبي. ويلجأ أيضا لديون لدى مؤسسات التمويل التنموي. ولكل من هذه الديون اشتراطات، فصندوق النقد الدولي يفرض الإصلاح الهيكلي، ويوصي من بين إجراءات ضارة عديدة بخصخصة مؤسسات عمومية مريحة، وتقليص العجز الموازنا تي عبر خفض الدعم (الطاقة، والمواد الأساسية...) وتجميد/ خفض التوظيف العمومي، والتحكم في أجور الوظيفة العمومية، بعبارة أخرى ما يسمونه كبح جماح كتلة الأجور في الميزانية. وترافقها أيضا شروط تحرير الأسواق، أي فتح المجال للمنافسة الأجنبية ونزع كل القيود التي تعوق رأس المال وربحيته.

«تأتي الديون باسم «تحفيز النمو» لكن شروطها تعيق هذا النمو. يؤدي التركيز على الاستقرار المالي قصير المدى إلى إعاقة التنمية طويلة المدى، وتؤدي السياسات التقشفية إلى تباطؤ اقتصادي يزيد عجز الميزانية بدل تقليصه...»

يؤكد الاقتصاديون أن التمويل مركز على تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، والاستثمار في قطاعات يقال إنها إستراتيجية مثل الطاقة والصناعة. لذا تردد الدعاية الرسمية أن البلد تواجه تحدياً في تحقيق التوازن بين «تمويل احتياجات التنمية»، والحفاظ على استدامة المالية العمومية، وهذا يعني بصريح العبارة «تعزيز النمو الاقتصادي لتحسين قدرة السداد».

الربحية لرأس المال، والاستنزاف للطبقات الشعبية

تؤثر الديون سلباً على التنمية الحقيقية بامتصاصها جزء كبيراً من مداخيل الصادرات والسياحة وعائدات الهجرة... ولأن الاستدانة تجري بالافتراض لسداد الديون المتركمة. إنها معضلة حقيقية حيث تُستخدم قروض جديدة لتسديد ديون قديمة، وهذا ما يقود لما يسمى انزياحاً مالياً؛ أي تحويل موارد من التعليم والصحة والاستثمار المنتج نحو خدمة الديون. ضد على ذلك إذكاء التبعية بمعنى فقدان السيادة الوطنية في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

تأتي الديون باسم «تحفيز النمو» لكن شروطها تعيق هذا النمو. يؤدي التركيز على الاستقرار المالي قصير المدى إلى إعاقة التنمية طويلة المدى، وتؤدي السياسات التقشفية إلى تباطؤ اقتصادي يزيد عجز الميزانية بدل تقليصه...

تردد الدولة أنها جادة في السعي لإيجاد مخرج من هذه الدوامة عن طريق تنويع مصادر التمويل (شراكات استثمارية، سندات خضراء...)، وتعزيز الإيرادات

ارتفاع مستويات الدين؛ إذ تجاوز الدين العمومي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر بالفعل ارتفاع منحني الدين بصورة ملحوظة خلال العقد الماضي، وبهذا تزايدت خدمة الدين ما أفضى إلى تخصيص جزء متزايد من الميزانية لسداد أقساط الدين وفوائده. وتضغط خدمة الدين هذه على الإنفاق الموجه للقطاعات الاجتماعية والاستثمارية الأساسية

لماذا الجوء للتمويل بالدين؟

أولى المبررات المترددة في الخطاب الرسمي هي عجز الميزانية المستمرة، أي عدم كفاية الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العمومية، والحاجة لتمويل البرامج الاجتماعية والاستثمارية، والظروف الخارجية الطارئة مثل جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية، وتأثير الجفاف المتكرر على الفلاحة والاقتصاد، وأزمة ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية عالمياً.

ومن الواضح مؤخراً أن التمويل مركز على تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، والاستثمار في قطاعات يقال إنها إستراتيجية مثل الطاقة والصناعة. لذا تردد الدعاية الرسمية أن البلد تواجه تحدياً في تحقيق التوازن بين «تمويل احتياجات التنمية»، والحفاظ على استدامة المالية العمومية، وهذا يعني بصريح العبارة «تعزيز النمو الاقتصادي لتحسين قدرة السداد».

الدولة تستدين لصالح الرأسمال؟

تلخص نهج الدولة في العقود الأربعة الماضية في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسين ما يسمى مناخ الاستثمار عبر تعزيز النمو وزيادة الإيرادات و«تحسين كفاءة الإنفاق». ومن أجل ذلك لجأت للأسواق الدولية، والمؤسسات المالية العالمية، والدائنين الثنائيين الذين تربطها بهم اعتبارات سياسية.

وأدت اشتراطات هذه الديون بالفعل إلى تبني سياسات تقشفية أضرت كثيراً الإنفاق الاجتماعي، وجرى تحرير الاقتصاد ما عرض «الصناعات المحلية» للخطر، وأخيراً منحت الأولوية لسداد الديون المستنزفة للموارد. وهذه الاشتراطات مشكلة حقيقية إذ تسلب القرار السياسي والاقتصادي وتنتهك السيادة في ظل اقتصاد يواجه تحديات هيكلية مزمنة.

تفاقم المديونية المغربية، وتقهر وضع الطبقات الشعبية

بقلم، س.ن

تمة الصفحة 14

الشحيحة»، وإرساس أسس صلبة لتطوير نموذج تنموي لا يعتمد على الاقتراض لتمويل استثمارات خاصة...؟

نحو سياسات شعبية بديلة لسياسات اشتراطات الديون

الدولة ماضية في سياساتها التقشفية وثيقة الارتباط باشتراطات الاستدانة، وهي تخلت بالفعل عن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأكثر أولوية للأغلبية الساحقة من الشعب المسحوق المنزوع حتى من أدوات الدفاع عن مكاسب تضحيات تاريخية كبرى. لذا ما من سبيل سوى القطع نضالياً مع سياسات الاستدانة القاتلة للحقوق والمكاسب.

أبانت نضالات عمالية وشعبية في السنوات الأخيرة، التي كان آخرها حراك جيل زد الشبابي، عن طاقة نضال حقيقية كامنة لا ينقصها سوى رقي تنظيمها وزيادة درجة وعيها وقنالياتها النضالية كي تخلق إمكانات حقيقية للخروج من دوامة ديون مزمنة، ومن كل شرور رأسمالية تابعة ومتخلفة وراعيها الاستبداد السياسي القائم.

إن الديون العمومية ذات أثر مباشر على ظروف عمل وعيش أغلبية الشعب الكادح الساحقة، ولا مفر من وضع إلغائها على رأس أولوية المطالب الاستعجالية من أجل تحرير موارد ينبغي بالتأكيد إعادة توجيهها صوب تلبية الحقوق الأساسية للبشر في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ستدرك الطبقات الشعبية عبر نضالاتها وكفاحها اليومي من أجل حياة أفضل، أن التحرر من الوضع المأساوي الذي أوصلتنا إليه سياسات مصممة أساساً لخدمة رأس المال وأرباحه، يقتضي فرض سياسات بديلة تضع على رأس قائمة أولوياتها تلبية الحقوق الإنسانية الأساسية، وذلك عبر نضال لا يلين من أجل تحرر شامل وعميق يضع أسس مجتمع بديل حر وتشاركي.

بضماناتها تخفف المخاطر على المستثمرين المحليين والأجانب، وبالتالي يستفيد القطاع الخاص دون أن يولد مجرد فرص عمل كافية، إذ يفضل نموذج نمو يعتمد على استثمارات رأسمالية مكثفة، أي تلك التي لا تحتاج قوة عمل كثيفة.

بينما تتحمل الخزينة العمومية المخاطر المرتبطة



بالديون وأعبائها يحصد الرأسمال الأرباح الأكبر، وتحمل الطبقات الشعبية الكادحة التقشف في الإنفاق الاجتماعي، وخصوصية المؤسسات العمومية التي تُباع للقطاع الخاص فيصبح رابحاً، في الوقت الذي تتحمل فيه الدولة ديون الخسائر السابقة

طبعاً، توجد مشاريع خاصة تولد قيمة مضافة حقيقية، لكن فقط تلك التي يوجد أصحابها في محيط مراكز النفوذ الرئيسة، وأيضاً يجري تركيز الاستثمارات التي ترعاها الدولة لمصلحة القطاع الخاص على قطاعات مربحة لكنها ضعيفة القيمة المضافة، هذا بينما تهرب الأرباح للخارج بدل إعادة استثمارها محلياً. كل هذا يضع ادعاءات الدولة محط تساؤل. هل تسعى حقاً لضمان «العدالة في توزيع الأعباء والمنافع»، وهل هي حريصة فعلاً على «الكفاءة في استخدام الموارد

الاستثمار والخصوصية والشرائط العمومية-الخاصة، أرباح بلا مخاطر للمستثمرين

تعكس سياسات الدولة إصرارها بإيلاء الأولوية للالتزامات المالية على الاستثمار من أجل تنمية حقيقية تضع على رأس أولوياتها البشر وحقوقهم وليس الرأسمال وأرباحه. يخصص ثلث الميزانية الممولة بالديون لصالح رأس المال لسداد ديون سابقة، في حين تبقى الموارد الموجهة للقطاعات الاجتماعية ضعيفة جداً، وهذا يوضح بجلاء عبء الديون وإعاقة التنمية الحقيقية المنشودة لدى الطبقات الشعبية الكادحة. تستنزف خدمة الدين موارد كبيرة يمكن أن تحول للقطاعات الاجتماعية.

المستفيد من هذا الوضع هو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في ظل تزايد الديون العمومية. يستفيد القطاع الخاص مباشرة من البنى التحتية التي تمولها الدولة عبر القروض، لكن هذه الاستفادة لا تترجم بالضرورة إلى تنمية شاملة. هناك مفارقة واضحة: تخلق المشاريع الكبرى أرباحاً للقطاع الخاص دون أن تحسن بالضرورة «المؤشرات التنموية».

يركز الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات ذات الربحية العالية مثل السياحة والعقارات، ما يخلق نمواً غير متوازن. وبالتالي يظل وضع الشعب الكادح بلا تحسن ملموس رغم ارتفاع معدلات النمو الرسمية. توجد بنى تحتية متنوعة؛ طرق، وموانئ، ومطارات، ومناطق صناعية مجهزة... ترفع قيمة استثمارات القطاع الخاص، وتحمل الدولة جزءاً من فاتورة الطاقة المستهلكة من قبل القطاع الخاص، وتمنحه أيضاً الحوافز الضريبية التي هي إعفاءات وتخفيضات تمويل من الخزينة العمومية.

وبالفعل، حولت الدولة عبر الخصخصة مرافق عمومية مربحة إلى القطاع الخاص، وهي تخاطر عن طريق ما يسمى شركات عامة-خاصة بالتعاقد على القروض يستفيد الشركاء عبرها بتحقيق الأرباح، عدا أن الدولة

صرخة القرى: احتجاجات تكشف حقيقة التنمية في المغرب

شهدت عدة مناطق قروية في المغرب في الأشهر الأخيرة موجة متصاعدة من الاحتجاجات، رفع فيها السكان مطالب أولية تُعد من أبسط شروط الحياة اليومية: طريق، ماء، صرف صحي، نقل، خدمات اجتماعية أساسية بمقدمتها الصحة والتعليم. ورغم أن هذه المطالب تبدو تقنية في ظاهرها، إلا أنها تكشف في العمق خللاً بنيوياً في النموذج التنموي القائم، وتُظهر الهوة بين الخطاب الرسمي حول "تنمية مجالية عادلة" والواقع الذي يعيد إنتاج الهشاشة نفسها.

بقلم: العاصي

احتجاجات تكشف عمق الأزمة

في 13 نونبر 2025 خرج سكان دوار تابعيشت بخنيفرة في مسيرة نحو العمالة للمطالبة بشبكة للمصرف الصحي، مطلب بديهي ظل معلقاً لسنوات. المحتجون أكدوا أن معاناتهم لا تقف عند غياب الواد الحار، بل تشمل تدهور الطرق، وانعدام المرافق العمومية، وضعف الماء والإنارة، رافعين شعار: "غينا الواد الحار... غينا نعيشو بكرامة".

وفي 14 نونبر 2025 خرج سكان حي أغندرة بدمنات (إقليم أزيلال) احتجاجاً على الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشرب رغم ربط الحي بالشبكة. السكان اعتبروا



أن ما يحدث "إهانة"، خصوصاً وأن الماء حق أساسي لا يُفترض المساس به.

أما في 23 شتنبر 2025 فقد نظم سكان دوار بوعروس بإقليم تاونات مسيرة طويلة نحو فاس احتجاجاً على العطش وتردي أوضاعهم المعيشية. ورغم توقيف المسيرة، ظل صدادها قوياً؛ إذ طالب السكان بالأساسيات: ماء، طريق، نقل، وتعليم.

وفي 17 نونبر 2025 سار سكان دوار آيت عزوز بجماعة أجلموس (إقليم خنيفرة) نحو العمالة، مرددين الشعار المتكرر في القرى المغربية: "لا طريق، لا ماء... أوضاعنا مزرية".

هذه الاحتجاجات ليست سوى صرخة من آلاف الصرخات التي تتعالى من «المغرب المنسي»، حيث تحولت مطالب بسيطة إلى أحلام بعيدة بفعل سياسات

متراكمة عمقت الفقر والهشاشة. ورغم محاولات الدولة منع وقمع هذه الاحتجاجات، فإن إرادة العيش الكريم تُعيد نفسها بقوة أكبر كلما طالت سياسة التجاهل.

القرى كمرآة لحقيقة النموذج التنموي

تكشف القرى المغربية بشكل فاضح حقيقة النموذج التنموي. فكل احتجاج يسلم الضوء على حقيقة أننا أمام اختيارات سياسية واقتصادية تعمل على إدامة الفوارق الطبقية والمجالية بدل الحد منها، بعكس ما تروجّه الخطابات الرسمية التي تُحيل المشكلات إلى اختلالات محلية أو أعطاب تقنية.

قرى مثل تابعيشت وبوعروس وأغندرة وآيت عزوز ليست حالات استثنائية، بل نماذج لواقع تعيشه مئات القرى: غياب طرق، ضعف المستشفيات، نقص المدارس، وانعدام الخدمات الأساسية التي تُعد من بديهيات الحياة في أبسط دول العالم. لذلك فإن الاحتجاجات الاجتماعية ليست طارئة، بل نتيجة مباشرة لعقود من التهميش والامساواة الناجمة عن اختيارات طبقية، أولويتها تعظيم أرباح رأسمال وفتح مساحات استثمارية إضافية أمامه.

تنمية تخدم المستثمرين... وتعمق فقر القرى

تواصل الدولة تقديم "الحلول" عبر مساعدات ظرفية، لكنها لا تمس جوهر المشكلة. فالنموذج التنموي المطبق اليوم ينتج الفقر بدل تقليصه. وقد كشفت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرتها الصادرة في شتنبر الأخير أن عدد الفقراء في الوسط القروي ارتفع من 513 ألفاً إلى 906 آلاف، أي بزيادة سنوية تُقدّر بـ 22.2%.

ورغم الترويج لمفهوم «التنمية المجالية»، فإن المشاريع المنفذة تتركز عملياً حول الاستثمار الموجه للمستثمرين المحليين والأجانب، بينما يُطلب من الفئات الشعبية انتظار «أثر التنمية» الذي لا يأتي. وتُعد شركات التنمية المحلية مثلاً صارخاً لهذه الفلسفة؛ إذ تحولت إلى أذرع تنفذ مشاريع كبرى تهيمن عليها مصالح خاصة دون رقابة تذكر، وتستنزف الموارد الطبيعية والمائية والمعدنية، مع ترك البنية التحتية المتقدمة تنهار أمام السكان.

هذه المشاريع، التي تخدم نخبة اقتصادية ضيقة، تدفع آلاف القرويين إلى الهجرة نحو المدن، بحثاً عن حد أدنى من شروط الحياة، لينتقلوا من هامش إلى

هامش أشد قسوة.

الشراكات التنموية... أداة لتدجين المجتمع المدني

لا تكمن أسباب الاحتجاجات في «اختلالات تقنية» يمكن تصحيحها بميزانيات صغيرة، بل في سياسات نيوليبرالية تُدير البلاد بمنطق السوق بدل منطق الحاجات الاجتماعية. وفي محاولة لاحتواء الغضب، توسع الدولة من فكرة "الشراكات التنموية" مع الجمعيات، التي تُستعمل في كثير من الأحيان كواجهة لتلميع السياسات بدل تعزيز المشاركة الحقيقية.

ومع مرور الوقت، يكشف سكان القرى أن هذه الشراكات ليست سوى مسار يعيد إنتاج الفقر بدل الحد منه.

التنظيم من أسفل... الطريق إلى التغيير الحقيقي

من المؤكد أن احتجاجات القرى ستستمر، لكن الاحتجاج وحده غير كافٍ. المطلوب هو دعم النضالات المحلية وربطها ببعضها، لأنها تعبر عن مطالب مشتركة وتواجه أسباباً مشتركة. ويُعد بناء فضاءات للتنظيم الشعبي - جمعيات، نقابات، لجان أحياء ودواوير، تنسيقيات - شرطاً أساسياً لاستعادة الناس لحقهم في الفعل السياسي المباشر.

فمن خلال تنظيم ديمقراطي من أسفل، يمكن تحويل المطالب المحلية إلى قوة وطنية قادرة على فرض نموذج تنموي بديل يقوم على خدمات عمومية قوية، وشغل يضمن الكرامة، وتعليم مجاني جيد، وصحة للجميع، وسيادة على الموارد.

ذلك أن الأسفلة الجوهريّة تظل مطروحة: من يقرر؟ ولصالح من؟ ودون الإجابة عنها، سيبقى "التنمية" مجرد شعار يغطي واقع القهر الطبقي بدل تغييره.

إحالات:

التنمية المجالية هي مقارنة تنموية تركز على تجاوز الفوارق بين المناطق (كاليات والاقاليم والجماعات) من خلال تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة لكل مجال، مع الأخذ في الاعتبار خصوصياته وإمكانياته. إنها تهدف إلى تحقيق العدالة المجالية عبر دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية لضمان توزيع عادل لثمار التنمية والخدمات على جميع المواطنين دون إقصاء.

الانتقال غير المستقر في سوريا

بقلم: سانتياغو مونتاج Santiago Montag

يحظى رئيس سوريا المؤقت، أحمد الشرع، بإشادة على نطاق واسع باعتباره إسلامياً جذرياً تحول إلى معتدل. لا تعبر هذه الإشادة عن القوة الحقيقية للديمقراطية السورية، بل عن اقتناع الأطراف الدولية بقدرته على الحفاظ على النظام.

أو التحالف الكردي العربي في الشمال الشرقي، الذي كان يسيطر بالفعل على أراضيه.

بعد مرور عام تقريباً على وصول الشرع إلى دمشق، لا يزال السكان في حالة من عدم اليقين. ينتظر السوريون ظروفاً معيشية أفضل، حيث يعيش 90 في المائة منهم في فقر و70 في المائة في حاجة إلى مساعدات إنسانية. وتزداد هذه الظروف الاقتصادية غير المستقرة سوءاً بسبب العنف والتوترات الطائفية التي اشتعلت بدرجات متفاوتة حتى بعد انتهاء الحرب رسمياً.

كل هذا يظهر توتراً بين سوريين اثنتين. من ناحية، سوريا الملايين الذين خضعوا للاستبداد والضغط النفسي والقمع الاقتصادي في عهد الأسد والذين يريدون الآن حرية حقيقية. من ناحية أخرى، تسعى الحكومة الجديدة إلى إعادة بناء الدولة وفق معايير جديدة من خلال تعزيز سلطتها بوسائل مختلفة — من الدمج السياسي والاجتماعي إلى العنف الصريح.

الطائفية: أداة سيطرة

على الرغم من تعهد الشرع بحماية الأقليات العرقية والدينية في سوريا، لا يزال العديد من أفراد الطائفة العلوية والدرزية والمسيحية وغيرها من الطوائف غير مقتنعين. ولإجبار المقاومين، يلجأ إلى استخدام القوة. تعاني مناطق حماة وحمص والسويداء ودمشق من مستويات متفاوتة من العنف الطائفي الذي يقوض آمال العديد من السوريين في المستقبل.

غرقت محافظة السويداء الجنوبية منذ يوليو في الفوضى، ما شكل الأزمة الثالثة الكبرى في سوريا في ظل الحكومة الانتقالية الجديدة. هذه المحافظة تتميز بجبال منخفضة ومناظر طبيعية خضراء متأثرة بنهر اليرموك، الذي يغذي الجنوب بأكمله بأراضٍ خصبة مثالية للزراعة.

أدى اندلاع اشتباكات عنيفة بين القبائل البدوية المسلحة والميليشيات الدرزية المحلية، التي بدأت في محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية، إلى عودة مشاهد الحرب التي عانى منها الشعب السوري بأسره. لا تزال الفصائل الدرزية المسلحة موجودة هناك، والتي، على الرغم من خلافاتها، تبقى مسافة بينها وبين الحكومة الجديدة أو تعارضها بشكل مباشر.

في يوليو، أدى اختطاف تاجر درزي من قبل فصائل بدوية (متحالفة مع الحكومة الجديدة) إلى قتال عنيف

تواجهها سوريا وتداعياتها الداخلية الكبيرة. وحتى لو لم تكن سوريا في وضع يتيح لها بمواجهة إسرائيل عسكرياً في هضبة الجولان، فإن احتمال النزاع عن هذه الأراضي يواجه معارضة شديدة داخلياً. وفي السويداء أيضاً، يتسبب تدخل إسرائيل لدعم الميليشيات الدرزية، مثل تلك التي يقودها حكمت الهجري، الذي أعاد تموضعه سياسياً بعد سقوط بشار الأسد، في خلق انقسامات دائمة.

ومع ذلك، فقد فسرت الإدارة السورية شرعيتها الخارجية على أنها ضوء أخضر لبسط سيطرتها على مؤسسات الدولة. وقد فعلت ذلك باستخدام القوة والتشكيك في صلاية الحقوق الديمقراطية المتعلقة بالطوائف الدينية والنساء والمجموعات العرقية.

الإسلاموية الجذرية؟

كما أكد العديد من الرعاة الغربيين، كانت الحكومة الجديدة، على الرغم من قيادتها من قبل قدامى المحاربين في هيئة تحرير الشام، "براغماتية" في تعزيز هيمنتها على المجتمع السوري - متحدية التوقعات بأنها قد تنشئ حكومة إسلامية متطرفة. بعبارة أخرى، على الرغم من ماضيها المرتبط بمنظمات مثل جبهة النصرة، فقد عدل قاداتها استراتيجيتهم لتأخذ في الاعتبار الصورة الدولية والتنوع الاجتماعي والعربي والديني في البلد.

ومع ذلك، لا تزال الحكومة، حتى بعد توليها السلطة في ديسمبر الماضي، تواجه معركة من أجل فرض سيطرتها في كل مكان.

بعد سقوط ديكتاتورية الأسد تحت ضغط هجوم بقيادة هيئة تحرير الشام، انهارت العديد من المؤسسات الأمنية في البلد بشكل مفاجئ، بعد أن تم تقويضها بالفعل بسبب أربعة عشر عاماً من الحرب والعقوبات وموروث أطول بكثير من الديكتاتورية والفساد.

أدى الفراغ الناتج عن ذلك إلى ظهور ميليشيات من مختلف الأنواع، في البداية بسبب التخلي عن ترسانات الأسلحة. بعض هذه الميليشيات متحدر من حركات متطرفة مثل داعش أو منشقي هيئة تحرير الشام، سعت إلى إعادة تنظيم نفسها وتحدي الحكومة المؤقتة الجديدة. وتحافظ ميليشيات أخرى على هدف الدفاع عن مجتمعاتها المحلية، غالباً بالتنسيق مع وزارة الدفاع الجديدة ولكن دون أن تخضع لقيادتها الكاملة. هذا هو حال الدروز في السويداء - حتى صراع يوليو -

قد يُعتقد أن سوريا دخلت عهداً جديداً. في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر — وهو أول رئيس دولة سوري يفعل ذلك منذ ستة عقود — حظي الرئيس المؤقت أحمد الشرع بترحيب واسع باعتباره زعيماً جديداً يعالج مشكلات البلد الهيكلية. لكن الصورة أكثر تناقضاً على الصعيد الداخلي. شهد البلد في 5 أكتوبر أول انتخابات بعد عقود من الدكتاتورية وأربعة عشر عاماً من الحرب. ومع ذلك، ظلت العملية تحت سيطرة السلطات الجديدة، حيث تم حظر المنظمات السياسية، ولم يُسمح إلا للأفراد بالمشاركة. ولم يشارك السكان أيضاً؛ حيث لم يسجل سوى بضعة آلاف للتصويت، في حين أن حوالي ستة عشر مليون سوري (بالإضافة إلى ستة ملايين يعيشون كلاجئين في الخارج) لم يكونوا على دراية بما يحدث بالفعل.

سلطة معترف بها

كان ذلك كله تعبيراً عن الهدف الأساسي للحكومة الجديدة: السيطرة على كامل الأراضي السورية، مع مركزة السلطة في يد زعيمها.

وحتى لبلوغ هذا الهدف الداخلي، ركزت إدارة الشرع على كسب الدعم الدولي، حيث حظيت بدعم تركيا الكامل منذ البداية. وكان إنهاء العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية واليابانية وسيلة أساسية لإثارة تطلعات الشعب إزاء الحكومة الجديدة. وعلى نفس المنوال، تم توقيع عدة مذكرات تفاهم تمثل استثمارات بمليارات الدولارات مع شركات أمريكية وصينية وقطرية وإماراتية وتركيبية لتطوير الموانئ والطاقة. وكان سحب تنظيم "هيئة تحرير الشام" بقيادة الشرع من قوائم الدول الغربية للمنظمات الإرهابية خطوة مهمة نحو الاعتراف الدولي بحكومته.

بيد أن الحرية الجديدة المتباهى بها في سوريا اتخذت أيضاً أشكالاً مقلقة. ومن أبرزها الاشتباكات التي اندلعت في يوليو الماضي في محافظة السويداء بين القبائل البدوية والقوات الحكومية والفصائل الدرزية. كما اندلعت صراعات في المحافظات الساحلية، التي شهدت تمرداً علوياً في مارس، وفي الشمال الشرقي الذي يهيمن عليه الأكراد.

ومع ذلك، فإن بدء المحادثات مع إسرائيل في باكو (أذربيجان) في يوليو حول الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية، وكذلك تدخل حكومة الشرع في السويداء، يظهران نوع التحديات الجيوسياسية التي

الانتقال غير المستقر في سوريا

بقلم: سانتياغو مونتاج Santiago Montag

تنمة الصفحة 17

بلامركزية تكتيكية، تنطوي على تحالفات مع زعماء القبائل ورجال النفوذ المحليين.

وفي هذا الصدد، أدى التركيز على الهوية العرقية أو الدينية بالتأكيد إلى تقويض أي احتمال لتطوير سياسة قائمة على الطبقات الاجتماعية. فقد تم قمع المجتمع المدني - الذي كان نابضاً بالحياة في الأيام الأولى للانتفاضة - بواسطة عنف الدولة، في حين تم حل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية باسم الانتقال الوطني. واختفت الاحتجاجات التي نظمها موظفو الدولة في الأشهر الأولى ضد التسريح من العمل ومن أجل تحسين الأجور بعد المذابح التي وقعت في اللاذقية وطرطوس.

وفي عدة مناسبات، قُتل عمال في طريقهم إلى منازلهم ليلًا. وخلصت تحقيقات مختلفة إلى أن هذه الحوادث لم تكن مرتبطة بالعصابات، بل كانت هجمات طائفية مخططة. وفي حين أن الأجور الحقيقية تقل عن 150 دولاراً في الشهر، قلة هم الذين يجروؤن على الاحتجاج بعد أن قام مهاجمون مجهولون بترهيب المتظاهرين في عدة مناسبات. وقد شهدت حلب ودير الزور مؤخراً مظاهرات للمعلمين للمطالبة برواتب أفضل، لكن هذا بعيد كل البعد عن بلوغ مستوى تسييس جماهيري للمطالب الاقتصادية.

في الوقت الحالي، تظل مسألة القوة المسلحة حاسمة، مع الجهود المبذولة لتوحيد الجيش السوري الذي يهدف إلى وضع جميع الفصائل المسلحة تحت قيادة مركزية. إذا كان قادة هيئة تحرير الشام تمارس سيطرة صارمة على العديد من الميليشيات السنية في إدلب، فإن عليها الآن التفاوض مع المجتمعات غير السنية، مثل الدروز والأكراد، التي لا تزال فصائلها المسلحة تسيطر على أجزاء من جنوب وشرق سوريا. لكن جهود التكامل هذه تصل إلى حدودها. لا يزال اتخاذ القرارات على أعلى المستويات مركّزًا في دائرة صغيرة من المقربين، في حين تقاوم الفصائل المتنافسة على الأرض الانضباط للسلطات الجديدة.

والأشد ضرراً من ذلك كله هو الإفلات من العقاب الذي يستمر في ظل العنف. فهذا يقوض مصداقية خطاب الشرع المُركّز ويكشف حقيقة أعمق: يبدو أن الاستراتيجية الحالية للغرب تدعم هذا النظام الجديد باعتباره ضامناً للاستقرار العسكري. لكنها بذلك تخاطر بتكرار أخطاء الماضي — بدعم رجل قوي آخر في منطقة تغوص أكثر فأكثر في الفوضى.

سانتياغو مونتاج صحفي ومصور أرجنتيني. نُشرت أعماله في وسائل إعلام ناطقة بالإسبانية مثل Jacobin Latin و La Tinta و La Izquierda Diario و Nueva Sociedad و America و CTXT و El Salto.

على السلطة. وهذا يخدم غرضاً مزدوجاً: فمن ناحية، يقدم المجتمع السني على أنه الضحية الوحيدة لقمع نظام الأسد، بينما في الوقت نفسه يستميل قطاعات من السكان السنة الذين يمكن أن يصبحوا متمردين - غالباً بدافع الولاء القبلي أكثر من الأيديولوجيات القومية - كما يتضح من التعبئة الأخيرة للقبائل البدوية. من ناحية أخرى، تجعل الحكومة مجموعات عرقية أو دينية معينة كبش فداء، وتصورها على أنها تهديد للأمن أو مسؤولة عن مشكلات البلد. وهذا يصرف انتباه الرأي العام عن التحديات الاقتصادية والسياسية الأعمق في سوريا.

مركزة هشّة

توجد في قلب الاضطرابات العنيفة الأخيرة في سوريا مشكلة هيكلية أعمق: فالرئيس الشرع لا يسيطر بشكل كامل على الفصائل المختلفة داخل هيئة تحرير الشام ولا يحكم كل الأراضي السورية. وينبع عجزه عن فرض اتفاقات سياسية واسعة النطاق من غياب جيش موحد، واستمرار تنافس أمراء الحرب المحليين، وخطاب استراتيجي لا يزال يتمسك بـ "القضاء على بقايا نظام الأسد". ومع ابتعاد السلطة عن دمشق، تتعرض السلطة المركزية للتقويض بشكل متزايد.

ومع ذلك، حتى في الوقت الذي يحدد فيه التفتت مشهد القوى المسلحة في سوريا، تتقدم المركزة السياسية من الأعلى إلى الأسفل. الدستور المؤقت الصادر في مارس - على الرغم من أنه يضمن اسمياً حرية المعتقد والتعبير والمساواة القانونية - عزز سلطات واسعة في يد الشرع. فقد بات يتحكم الآن على التعيينات في المحكمة الدستورية، وثلاث السلطة التشريعية، ويمكنه إعلان حالة الطوارئ متى شاء. وتمت إزالة الرقابات المؤسسية بشكل منهجي تحت ستار الوحدة الوطنية.

على الصعيد الدولي، تتخذ سوريا خطوات مهمة. إن إعلان إدارة ترامب رفع العقوبات الأمريكية (بما في ذلك قانون قيصر الذي فرضته رئاسته الأولى في عام 2019)، إلى جانب إعادة دمج سوريا في نظام SWIFT المصرفي، يبشران بمسار نحو الانتعاش الاقتصادي، على الرغم من أن تنفيذه سيستغرق شهراً. في الآن ذاته، تجري مفاوضات مع إسرائيل في باكو حول هضبة الجولان، حيث تقع سوريا ضحية لتوسع آخر للاحتلال الصهيوني. تشير كل هذه النقاط إلى تحول دبلوماسي قوي يبعد هيئة تحرير الشام أكثر عن العقيدة الجهادية المتشددة التي نشأت في جبهة النصرة السابقة.

ومع ذلك، ربما تكون المخاوف من ظهور استبداد ناشئ أو دولة إسلامية مبالغاً فيها. تحاول إدارة الشرع تطبيق نموذج حكم هجين: مركزية استبدادية مقترنة

فتح الباب أمام تدخل القوات الحكومية بمساعدة الفصائل الدرزية المحلية. كانت النتيجة كارثة زادت من تدخل إسرائيل في جنوب سوريا بشن غارات جوية ضد الجيش السوري. تبع ذلك تعبئة جماعية للقبائل البدوية، ما أدى إلى مذابح ارتكبتها كلا الجانبين تم توثيقها في عشرات مقاطع الفيديو المروعة التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي. والآن، ربما أصبحت المفاوضات لدمج محافظة السويداء تحت سيطرة الحكومة الجديدة أبعد عن المتناول من أي وقت مضى.

وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، قُتل أكثر من 814 مدنياً أو مقاتلاً غير مسلح وجرح أكثر من 903 آخرين. ويقدر العاملون في المجال الإنساني أن هناك أكثر من مائة ألف نازح داخلياً يلتجئون إلى مراكز مؤقتة في درعا ودمشق. وأخيراً، تسود هدنة هشّة في المنطقة الجنوبية، حيث تم منع وصول الصحافة، والمساعدات الإنسانية نادرة، والمياه والغذاء شحيحة منذ عدة أسابيع. والآن يسود هدوء هش ووقف مؤقت لإطلاق النار في المنطقة الجنوبية.

هذه الأزمة استمرار لحالة تطورت عندما أثار تمرد فلول النظام القديم في منطقة الساحل في اللاذقية وطرطوس، الموجه ضد المدنيين وقوات الأمن، رداً قمعياً من الحكومة. لكن هذا الرد أدى إلى مذابح أوسع نطاقاً للمدنيين وإعدامات خارج نطاق القضاء. لم تترك وحشية القوات الحكومية مجالاً للتمييز، حيث وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل أكثر من 1500 شخص. على الرغم من أن الحكومة في دمشق وصفت الفظائع بأنها "أعمال فردية" ووعدت بالتحقيق فيها، إلا أنه لا يوجد بعد عدة أشهر دليل على اعتقال المسؤولين عنها.

تبدو الرواية الرسمية وكأنها حجة في بلد غالباً ما يسبق فيه الانتقام العادلة. بموازاة ذلك، خلص تحقيق أجرته وكالة رويترز إلى أن سلسلة قيادة مرتكبي الجرائم تمتد إلى العاصمة دمشق، حيث تُبذل محاولات لإلقاء المسؤولية عن جرائم عائلة الأسد على المجتمع العلوي بأسره.

وقد حلت هذه المصيبة بالطائفة الدرزية في أبريل، خلال أربعة أيام من الحرب الأهلية في ضواحي دمشق، ومرة أخرى في هجوم على الأقلية المسيحية في 22 يونيو، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 25 شخصاً وإصابة 65 آخرين. وبعد أن نسبت الحكومة الهجوم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، أعلنت منظمة غير معروفة تدعى "سرايا أنصار السنة" مسؤوليتها عن الهجوم، وكشفت عجز الحكومة عن حماية جميع الطوائف.

لكن عوض الاقتصاد على محاربة هذه القوى المدمرة، تستغل الإدارة الجديدة الطائفية لتعزيز قبضتها

المساعدات الإنسانية في غزة: الأداة الاستعمارية الجديدة

بقلم: سارالاسكا Saralaska



يتناول هذا المقال أحداث وتدابير الإجراءات المتخذة من قبل الهيكل (اللا) إنسانية الخاصة التي أنشئت مؤخراً في غزة. وكيف أن الديناميات الأمنية بعد عام 2001، وتدمير القطاع العام للعمل الإنساني، وفترات تنفيذ وتطبيق هذه المساعدة، تجعل منها أداة استعمارية مقنعة تحت راية مؤسسة غزة الإنسانية [م.غ.إن] (GHF). إن ما يبدو أنه حل مادي ومؤقت لعواقب الإمبريالية-أي المساعدة الإنسانية-ما هو إلا إكمال لها.

يُعرّف لينين (1) الإمبريالية بأنها «الطور الاحتكاري في الرأسمالية» أو «رأسمالية طفيلية». يتجدد الطابع الطفيلي المميز للإمبريالية وفقاً للتشكلات التاريخية، ويتميز بشكل مختلف وفقاً للأطر المكانية والزمانية التي يعمل فيها. فيما يتعلق بفلسطين، يتجلى التطفل الإمبريالي بالتأكيد في استغلال الأراضي من قبل «الدول الريعية» التقليدية والمستقرة، ولكنه يبلغ حد إعادة استحواد هذه الدول على «الحلول الإنسانية». وتشكل هذه «الحلول» من خلال الخصخصة التي لم تعد قادرة على التخفيف من الظروف الضارة الناجمة عن النهب الرأسمالي الذي يحول العمل الإنساني إلى استراتيجيات للإنسانية. لم تعد الإمبريالية العدوانية الممارسة في فلسطين مجرد مجموع المستوطنات الاستعمارية، وسياسة الأرض المحروقة، والتعذيب بالجوع، وترحيل الفلسطينيين خارج أراضيهم، بل أصبح يشمل الآن هذا العنصر الجديد الخبيث الذي يضمن غطاءً إنسانياً.

يصطدم تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل بالحدود المحتملة لتعاونهما الإمبريالي المشترك، أي آراء شعبيهما، ولكن أيضاً نظرة المجتمع الدولي إلى الوضع الراهن. لم يعد ممكناً تبرير العمليات العسكرية القائمة بالاستناد إلى مبررات أيديولوجية حول «الديمقراطية في الشرق الأوسط»، أو احترام الحريات الأساسية. لم يعد التوثيق المباشر للإبادة الاستعمارية كافياً لإشباع الجشع للتوسع في الأراضي داخل الشرق الأوسط، بل أصبح من الضروري تجنب اللوم وإخفاء الوحش. تجسد المساعدة الإنسانية هذا التجميل المفضوح، ويصل استغلالها إلى ذروته عندما تصبح المساعدة الإنسانية، بالنسبة للتحالف الإمبريالي المذكور أعلاه، أداة رأسمالية بالضرورة بالنسبة لأحدهما وحيوية استعمارية بالنسبة للآخر، تتجسد في إنشاء مؤسسة غزة الإنسانية (م.غ.إن). النتيجة النهائية أن المشروع الإمبريالي المشترك وراء الخصخصة والعسكرة يظل ملتبساً. هل هو مشروع «إسرائيل الكبرى» للكيان الصهيوني أم خطة «غزة-ريغيفيرا» لدونالد ترامب؟ لم يحن الوقت بعد لمناقشة

توزيع هذه المنطقة من الأراضي بين الدول الاحتكارية، بل يجب أولاً تسريع الاستعمار مع تحقيق الأرباح.

جعل خصخصة المساعدات الإنسانية ممكنة لتجاوز هيكلها المؤسسية ومبادئها الأساسية

نشأت، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، موجة من التعاون الدولي. تجسد هذا التضامن العابر للأوطان تحت نير الأمم المتحدة تحت شعار «لن يتكرر ذلك أبداً». يسعى منطق الأمم المتحدة إلى إقرار «سلام المنصرين» عبر وضع خمس قوى استعمارية على رأس هيكلها التقرييري. وبعد أن منح نفسه حق النقض، أصبح بإمكان هذا التعاون الإمبريالي أن يقرر-وبشكل شرعية-توزيع سيطرته ووكلائه ومكافاته الرمزية التي تضعه في موقع القوى المنقذة. بديهي أن هيكل القرار هذا المحفوظ به هو اليوم عامل يسهم في استحالة، بل وحتى في إبطال، القانون الدولي عندما تتخذ القرارات وفقاً لرغبة إدارة ترامب. وفي الآن ذاته، تتجسد الرغبة في القطيعة النهائية مع فضاءات الهولوكوست في تطوير برامج مساعدات إنسانية تهدف بشكل متقطع ومحدد إلى مساعدة الدول التي يعاني سكانها من الجوع والاضطهاد والتعذيب. في هذا السياق، نشأت الأونروا (2) على الرغم من أن ظهورها لا يعود إلى تطلعات إنسانية من جانب الولايات المتحدة، بل إلى رغبة في استغلالها، لا سيما في سياق الحرب الباردة، إلا أن الأونروا أصبحت مستقلة تدريجياً، لا سيما من خلال خيبة أمل الكونغرس الأمريكي الذي لم يعد يرى

فيها أي مصلحة (3). وعززت الأونروا عملها الإنساني، وأصبحت بعد ذلك دعامة أساسية لمساعدة سكان غزة، مع الحفاظ على «الكسالة النامة لجمهور مجبر على العيش في ظروف غير عادية».

وفي الآن ذاته، انتقل نموذج المساعدة الإنسانية الأول في التسعينيات إلى نموذج جديد للمساعدة الممركزة من قبل المنظمات غير الحكومية (4). ومع ذلك، أدت أزمة دولة الرعاية، وبشكل أعم الأزمات المالية في الغرب، إلى ظهور «سوق التضامن» (5) حيث يسود الآن منطق اندماج المنظمات غير الحكومية أو خصخصتها. تدخل المنظمات الإنسانية، بغية الحصول على أموال من المانحين العامين أو الخاصين، دينامية تنافسية بهدف الوصول إلى موقع احتكاري في هذا القطاع. وتؤدي آليات المناقصات (طلب العروض) الأمريكية، وبالتالي اختيار المنظمات-المربحة-من قبل المانحين، إلى تكثيف التداخل بين القطاعين العام والخاص في «صناعة المساعدة» (6) حيث يصبح المستفيدون المفترضون «حصصاً محتملة في السوق» (7). يتميز إضفاء طابع السلعة على المساعدة الإنسانية هذا في فرنسا بين عامي 1990 و 2007 بتضاعف تمويل الشركات عشر مرات باسم التنمية وليس باسم الهيئات الداخلية في البلدان المعنية.

المساعدات الإنسانية في غزة: الأداة الاستعمارية الجديدة

بقلم: سارالاسكا Saralaska

تنمة الصفحة 19

إماتة الأونروا

سدها عندما لا تكون المساعدة العامة موجودة-عن قصد.

يمكن اعتبار انسحاب الدولة الأمريكية من التمويل بمثابة إعادة انتشار لها. فهي تتخلى عن امتيازاتها الإنسانية في فلسطين من خلال إلغاء المنح المقدمة إلى الأونروا، ولكنها ليست في وضع انسحاب، لأن مؤسساتها الخاصة - المرتبطة بالدولة - تضمن استمرار الخدمات الإنسانية المزعومة. باختصار، فإن الخصخصة كأداة لإعادة نشر الدولة - من خلال حكومة بديلة - تسمح في نهاية المطاف لهذه الأخيرة بإعادة تطوير نفسها بالاعتماد على جهات فاعلة خاصة مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) للوصول إلى مزيد من السيطرة من خلال سيادة داخلية وخارجية مدعومة (15) بتشويش الحدود بين المجالين العام والخاص. إنها شكل جديد من أشكال الحكم الراسخ في المنطق النيولبرالي الذي يؤكد النظريات ما بعد الفيبيرية (نسبة إلى ماكس فيبير) حول إعفاء الدولة مما يسمح، بنحو مفارق، بإعادة تأكيدها من خلال القطاع الخاص. يتيح الوجود الأمريكي في قطاع غزة ضمان استمرار الهياكل العسكرية في المنطقة، ما يجعل الشرق الأوسط وكيلاً للإمبريالية الأمريكية. كما أنه يتيح لها الوقوف في صفوف استراتيجية ترامب الرمزية والمنقذة في الشرق الأوسط. من الواضح أنه إلى جانب المكاسب السياسية والرمزية، والعلاقات بين إدارة ترامب وهذه المنظمة الإنسانية، فإن مؤسسة غزة الإنسانية تدر أيضاً أرباحاً للجهات الفاعلة في الهيكل الاقتصادي الذي يسمح لها بالاستمرار. يصعب الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمصادر التمويل المختلفة بسبب الغموض الذي يكتنفها، على الرغم من أن بعض المقالات تسلط الضوء على مصدر جزء من التمويل، أي الحكومة الإسرائيلية.

يترافق هذا التدخل الأمريكي عبر القطاع الخاص في الشرق الأوسط مع زيادة عسكرية المساعدات الإنسانية. فقد تطورت شركات المساعدة الإنسانية الخاصة، التي تسعى إلى تحقيق الربحية أكثر من الالتزام الأخلاقي بالممارسة، لصالح الأمن والدفاع الإسرائيليين. ولا يتمتع موظفو مؤسسة غزة الإنسانية بأي تدريب في مجال المساعدة الإنسانية أو التنمية، بل هم في الغالب موظفو أمن أمريكيون سابقون مسلحون. هذه الهياكل الخاصة هي في الواقع طريقة جديدة للتحويل على الهياكل الإنسانية التقليدية، ولكنها قبل كل شيء تعمل على عسكرية عمليات التوزيع.

عسكرة هياكل المساعدة الإنسانية

على غرار سامي مكي (16)، يسلط بعض الباحثين الضوء منذ عام 2010 على التحول الأمني للدول

لـ hits, GDC is there for you. إنه تنافس لاحتكار قطاع المساعدات الإنسانية: اللاعقلانية أو النقيض المثالي لتجسيد طفيلية الإمبريالية المعاصرة. في هذا التنافس بين الشركات الخاصة الجشعة، التي لن تولى أي اعتبار للشعوب المضطهدة، يبدو أن مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)، التي ينبغي أن يثير تاريخ إنشائها الحديث التساؤلات أكثر مما يثير الارتياح، تجسد طموحات التحالف الأمريكي-الإسرائيلي. أنشئت في فبراير 2025، وحصلت هذه المنظمة "غير الربحية" على احتكار الوضع منذ الربيع التالي. إن غموض تنظيمها المالي، وعدم وضوح وضعها القانوني، وموقعها الخاضع لسيطرة شركتين عسكريتين خاصتين (UG Solutions و Safe reach Solutions) تخضعان بدورهما لسيطرة شركة أمريكية لإدارة الأصول (Two Ocean Trust LLC)، تنذر بوجود منظمة راسخة في الإمبريالية الأمريكية القائمة والغامضة. وقد استقال جيك وود، المدير التنفيذي السابق للمنظمة، في نهاية مايو، مسلطاً الضوء على غياب المبادئ التأسيسية للقانون الدولي الإنساني، ومبدأ الحياد والاستقلالية (12). وسيجل محله-في إطار العشائرية الترابية المستمرة-مستشار دونالد ترامب والمقرب من الحكومة الإسرائيلية: جوني مور.

نزع الطابع الإنساني عن المساعدات الإنسانية

يتميز القطاع الإنساني، عملياً وقانونياً، بمبادئ الاستقلالية والإنسانية والحياد والنزاهة (13)، ويتميز سياسياً بعمله والنية الكامنة وراء هذا العمل (14)

قدم روني باومان، الرئيس السابق لمنظمة أطباء بلا حدود وأستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس، تعريفاً توافقياً وغير مثير للجدل للعمل الإنساني: «العمل الإنساني عمل يهدف، بشكل سلمي ودون تمييز، إلى الحفاظ على الحياة مع احترام الكرامة، وإعادة الإنسان إلى قدراته على الاختيار»، ثم يضيف: «النية من وراء الفعل، التي يجب أن توجهها رعاية الآخر، وليس الدفاع عن المصالح». باختصار، لا يمكن للمصالح الخاصة أن تصاحب العمل الإنساني، وبالتالي لا يمكن خصخصة هذا العمل دون خيانة جوهره، بل ودون أن يكون جزءاً من الهندسة الإمبريالية.

الشعب الفلسطيني هو الميدان المباشر لاختبار انتقال نماذج المساعدة إلى استراتيجيات ذات أهداف ربحية واستعمارية، وبالتالي فإنه يعاني من تكثيف المذابح تحت غطاء المساعدة الإنسانية. وقد أدى التدمير التدريجي لوكالة الأونروا إلى ترك أرض خصبة ومناسبة لهيكل المساعدة الإنسانية الأمريكية الخاصة: مؤسسة غزة الإنسانية، هذا التمثيل المنسق تماماً للانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص يسمح بمواصلة تقديم "مساعدة" أساسية وحيوية لا بد من

على جانبي المحيط الهادئ، قامت أطراف التحالف الأمريكي-الإسرائيلي بتفكيك النسيج الإنساني الذي جسده الأونروا، إما بالتخفيضات في الميزانية الأمريكية منذ عام 2018 (بدفع من نيكسي هالي)، أو بحظر وجود الوكالة الأممية على "الأراضي الإسرائيلية" بحجة وجود صلات مفترضة بين موظفيها وحركة حماس. يجب تحليل هذه القرارات-التي انتقدتها العديد من الفاعلين والمنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي-من منظور خاص بفلسطين، لاسيما في الوقت الذي تطمح فيه حكومة إسرائيل إلى استراتيجية لخصخصة المساعدات الإنسانية واحتكارها. تتعلق إحدى الحجج الرئيسية التي ساقته إدارة ترامب الثانية، لتبرير وقف تمويل الأونروا، بمشاركة اثني عشر موظفاً من الهيئة في هجوم 7 أكتوبر 2023. وقد نشرت هذه المعلومات في يناير 2024 على موقع إخباري إسرائيلي مقره في القدس، زاعماً أنه يستند إلى «مصادر داخلية في الحكومة الإسرائيلية» (8) على الرغم من إعلان فيليب لازاريني (9)، مدير الأونروا، عن إجراء تحقيق، يصعب الوصول إلى مصادر موثوقة أو حتى موجودة بشأن هذا «التحقيق»، وبالتالي بشأن نتائجه. ومع ذلك، سواء كان هذا التورط حقيقياً أو زائفاً، فقد أعلنت إدارة ترامب الأولى عن إلغاء منحها اعتباراً من عام 2018. يدعو الإعلان الأول إلى التساؤل عن الطبيعة المحفزة أو الادواتية لحجة ترامب الثاني بشأن علاقات الوكلاء الأميين بحركة حماس. كانت الأسباب متعددة بالفعل وتدخل في إطار استراتيجية العزل الأحادية - المعروفة أيضاً بالجاكسونية (10) - لدونالد ترامب، وهي تعزيز المصالح الداخلية للولايات المتحدة بتوسيع نفوذها في الخارج بشكل أحادي الجانب. وبعيداً عن المصالح الأمريكية، تعتبر إدارة ترامب أن الأمم المتحدة سياسية للغاية وتنسم بـ "تحيز ضد إسرائيل" (11). حتى قبل اتهامات العلاقة مع حركة حماس بوقت طويل، كان مصير الأونروا وتمويلها قد خُسم بالفعل من قبل ترامب الأول، ولم يقم ترامب الثاني سوى بتخفيفه. إنه من المهم، في عصر الرأسمالية المعولمة، الاهتمام بالديناميات النيولبرالية للتحويل من الهياكل العامة مثل الأونروا إلى نماذج خاصة للمساعدة الإنسانية على غرار مؤسسة غزة الإنسانية.

أكمل القانون الذي يجرم ويحظر الأونروا داخل الكيان الإسرائيلي، المصنوع عليه عليه في أكتوبر 2024، سقوط هذه الوكالة، بينما أدى إلى ظهور منافسة مصحوبة بتسويق خارجي من قبل العديد من الشركات الخاصة، على غرار إحدى المجموعات الأولى التي اتخذت موقفاً لجذب الحكومة الإسرائيلية، شركة Global Delivery Company (GDC) : « When crisis

المساعدات الإنسانية في غزة: الأداة الاستعمارية الجديدة

بقلم: سارالاسكا Saralaska

تنمة الصفحة 20

شديدة ورفضاً قوياً للإسلام، اتخذت رمزاً لها صليب الصليبيين، الفرسان المسيحيين الذين شاركوا في الحروب الصليبية لاستعادة القدس والأراضي المقدسة من المسلمين خلال العصور الوسطى. يندرج انتشار نادي Infidels MC في سياق استمرار انتهاك القانون الدولي الإنساني ومبادئه، ولكنه يندرج بشكل أساسي في منطق الاستعمار القائم على الكراهية وإنكار وجود شعب على أراضٍ معينة. قام أحد المسؤولين عن أحد مواقع التوزيع التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية مؤخراً بنشر صورة تظهر لافتة كُتب عليها "Make Gaza Great Again" (اجعل غزة عظيمة مرة أخرى)، وهو عمل يتيح تحقيق سيطرة استراتيجية ترامب داخل غزة، ولكنه يتيح بشكل أساسي إفلات التحالف الأمريكي-الإسرائيلي من العقاب على جرائمه التي غالباً ما يتم تجاهلها في العقوبات الدولية.

باختصار، تم تجديد النموذج الإنساني في مرحلة متقدمة من الرأسمالية، وهو يستجيب-في حالتنا- لمنطق أمني أكثر منه إنساني. كان التدمير التدريجي لوكالة الأونروا ضرورياً للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي من أجل خلق فراغ مصطنع يجب ملؤه من خلال القطاع الخاص. يستجيب ظهور مؤسسة غزة الإنسانية لهذا النداء من القطاع الخاص من خلال تدمير القطاع العام، ولكنه لا يماثل انسحاب الدولة. ترى دولة دونالد ترامب الأمريكية أن طابعها القرارى قد تعزز بفضل الروابط المتعددة بين الإدارة ومؤسسة غزة الإنسانية، التي أصبحت هيكلاً تتعارض أهدافه تماماً مع مبادئ العمل الإنساني. يتيح الخصخصة، عبر التحايل على الهياكل المؤسسية والمبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية، تسليح هذه المساعدة نفسها لتتناسب مع الجانب الآخر من التحالفات الحكومية الإسرائيلية. تتم هذه العسكرية في سياق عام من زيادة الديناميات الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة تحت ستار مكافحة الإرهاب.

المصدر: مجلة L'Anticapitaliste رقم 170 (أكتوبر

2025)

إحالات:

أنظر الإحالات هنا: <https://lanticapitaliste.org/actualite/international/laide-humanitaire-gaza-le-nouvel-outil-colonial>

وستكون متوفرة حين نشر المقال على موقع المناضل-ة

التكنو-استعمار كأداة إمبريالية

من ناحية أخرى، تعد التكنو-إمبريالية أداة مفضلة للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي من خلال نشر أدوات القياس الحيوي وتكنولوجيا التعرف على الوجه، بحجة البحث عن أي شخص له صلة بحركة حماس لتعميم المراقبة في القطاع. إبان الحصار، كان الاستعمار التكنولوجي الإسرائيلي قد بدأ بالفعل في إخضاع الشعب الفلسطيني للتكنولوجيات الإسرائيلية. وقد تحول إلى أداة استعمارية حقيقية، بطريقة أكثر مباشرة، وبالتالي أسرع. في يناير 2025، سلطت أبورفا بي جي الضوء على الطريقة التي يعتمد بها الفصل العنصري الإسرائيلي على شركات التكنولوجيا الكبرى لمراقبة وقمع ومراقبة السكان الفلسطينيين الذين هم في الواقع في طليعة ضحايا الاستعمار الرقمي (20). يتمثل الجانب الآخر لهذه التقنيات الاستعمارية في إنشاء مراكز للبحث والتطوير من قبل الصناعات التكنولوجية في إسرائيل، التي أدركت المساهمة الأساسية التي يمكن أن يقدمها الاستعمار لخبراتها. تسلط الإحصاءات التي أعدتها حملة «أوقفوا الجدار» الفلسطينية الضوء على تطور قطاع البحث والتطوير (R&D) من قبل التحالف الإمبريالي.

أنشأت، في العقود الأخيرة، أكثر من 300 شركة تكنولوجية متعددة الجنسيات رائدة في هذا القطاع مراكز R&D في إسرائيل، وهو ما يمثل حوالي 50٪ من نفقات الشركات في مجال R&D. استحوذت هذه الشركات متعددة الجنسيات على ما مجموعه 100 شركة إسرائيلية. وقد استحوذ عدد منها [...] مثل Intel و Microsoft و Broadcom و Cisco و IBM و EMC [...] على أكثر من 10 شركات محلية خلال فترة عملها في إسرائيل. ويوجد أكثر من 30 شركة تكنولوجية [...] ناشئة تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار [...] في إسرائيل. وهذا يمثل حوالي 10٪ من "الشركات الناشئة" في العالم. (21)

تنظيم الجماعة بفضل المساعدات الإنسانية

في وقت كتابة هذا المقال، لا تزال مؤسسة غزة الإنسانية تعمل في القطاع، على الرغم من تراكم المقالات الصحفية التي تدّين ممارساتها. مؤخراً، كشفت تحقيقات أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ونشرت - جزئياً - مجلة كورييه إنترناسيونال (Courrier International) عن وجود نادي إنفيديلز موتورساكل كلوب (Infidels Motorcycle Club) في القطاع، الذي من المفترض أن "يضمن" توزيع المواد الغذائية. هذه الجماعة السياسية الصغيرة من الدراجين الأمريكيين، التي تبدي نزعة وطنية أمريكية

الغربية-يدفع من الولايات المتحدة وديناميات ما بعد 2001-التي "تستعيد زمام المبادرة في العمل الإنساني [لدمجها] في مكونات العمل الدبلوماسي والعسكري".

لا تتدخل عسكرية المساعدات الإنسانية هذه في صراع متماثل ولا خلال حرب أهلية، بل تتدخل خلال إبادة جماعية استعمارية حيث تُستخدم جميع الاستراتيجيات لتحقيق الهدف النهائي. ونتيجة لذلك، تسببت عسكرية المساعدات الإنسانية في العديد من عمليات القتل في قطاع غزة. سجلت قناة الجزيرة منذ 27 مايو زهاء عشرة قتلى و62 جريحاً بسبب هجوم الدبابات الإسرائيلية أثناء توزيع المساعدات، وهو ما رد عليه الجيش الإسرائيلي بإطلاق "طلفات تحذيرية" لإبعاد السكان الذين كانوا يحاولون الوصول إلى نقطة التوزيع. أصبحت هذه المذابح أمراً روتينياً في نقاط التوزيع، مثل تلك التي وقعت في ويتكوف في 1 يونيو 2025، ثم تكررت في 8 و9 و10 و11 و12 و14 و15 يونيو، إلخ. لا تتيح التدريبات العسكرية التي يلقاها العاملون الجدد في المجال الإنساني أي خبرة ملموسة ومناسبة وملائمة للواقع فيما يتعلق بهذه الجرائم المختلفة. هذه "المسالك البشرية"، على حد تعبير وزارة الصحة في غزة، مصحوبة بمعدات خوارزمية لمراقبة السكان تتيح هامشاً جديداً من التعسف في تفسير الإجراءات التي تصنفها الحكومة الإسرائيلية بأنها مشروعة. تتيح هذه الآليات مرة أخرى تبرير الحرمان من الحرية والقتل الجماعي تحت ستار مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، عندما أدى ما يسمى بمكافحة الإرهاب إلى اغتيال النساء والأطفال في القطاع بنسبة 70 بالمائة منذ بداية الإبادة الجماعية (17)، لا يزال من الصعب تبرير بأي وسيلة ما يسمى بمحاربة حركة حماس. علاوة على ذلك، وجدت التفسيرات الإسرائيلية لأهدافها استمرارية في نقاط التجمع هذه التي تسمح بتجميع السكان من أجل "إدارة" أفضل بمعنى الكلمة الخاص بالإبادة.

وبالمثل، تتيح خريطة مركز أبحاث بي بي سي (18)، التي تم إعدادها في 31 مايو 2025، تحليل الانتشار الجغرافي لنقاط التوزيع هذه من أجل تحليل الخيارات السياسية والإمبريالية لموقعها. تقع ثلاثة من أصل أربعة نقاط في أقصى جنوب قطاع غزة، على الحدود المصرية، بينما تقع النقطة الأخيرة في شمال القطاع. تطابق هذه المناطق الجغرافية آخر تصريحات الحكومة الإسرائيلية بشأن مشاريع ترحيل السكان الفلسطينيين. وقد نددت أكثر من مائتي منظمة غير حكومية بالقتل الجماعي الذي كان يحدث في هذه المناطق المكتظة بالسكان والمُعسكرة، بحجة أنه في غضون أربعة أسابيع "قُتل أكثر من 500 فلسطيني وجرح ما يقرب من 4000 آخرين لمجرد أنهم كانوا يحاولون الحصول على الطعام" (19).

ما هي نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية؟

تتي باتاتشاريا (2013) [1]

ترجمة: أسامة حماد، سارة علاء



أحد الاتهامات الشائعة الموجهة للماركسية كنظرية هو انشغالها بالطبقة» على حساب الجندر . من المهم أن نوضح في البداية أن تاريخ التنظيمات التي تزعم أنها «ماركسية» لم يكن دائماً مجيداً فيما يتعلق بالفئات المقموعة كالجندر والعرق. في حياة كل منا امرأة التقت رجلاً ماركسياً قال لها إن مصادر الإزعاج «الثانوية كالتحيز الجنسي والعنصرية ستحل بعد الثورة»، لذلك نحتاج في الوقت الحالي أن ننكب جميعاً ونعمل على الصراع الطبقي. كما أن حالات التحرش الجنسي التي يرتكبها رجال ماركسيون في التنظيمات اليسارية ليست نادرة لسوء الحظ، سواء في الماضي أو الحاضر.

من الماركسيين بدراسته بطريقة نقدية بالإضافة إليه.

بالنظر عن كتب لكتاب رأس المال لماركس، يجادل الأكاديميون أن مفتاح هذا النظام، قوة عملنا، تنتج ويعاد إنتاجها خارج مجال الإنتاج الرأسمالي، في موقع عمل مبني على صلة القرابة يسمى الأسرة، تفسر فوجل بوضوح في فقرة رائعة العلاقة بين الصراع الطبقي وقمع النساء :

يمثل الصراع الطبقي حول ظروف الإنتاج الديناميكيات المركزية للتطور الاجتماعي في المجتمعات التي تتسم بالاستغلال في تلك المجتمعات تستولي الطبقة المسيطرة على العمل وبعد تجدد الطبقة الخاضعة من المنتجين المباشرين الملتزمين بعملية العمل شرطاً أساسياً للإنتاج، بطبيعة الحال يوفر الإحلال الجيلي العمال الجدد اللازمين لتجديد هذه الطبقة، ولذلك تلعب قدرة الأمهات على الحمل دوراً رئيساً في المجتمع الطبقي. [...] ينبع قمع النساء في طبقة الملاك من دورهن في الحفاظ على الأملاك ووراثتها، بينما في الطبقات التابعة ينبع قمع السيدات فيها من انخراطهن في العمليات التي تجدد المنتجين مباشرة وكذلك مشاركتهن في الإنتاج. [2]

هذه بالأساس هي الحجة الرئيسة لما تسميه فوجل وآخرون من الماركسيين والماركسيات المتأخرات نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي». تعرض لنا نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي كيف أن إنتاج السلع والخدمات وإنتاج الحياة جزء من عملية واحدة متكاملة، كما صاغتها ميخ لكستون، إذا كان الاقتصاد الرسمي هو مكان إنتاج السلع والخدمات، فالبشر الذين ينتجون هذه الأشياء هم أنفسهم ينتجون خارج إطار الاقتصاد الرسمي في مقابل تكلفة قليلة جداً لرأس المال.

يقدم أفكاراً لكيفية القضاء عليها.

النظرية الماركسية

ثمة رؤية هائلة غير مكتملة في قلب تحليل ماركس للرأسمالية. في المجلد الأول لرأس المال، يشير ماركس إلى قوة العمل» أو قدرتنا على العمل بوصفها سلعة ذات طبيعة خاصة يحتاجها الرأسمالي ليحرك النظام ويدعم عمله. يخبرنا ماركس أن قوة عملنا لها خاصية مميزة كمصدر للقيمة، لأنه باستخدام قوة العمل تلك، نخلق سلعة وقيماً للرأسمالية، إن استيلاء الرأسماليين على فائض عملنا هو مصدر سيطرتهم، وسينهار النظام بدون قوة عملنا.

لكن صمت ماركس عن بقية القصة كان محيطاً، إذا كانت قوة العمل هي ما ينتج القيمة فما الذي ينتج قوة العمل؟ بالتأكيد لا ينبت العمال من الأرض ليصلوا للسوق طازجين جاهزين لبيع قوة عملهم للرأسماليين.

ومن هذه النقطة استغلت أكاديميات ماركسيات لاحقات مثل ليز فوجل ومارثا جيميز وجوان برنير وحديثاً سوزان فيرجسون والأكاديمي ديفيد مكنالي رؤية ماركس للتغيير الاجتماعي غير المكتملة وطورهاها ربما من المهم أن نذكر في هذا السياق الإمكانية والابتكار المتأصلين في التقليد الماركسي الذي يشار إليه عن استحقاق كتقليد حي وسمح لأجيال جديدة

ناهيك عن أحداث التحرش الفعلية، حكّت النساء عن شعورهن بالإقصاء والتحقير وبالتهميش داخل المنظمات بشكل مؤسسي. تحكي ناشطات مثل الشيوعيات الهندييات المنخرطات في نضال التيلنجانا التاريخي عام 1947، والشيوعيات البريطانيات مثل دوريس ليسنج أو بيجي دينس العضوة الرائدة في الحزب الشيوعي الأمريكي - قصصاً تبعث على الإحباط عن التحيز الجنسي وخيبة أمل في التنظيمات التي اعتبرتها تلك النساء شغلن الشاغل ومصدرهن للأمل.

هذا السجل في حد ذاته مرعب، لأن الكثير منا أصبحنا ماركسيات بالتحديد لأن من المفترض أن يكون الماركسيين الثوريين الأقل تساهلاً مع القمع الجندي. لقد انضمنا لتنظيمات ثورية لأننا نعتقد أن الماركسية نظرية متمردة تناضل من أجل إصلاحات تدريجية يقدمها النظام، لكنها لا تكتفي بها وتنادي بزوال الرأسمالية، لذا فهي أحد أفضل الأسلحة التي تناضل من أجل تحرر النساء والعدالة الجنديرية.

ولهذا السبب، إن كنا ثوريين بحق ولسنا دوجمائيين غافلين فهناك وجهان متناقضان - للتاريخ الماركسي يجب أن نأخذهما في الحسبان. الأول هو الضرر اللاحق بالقضية الثورية للعدالة الجنديرية باسم الماركسية والثاني هو كيف أن الإطار الماركسي، بغض النظر عن كل الأخطاء التاريخية المرتكبة باسمه، لا يزال الطريقة الأفضل لفهم القمع في ظل الرأسمالية، ومن ثم

ما هي نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية؟

تتي باتاتشاريا (2013) [1]

تتمة الصفحة 22

ترجمة: أسامة حماد، سارة علاء

يتبع هذا أن أي شخص يجادل بأن مشاكل النساء هي فقط ما نواجهه أو نتحمله في المنزل العنف الجنسي والصحة الإنجابية ورعاية الأطفال إلى آخره أو خارج مجال الإنتاج هو ببساطة مخطئ. أي نقاش عن الأجور أو أماكن العمل أو عن تنظيم العمل أو النضال من أجل المزايا والامتيازات هو مشكلة جندرية إلى حد بعيد.

لكن يوجد وجهان متناقضان جذريًا يحددان كل الأخبار الحديثة الخاصة بالنساء، أحدهم هو الإنقار الذي لا يمكن احتمالها للغالبية العظمى من النساء، والآخر هو صعود مجموعة متعددة الإثنيات هائلة الثراء من نساء الطبقة الحاكمة.

أكثر من ثلاثة أرباع العمال في قائمة أكثر 10 وظائف منخفضة الدخل نساء، وأكثر من ثلثهن نساء ملونات. لقد كتبت من قبل عن أن الولايات المتحدة هي واحدة من أصل أربع دول فقط تفتقر لإجازات وضع مدفوعة الأجر وبالتالي تصعب على النساء بشدة أن يكن أمهات عاملات. بالإضافة إلى ذلك، لا يتوفر لثلث العمال الأمريكيين إجازات مرضية مدفوعة الأجر، و 42% فقط لديهم إجازات شخصية مدفوعة الأجر. كما يشير نشاط الاتحادات

ما الأثر الذي يقع على الصحة العامة في الوقت الذي لا يتمكن فيه العمال من الحصول على إجازات

التكلفة بسبب السياسات النيوليبرالية أن يؤدي إلى الحجز على المنازل أو العنف المنزلي.

لماذا يصبح هذا الكشف الأهم على الإطلاق؟ لأنه يعطي مضمونا تاريخيًا حقيقيًا لفهم: (أ) من العامل، و(ب) ما الطرق التي يمكن من خلالها أن يناضل العامل ضد النظام، والأهم من ذلك، أن تلك النظرية تساعدنا على فهم أن أي مكتسبات في الحقوق الجندرية في الاقتصاد الرسمي أو خارجه قد تكون مؤقتة لأن العوامل المادية لقمع النساء مرتبطة بالنظام ككل. لهذا فأني نقاش حول إنهاء القمع والتحرر يحتاج أن يُبنى على نقاشات مترامنة عن نهاية النظام في حد ذاته.

أهمية مجال الإنتاج

خلال إذا كان الدعم الرئيس للرأسمالية خارج مكان العمل يأتي من النساء . عملهن غير مدفوع الأجر، هل يجعل هذا مشكلات مكان العمل تخص الرجال وحدهم؟ من يتوقع وجود الصورة النمطية القادمة من القرن التاسع عشر للعمال الأبيض الذي يرتدي الأفرول ويقبض على مفكه، يحتاج إلى النظر عن كتب

إلى الصورة الحقيقية لسوق العمل في الولايات المتحدة.

يجب على معظم النساء في الولايات المتحدة أن يعملن من أجل كسب العيش. هذا يعني أنهن يبعن قوة عملهن في السوق وأنهن عاملات. تمثل النساء نصف أو تحديداً 47% من القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتضاعفت نسبة النساء العاملات المتزوجات من 37% في عام 1968 لتصل 65% في عام 2011. وفقاً لدراسة نشرها مركز بيو البحثي هذا العام، أن نسبة قياسية تبلغ 40% من الأمهات الأمريكيات من المعيلات لعائلاتهن، مقارنة بما يقارب 11% في عام 1960.

في الوقت الذي تنخفض فيه عضوية جميع العمال في النقابات، فنسبة النساء غير المنضمات لنقابات ليست متراجعة بشكل كبير عن نسبة الرجال غير المنتمين لنقابات وفقاً للإدارة الأمريكية لإحصائيات العمل، حتى بعد التراجع الشديد في عضوية النقابات منذ الركود الاقتصادي، تظهر إحصائيات 2012 أن نسبة عضويات الرجال في النقابات 12% مقارنة بنسبة 10.5% للنساء. تشير إلى أن تلك النتائج أن العمال السود يميلون ليكونوا أعضاء بالنقابات مقارنة بزملائهم البيض أو الآسيويين أو اللاتينيين.

تنتج قوة العمل بشكل رئيس من خلال ثلاث عمليات متصلة ببعضها:

1 من خلال الأنشطة التي تجدد نشاط العاملة خارج عملية الإنتاج وتسمح لها بالعودة للعمل. يتضمن هذا من بين الكثير من الأنشطة، وجود طعام وسرير للنوم، وكذلك العناية الجسدية التي تضمن بقاءها سليمة.

2 من خلال الأنشطة التي تستديم وتنتج غير العاملين خارج عملية الإنتاج، على سبيل المثال: العاملات السابقات أو العاملات المستقبليات كالأطفال والبالغات والبالغين خارج قوة العمل لأي سبب كان، سواء التقدم في العمر أو الإعاقة أو البطالة.

3 من خلال إعادة إنتاج عاملات وعمال جدد، وأعني هنا الإنجاب.

هذه الأنشطة التي تكون الأساسات الجوهرية للرأسمالية التي تعيد إنتاج العامل والعاملة تقدم مجانا للنظام من خلال النساء والرجال داخل الأسرة والمجتمع. في الولايات المتحدة، لا زالت النساء تتحمل حصة غير متكافئة من العمل المنزلي.

وفقاً لاستبيان 2012، قضت النساء في الولايات المتحدة 25.9 ساعة في أداء عمل منزلي غير مدفوع الأجر عام 2010، في حين قضى الرجال 16.8 ساعة، بفارق يصل لأكثر من تسع ساعات. يتضمن الاستبيان مهام يمكن تصنيفها مثل العناية بالأطفال والطبخ والتسوق والعمل المنزلي وأعمال التنظيف والصيانة والبستنة وغيرها .

وفقاً لمجلة فوربس، إذا ضُمّن العمل المنزلي في قياس الدخل القومي الإجمالي، لرفعه بمقدار 26 في 2010 لكن بالطبع، نحن في حاجة الإضافة الأعمال الأخرى التي لا يمكن تصنيفها إلى قائمة المهام الهائلة الموجودة بالفعل مثل تقديم الرعاية النفسية والدعم لكل من العاملين وغير العاملين في العائلة. أي شخص اضطر لتهذئة طفل بعد يوم عمل صعب أو اعتنى بشخص مسن بعد ورديّة مجهدة يعلم جيداً أهمية المهام غير المادية.

إن أهم ما كشفته نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي هو أن الرأسمالية نظام تكاملي يمكنه دمج مجال إعادة الإنتاج مع مجال الإنتاج بنجاح وإن كان بطريقة غير متساوية. وبالتالي فالتغيرات في أحد المجالين تخلق تذبذبات في الآخر. يمكن للأجور المنخفضة وتخفيض



ما هي نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية؟

تتي باتاتشاريا (2013) [1]

تنمة الصفحة 23

ترجمة: أسامة حماد، سارة علاء

شريك أو شريكة حياتها، لكنها تعتمد اعتماداً كلياً على تقلبات السوق.

عندما تقول ساند برج إن على النساء العمل بكد أكثر ليكافأن، فإنها تطلب هذا من أجل طبقة معينة من النساء - طبقتهن - أن تنتزعن المزيد من التحكم من رجال طبقتهن، بينما يبقى النظام دون مساس ليعمل على حساب العمالة المدفوعة وغير المدفوعة الأجر التي تمثل النساء أغليبتها.

لقد جادلت باحثات أكاديميات مثل كارين نوسبوم [7] أن النظام خلق بعض المساحات لنساء الطبقة الحاكمة على القمة من أجل درء أي تغيير مؤسسي أعمق من شأنه أن يحول علاقة غالبية النساء بالعمل :

لاحتواء المطالب المتزايدة للنساء العاملات، خلق أصحاب العمل فرضاً لبعض النساء، مفسحين المجال لهن في الوظائف المهنية وعلى مستويات الإدارة لخريجات الجامعات وفي الوقت ذاته قاوموا أي مطالب بإصلاح مؤسسي من شأنه أن يحسن الوظائف لجميع النساء. استمرت النساء في طرفي القوة العاملة في الاشتراك في الهموم ذاتها كالمساواة في الأجور والسياسات المتعلقة بالعمل والأسرة، لكن حدة هذه القضايا اختلفت بتغير ظروف المجموعتين. خلق أصحاب العمل صمام أمان. أصبحت صاحبات التعليم الجامعي اللاتي عملن صرافات في البنك مديرات للفرع؛ والعاملات في وظائف مكتبية في دور النشر أصبحن محررات تضاعفت نسبة النساء اللاتي يعملن في وظائف إدارية أو مهنية بين عامي 1970 و 2004 من 19% إلى 38% (نوسبوم 2007: 165)

من الاختزال القول بأن المعارك حول الجندر في مجتمعنا شبيهة بالمعارك الطبقيّة، لكن من الصحيح القول: (أ) كما قالت ليز فوجل، أن الصراع الطبقي يمثل «الديناميكية المركزية» للتطور الاجتماعي (ب) أن من مصلحة الرأسمالية كنظام أن تمنع أي تغيير واسع في العلاقات الجندرية، لأن أي تغيير حقيقي في الجندر سيؤثر جوهرياً على الربح.

أهمية مجال إعادة الإنتاج

من المنطقي إذن أن أفضل طريق للمحاربة من أجل حقوق النساء في مجال الإنتاج هو من خلال منظماتنا العمالية. لقد كان في تاريخ العمل لحظات ملهمة بحق حيث حاربت النقابات المهنية من أجل حقوق الإحفاض والمساواة في الأجور وضد رهاب المثلية.

لكن الطبقة العاملة لا تعمل في مكان العمل فحسب. فالعاملة تنام في بيتها، ويلعب أطفالها في

يتقاضون أجراً عن عمل أم لا، سيضمن لهم الحصول على رعاية صحية عند الحاجة. سيقبل هذا من اعتماد المرأة غير العاملة على شريك حياتها الذي يعمل وربما يتيح لها هذا التحكم في صحتها الإنجابية واختياراتها، ناهيك عن الدعم الذي سيقدم لصحة عائلتها ورعايتها، سيكون بإمكانها أن تختار إذا ما كانت ستنجب أطفالاً ومتى ستنجبهم، وأن تحصل على مساعدة منزلية مجانية - لأفراد العائلة الذين يتقدمون في العمر، وبالتالي ستقلص بشدة من عملها هي في المنزل.

لكن القطاع الطبي صناعة تتداول فيها مليارات الدولارات وسيقاتل أعضاء هذا القطاع بضراوة لئلا يحدث هذا. وعلى نفس المنوال، فإن من مصلحة النساء أن يكون هناك أجور لائقة لكل العمال، بما أن النساء من أدنى الفئات في الاقتصاد حصولاً على الأجر بشكل غير متناسب مع الرجال، هنا سنصطدم بأرباح الرأسمالية، وهي معركة لن يكون الفوز بها سهلاً.

إن أمثال شيريل ساند برج في العالم من محاربات من أجل طبقتهم بوضوح، يستخدمن لغة حقوق النساء ليدعمن نظاماً لا يفيد إلا طبقتهم. إذ لم تغير المليونيرة ساند برج قرارها بشأن عدم دفع مرتبات للمتدربين والمتدربات الذين يعملون لديها إلا بعد أن أثبتت ضجة علنية حول الموضوع.

الرسالة الرئيسة التي يصدرها هذا الجيل الجديد من المديرات التنفيذيات هي أن العمل والمزيد من العمل الجاد سيحرر النساء. ومن المؤكد أن النساء حصلن على حق الاستقلال الاقتصادي بعد معارك ضارية ويحتاجن للكفاح من أجل تدعيمه باستمرار. لذلك نجد في كتابات الماركسيات الأوائل، مثل ناديجا كروبسكايا [6]، تأكيداً قوياً على عمل النساء في مجال الإنتاج وقدرته التحريرية لهن.

لكن «الاستقلال» الاقتصادي يبدو مظهره لأثناً أكثر على شيريل ساندبرج من الأم التي تعمل في مطعم تاكو بيل حيث علاقة ساند برج بالرأسمالية، كربة عمل، هي علاقة تحكم بينما علاقة الأم التي تنتمي للطبقة العاملة بالرأسمالية هي علاقة فقد كامل للتحكم. ففي حالة الأخيرة، قد يوفر لها هذا بعض الاستقلال الاقتصادي عن

مرضية في ظل جائحة إنفلونزا؟ من يعتني بطفل مريض؟ من في المنزل ليحضر العشاء ويساعد في الواجب المنزلي؟ من يمكنه أن يخصص وقتاً لرعاية الأهل المستنين المرضى؟

يبدو من الدراسات السابقة أن أي قضية متعلقة بمكان العمل هي في الواقع تتعلق بالمرأة والجندر أيضاً. إن السياسات التي تحكم أماكن العمل لها القوة للتأثير على المرأة في العمل والمنزل معاً. لكن ما الذي يجب علينا أن نحارب من أجله؟ هل يجب علينا أن نحارب من أجل أجور مساوية للرجال في اقتصاد قائم على الأجور المتدنية؟ هل يجب علينا أن نحارب من أجل نظام رعاية شامل، وهو ما سيخفف عنا عبء أعمال الرعاية؟ هل يجب علينا أن نحارب «كنساء» أم «كعاملات»؟

ثمة مجموعة بارزة من النساء يتحدثن بجرأة في الإعلام في السنوات الأخيرة ليدافعن عن حقوق النساء، مثل جوان سي ويليامز [3]، وهي عالمة اجتماع صاحبة رؤية عميقة ويجب قراءة كتاباتها عن الطبقة والجندر. لكنها طرحت مؤخراً ملحوظة مخيبة للأمال مفادها أن نسوية المديرات التنفيذيات هي بالضبط ما نحتاج إليه لدفع ثورة الجندر المعطلة». وما قصدته بهذا النوع من

النسوية يعني حرفياً «تسوية» المديرات التنفيذيات في الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات. وسمت شيريل ساندبرج [4] والاستاذة في جامعة برينستون أن ماري سلوتر [5] كقائدتين على هذه الجبهات الجديدة من النسوية.

قد تبتهج الكثييرات باقتحام حفنة من النساء المجالس إدارات الشركات الكبيرة. حيث كانت غرف مجالس الإدارة تلك وملاعب الجولف الملحقة بها معادل امتياز رجال الطبقة العليا لقرون. لكن هذا يقودنا إلى سؤال مركزي كيف ستبدو الحقوق الجندرية إن فصلناها عن سؤال الطبقة؟ هل ستعمل المديرات التنفيذيات من أجل مصلحة جميع النساء؟

إن السياسات التي تعظم من مصلحة الغالبية من النساء هي أيضاً السياسات ذاتها التي تقلص من أرباح الرأسمالية كنظام للإنتاج. فعلى سبيل المثال، إن نظاماً صحياً شاملاً مجاناً لكل رجل وامرأة وطفل، سواء كانوا

ما هي نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية؟

تتي باتاتشاريا (2013) [1]

تتمة الصفحة 24

ترجمة: أسامة حماد، سارة علاء



المحاولة الرأسمالية حل الأزمة الاقتصادية بطرق مختلفة عبر الهجوم على نمط حياة الطبقة العاملة في العمل والمنزل على حد سواء.

يتمثل الحل بالنسبة لنا كماركسيين ثوريين في ألا نتحدث ببساطة عن أهمية الصراع الطبقي، لكن أن نوصل صراعات الاقتصاد الرسمي إلى من هم خارجيه. ولكي يحدث هذا، فالأقل أهمية أن نفوز بالجدال» مع الهويات المضطهدة. والأمر الأكثر أهمية هو أن نحوز ثقتهم، بأن نكون المقاتلين الأكثر عناداً في البيت والعمل.

لذا نحتاج أن نطرح سؤال العدالة الإنجابية في المؤسسات التي نحارب فيها من أجل الأجور النقابات العمالية على سبيل المثال؛ ونحتاج إلى أن نطرح سؤال الأجور في المؤسسات التي نحارب فيها ضد التعصب الجنسي والعنصرية. نحتاج إلى جيل من النساء والرجال العنيدين ليحدثوا هذا الربط بين أماكن عملنا وحرم جامعاتنا وفي الشارع. هذا هو تقليد الماركسية الثورية الحقيقي.

المصدر: كتاب كيف تصنع حركة نسوية من المطبخ-رؤى من نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي

مقدمة وتحرير نرمين نزار -حسين الحاج

الطبعة الأولى: 2023

اللاتي أجبرتهن الدولة على التعقيم [8]. فعلى مدى ستينيات القرن العشرين درست ولايات إلينوي وأيووا وأوهايو وفيرجينيا وتينيسي فرض قوانين للتعقيم الإجباري على الأمهات السود المسجلات في برامج الرفاه الاجتماعي. وعندما خرج عقار منع الحمل نور بلانت لأول مرة للأسواق، أشار المقال الافتتاحي لجريدة فيلادلفيا إنكوإير أن هذا قد يكون حلاً لفقر السود. مصير مشابه كان في انتظار النساء في بورتوريكو عندما ذهب القطاع الصناعي الأمريكي إلى الجزيرة هناك، ضمن البرنامج الاقتصادي المسمى عملية بوتستراب [9]

عمال رخيصة في ثلاثينيات القرن العشرين، أدارت الكثير من المصانع عيادات للتحكم في الإنجاب للعمال في محل العمل، ورفض البعض تشغيل النساء ما لم تكن معلمات بالفعل.

كذلك فإن الحرية الانجابية لا يمكن أن تكون حول تحكمنا في مياضنا فحسب، إنما تتمحور حول التحكم في حياتنا سواء أردنا أن نتجنب أطفالاً أم لا ومنى، وكم طفلاً نريد، وأن يكون لدينا وقت للاعتناء بهم، وأن يكون هناك مدارس عامة لإرسالهم إليها، وألا يسجنوا هم أو أبائهم، والأهم، أن نقاضي أجراً لأنفسنا يمكننا من اتخاذ أي من تلك القرارات.

ذكرت النيويورك تايمز في تقرير أن ثمة انخفاض في معدل الخصوبة بنسبة 9% في الفترة بين 2007 و 2011، ويعتقد المختصون في شؤون السكان أن هذا الانخفاض بدأ كآثار للكساد الاقتصادي وانخفاض شعور الأمريكيين بالأمان تجاه ظروفهم الاقتصادية. بعبارة أخرى، استخلصت التاييمز أن غالبية النساء العاديات يفضلن أن ينجبن أطفالاً عندما يشعرن أن لديهن الموارد الاقتصادية لإطعامهم وتربيتهم لذا يرتبط سؤال الإنجاب ارتباطاً وثيقاً بأسئلة مجتمعنا الأكثر جوهرية من يعمل؟ عند من؟ ولأي أجل؟

من أجل معركة متكاملة ضد الرأسمالية

في هذه اللحظة بالتحديد من أزمة النيوليبرالية، يتسلح رأس المال بالجندر في الصراع الطبقي. إن الدفاع المتكرر عن الغتصاب الذي يرتكبه رموز المؤسسات والهجوم الشديد على الحقوق الإنجابية والرهاب المتزايد من العابرين جنسيا ليس إلا نتائج

الحديقة العامة ويذهبون إلى المدرسة المحلية، وتطلب أحياناً من أمها المتقاعدة أن تساعد في طهي الطعام. بعبارة أخرى، يحدث القدر الأكبر من الوظائف المتعلقة بإعادة إنتاج الطبقة العاملة خارج مكان العمل.

من يفهم هذه العملية أفضل؟ الرأسمالية. لهذا تحارب الرأسمالية إعادة الإنتاج الاجتماعي بضراوة من أجل الفوز بالمعركة في ساحة الإنتاج. لهذا تحارب الخدمات الاجتماعية، وتلقي بعيدة الرعاية على الأسر، وتقلل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية من أجل أن تضعف الطبقة العاملة وتقلل من قدرتها على مقاومة هجمات الرأسمالية في مكان العمل.

من يفهم هذه العملية أفضل أيضاً؟ الماركسيون الثوريون. لهذا يمكن أن نكون الرابط بين مجال إعادة الإنتاج الذي يشمل المجتمع الذي تغلق فيه مدرسة، والبيت الذي تخضع المرأة فيه للعنف؛ ومجال الإنتاج حيث نحارب من أجل مزيداً أكثر وأجور أعلى.

سنفعل هذا بطريقتين: (أ) أن نوفر الربط التحليلي بين «المجالين» في نظام واحد عبر النظرية الماركسية؛ (ب) أن نكون منبراً للدفاع عن المضطهدين والمضطهدة، خاصة في الوقت الذي لم تعمم المعركة بعد في مكان العمل.

لأن القول بأن الطبقة العاملة لا يمكنها الكفاح في مجال إعادة الإنتاج ليس حقيقياً. ومع ذلك، فصحيح أنها لا يمكنها الفوز على النظام إلا في مجال الإنتاج.

بدأت بعض المعارك الكبرى في تاريخ الطبقة العاملة خارج مجال الإنتاج. إن أبرز ثورتين في تاريخ العالم الحديث، الفرنسية والروسية، بدأتا كأحداث شغب من أجل الخبز، وقادتهما النساء. وإن فهم الرأسمالية كنظام متكامل حيث يوفر إعادة الإنتاج الاجتماعي دعامة للإنتاج، من الممكن أن يساعد المناضلين والمناضلات على فهم أهمية الصراعات السياسية في أي من المجالين وأهمية توحيدهما.

إن قضية الحقوق الإنجابية، على سبيل المثال، واحدة من المعارك الأساسية في وقتنا هذا التي لا تتعلق مباشرة بالكفاح في مكان العمل. هل تتعلق الحقوق الإنجابية ببساطة بقدرة النساء على الإجهاض والوصول لوسائل منع الحمل؟ في الحقيقة يجب أن نسبها العدالة الإنجابية بدلاً من الحقوق الإنجابية. إن حق المرأة في الاختيار لا يتوقف على حقها في ألا نتجنب أطفالاً فحسب، إنما حقها في أن نتجنبهم أيضاً.

إن تاريخ النساء الأمريكيات من أصل إفريقي والنساء الملونات الأخريات في أمريكا يجري بدماء هؤلاء

ديالكتيك الثورة الجزائرية

بقلم: نجيب سيدي موسى

يتمثل خطأ كلاسيكي في تحليل الديناميات الاجتماعية في تحديد طبيعة سيرورة تاريخية بحسب «نتائجها»، ولو اقتضى الأمر إعادة قراءة تعقيدات الماضي وفقاً لمتطلبات الحاضر، لأسباب قد تكون وجهة أو خاطئة. بهذا النحو، رفض العديد من المثقفين والمناضلين الفرنسيين، سيما من اليسار، خلافاً لنظراتهم الأممية، في العقود الأخيرة، استعمال كلمة «الثورة» لوصف القطيعة مع النظام الاستعماري في الجزائر.



أسبوع الحواجز في الجزائر العاصمة ديسمبر 1960. ويكيبيديا

عن الغليان-السياسي والاجتماعي والثقافي-الذي ميز سنوات الجزائر الأولى المحررة من نير الاستعمار؟

لا ينحصر الأمر في مجرد حمل ما على المحك محمل الجد طوال سنة الانتقال السياسي من منظور الطبقات الدنيا، كما اوضحت المؤرخة مليكة رحال (5) ذلك، بل أيضا اعتبار التجارب التحررية التي خاضها العمال والفلاحون والنقابيون والنسويات الخ. — بالتنسيق مع رفاقهم الفرنسيين والأمميين كما روت الصحفية كاترين سيمون ذلك (6) - من أجل منح مضمون ملموس للاستقلال وللثورة أو للاشتراكية، والقطع نهائيا مع النظام الاستعماري وبقيائه.

وإذا ما وجب اختيار تاريخ يطابق نهاية هذا الحماس الشعبي-الذي يمثل نظام التسيير الذاتي الذي أنشئ سنة 1963 مثالا بارزا عليه - ينبغي بلا شك اختيار 19 يونيو 1965، أي الانقلاب الذي قاده وزير الدفاع الهواري بومدين (1932-1978) ضد أول رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية أحمد بن بلة (1916-2012)، حتى لو لم يكن ذلك يعني أن الصراع الطبقي انتهى مع ما قدمته الحكومة الجديدة بوصفه «تصحيحا ثوريا».

بداية الثورة الجزائرية

والأمر هكذا، ماذا عن «بداية» الثورة الجزائرية؟

كانت المؤرخة آني راي-غولدزيغر-Annie Rey (7) (1925-2019) Goldzeiguer) تقترح التركيز على العقد الذي سبق اندلاع الكفاح المسلح من قبل جبهة التحرير

والمركزية الإثنية أو العصبوية.

بهذا النحو، تستدعي دراسة الثورة الجزائرية تخطي الحدود الجغرافية، بل أيضا التشكيك في الحدود الزمنية المرتبطة تقليدياً بهذا التسلسل التاريخي، تحديداً 1962-1954، حيث أن من المعتاد اتخاذ 1 نوفمبر 1954 - تاريخ إطلاق الانتفاضة من قبل مؤسسي جبهة التحرير الوطني (FLN) وجيش التحرير الوطني (ALN) نقطة بداية-5 يوليو 1962 بمثابة وصول- وهو اليوم الذي تم اختياره للاحتفال بالاستقلال، من أجل إغلاق رمزي لقوس مأساوي بدأ في 5 يوليو 1830 مطابق لاستيلاء الجيوش الفرنسية على الجزائر العاصمة.

برغم أن لا وجود هنا أيضا لإجماع، ولو من وجهة نظر المشرع فقط، حيث أن قانون 1991 المرتبط بالمجاهد والشهيد، من الجانب الجزائري، يوقف «حرب التحرير الوطني» في 19 مارس 1962-تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ - بينما اختار قانون 1999 من الجانب الفرنسي، تاريخ 2 يوليو 1962، أي في اليوم التالي للاستفتاء الذي تم فيه الاعتراف بالجزائر «دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا» بنسبة تفوق 91% من الأصوات المدلى بها.

ومع ذلك، يظل اختيار هذه التواريخ -التعسفي مبدئيا - خاضعا إلى حد بعيد للتركيز على الكفاح المسلح، الذي لم يكن سوى جانب واحد من جوانب الثورة الجزائرية، وإن كان حاسماً.

بعد كل هذا، أظهر المؤرخ ماثيو كونيلي Matthew Connelly (4) أن المناضلين من أجل استقلال حققوا انتصارهم أولا في الميدان الدبلوماسي وليس على الصعيد العسكري.

نهاية الحرب، نهاية الثورة؟

لكن هل من المعقول مواءمة «نهاية» الثورة الجزائرية مع الإعلان عن قيام دولة مستقلة في يوليو 1962؟ ألا يعني ذلك تكريس «مال» الدولة الوطنية بوصفه الوحيد الممكن أو المرغوب فيه؟ ألا نغض الطرف بهذه الطريقة

من هذا المنطلق بالضبط يبدو مبررا تماما الحديث عن ثورة -مناهضة للاستعمار، كما اقترح المؤرخ رونيه غاليسو René Gallissot ذلك عام 1984-برغم تشكل بيروقراطية عسكرية-بوليسية إبان كفاح التحرر الوطني، والحفاظ على الملكية الخاصة عند الاستقلال-وبرغم «الاشتراكية» التي دفعت بها السلطات من 1962 إلى 1989 - وانتهاكات الحريات الديمقراطية من قبل الحكومات الجزائرية المتعاقبة، إلخ.

والحال أنه انطلاقا من هذه «النهايات» - المؤسسة طبعاً- فضل كثيرون تناول نزاع الاستعمار في الجزائر عبر موشور «حرب تحرر وطني»، سيما منذ اعتراف البرلمان الفرنسي بـ «حرب الجزائر» عام 1999، الموصوفة حثتذ«[ب] أحداث إفريقية الشمالية» أو«[ب] عمليات حفظ النظام»، الناتجة عن تعبئة قدماء المحاربين.

تعتبر بعض التفتيدات لمصطلح «الثورة» عن تساؤلات مشروعة، متموضعة في مجال التحرير الاجتماعي -بنحو لا يخلو من دوغمائية عند لينينيين متشبثين بقراءة تبسيطية للنموذج الروسي - لكن مع الإشارة، ضمن أمور أخرى، الى أوجه الاستمرارية بين الحقب الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، بشأن الدور المنوط بالعمال والفلاحين، كما أوضح ذلك المؤرخ محمد حربي في 1954، la guerre commence en (1) (Algérie)، ومن جانبها، تستعمل المؤرخة نتاليا فانس Natalia Vince كلا المصطلحين، دون استبعادهما (2).

ليس الرهان هنا فتح سجل تاريخي موجه لبعض المتخصصين في الموضوع، بل بالأحرى استجلاء بعض الرهانات المرتبطة بتوصيف هذا التسلسل التاريخي الذي ينبغي بثقلها على ضمير معاصرنا، في الجزائر وفي فرنسا على السواء.

تأمل السيرة برمتها

يعيد المؤرخ تود شيبارد (3) Todd Shepard إلى الأذهان إلى أي مدى حولت نهاية الهيمنة الاستعمارية في الجزائر فرنسا.

لذلك، يستدعي تفسير الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي - هذا الذي يجب التذكير بأنه نظام اضطهاد وتفاوت وعنصرية وعنّف-في الحالة الجزائرية، وضع النتيجة كما نعرفها بين قوسين، بقصد تناول مجمل تلك السيرة وما تتسم به من تعقيد، دون استبعاد ما كان ممكن الحدوث، بعكس كل شكل من أشكال الحتمية

ديالكتيك الثورة الجزائرية

تتمة الصفحة 26

بقلم: نجيب سيدي موسى

وأخيرا، كان الحزب الشيوعي الجزائري، وسط العائلة المناهضة للاستعمار، أبرز المدافعين عن المسألة الاجتماعية (15). وعلى الرغم من اصطفاؤه في خط موسكو، والعلاقات المتوترة أحيانا مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، التي كان بعض أعضائها شديدي العداء للشيوعية، فإن الحزب الشيوعي الجزائري-الذي "عزب" قاعدته كما قيادته مع بقائه مفتحا على مختلف عناصر المجتمع-يعزز استراتيجيته وحدوية مع المنظمات الأخرى مجسدة على سبيل المثال من خلال الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها في 1951.

وبدت جبهة التحرير الوطني إلى حد ما ترسيخا لدعوات الوحدة المتواصلة طوال عقد من الزمن، وأعلنت في بيانها الأول عن رغبتها في نيل الاستقلال الوطني عبر "استعادة الدولة الجزائرية ذات السيادة والديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية". غير أن شروط نجاح ذلك ظلت رهينة سياق رهيب، تشكل من جراء الانشقاقات الناجمة عن أزمة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية-التي سلطت ضوءا ساطعا على غياب التقاليد الديمقراطية داخل الحركة الوطنية-وقمع السلطات الاستعمارية الجماعي-الذي اتخذ شكل حرب حقيقية ضد الشعب الجزائري- وموقف الحركة العمالية الفرنسية الملتبس-التي برز داخلها مناهضو الاستعمار الصرامون (ماركسيون ولاسلطويون وتقدميون مسيحيون) معزولين تماما-بالإضافة إلى دعم بعض الدول في زمن الحرب الباردة، الأبعد ما يكون منها عن الغرض.

وعلى الرغم من ادعاء معظم قادة جبهة التحرير الجزائرية الهيمنة، فلم يسبق لها قط أن كانت محل إجماع سكان جزائريون معظمهم ريفيون إذ استقرت نسبة متزايدة منهم في المدينة هربا من البؤس لتجد نفسها في مواجهة العنصرية التي تزامنت أشد تعبيراتها مع مذبحة أكتوبر 1961 (16).

في الواقع، تكتل أنصار مصالي الحاج حول الحركة الوطنية الجزائرية عقب حل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في نوفمبر 1954. وأفضى امتناع

عام 1954 إلى حدود عام 1962 بل بعد ذلك.

في الواقع، اكتسبت المطالبة بالاستقلال- التي لازالت هامشية إبان فترة ما بين الحربين العالميتين- منذ مجازر شمال قسطنطينية سنة 1945 إلى حدود اندلاع الانتفاضة سنة 1954، زخما وسط الشعب المستعمر على خلفية تبلور حساسيات سياسية وتنافس حزبي-رغم العراقيل المتكررة من جانب الإدارة-ضمن ما أصطلح عليه "الحركة الوطنية" والتي حدد المؤرخ محفوظ قداش (9) مراحلها الأساسية.

وتجمعت الأقلية «المسلمة»، المعرضة للتمييز سياسيا من خلال نظام «الهيئة الانتخابية الثنائية»- على طرف نقيض مع مبدأ الاقتراع العام» رجل واحد، صوت واحد»- داخل التشكيلات التي تعطي مكانة مرموقة لتطلعاتها الوطنية، على غرار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، التسمية الجديدة لحزب مصالي الحاج بعد الحرب العالمية الثانية وإلى جانبها الحياة السياسية بقيادة الأقلية الأوروبية-المرتبطة بتشكيلات المركز، على غرار الفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO)، والتي تم تحليلها من قبل المؤرخة كلير مارينوير (10) Claire Marynower - فني سياق الأزمة القاتلة التي عصفت بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عام 1954 -فيما لجأ «الشعبان الشقيقتان» في المغرب وتونس فعليا إلى الكفاح المسلح- انبثقت جبهة التحرير الوطني، كما وصفها محمد حربي في أعماله: أصول جبهة التحرير الوطني Aux origines du FLN . الشعبية الثورية بالجزائر Le populisme révolutionnaire en Algérie وجبهة التحرير الوطني، الحقيقة والوهم، من الأصول إلى الاستيلاء على السلطة (Des origines à la prise du pouvoir. 1945-1962).

الحزب الرمز الآخر في تلك الفترة، الذي ظل التقليل من شأن إسهامه الإيجابي إلى اليوم، هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) بقيادة فرحات عباس-التمسك باحترام الإطار القانوني والجمهوري، على غرار قسم من قاعدته المعبأة ضمن الأعيان (12). وغالبا ما يتصرف أعضاؤها بشكل وثيق مع أعضاء

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (13)، تأسست تلك الجمعية، ذات التوجه الديني والثقافي، سنة 1931 من قبل عبد الحميد بن باديس (-1889) 1940) إذ تلخص عبارة «الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني» تصورها للهوية الجزائرية المقبول عموما من لدن مكونات الحركة الوطنية، مع استثناءات نادرة، لاسيما مع ما يسمى بأزمة 1949 «البربرية» التي فك شفرتها المؤرخ علي ككون (14).

الوطني لتوضيح أسبابه، وحتى اعتبار سنة 1945 على أنها «بروفة» سنة 1954.

كانت سنة 1945 في الواقع مطبوعة في المقام الأول بتعبئة مكثفة وهائلة ملتفة حول جمعية أصدقاء البيان والحريّة (AML) التي تجمع أنصار مصالي الحاج (1894-1974) «الجذريين» وكذا مساندي فرحات عباس (1899-1985) «المعتدلين». حظي مؤتمرها، المنعقد في آذار/مارس بمساندة 500000 عضو وطالبت بحكومة جزائرية. إلا أن هذه المرحلة من التجذر السياسي-التي جسدت روح جديدة بين المستعمرين، من كافة الطبقات مجتمعة- توقفت فجأة من جراء قمع ماي الدموي في سطيف وقالمة وخرطلة الذي أذن بنشاط [إرهاب] المنظمة المسلحة السرية، كما دافع المؤرخ جان بياربيرولو Jean-Pierre Peyroulou عن ذلك (8).

لقد مهدت الصدمة الناجمة عن عشرات الآلاف من القتلى، أساسا من السكان العرب-البربر، الطريق لجيل جديد من المناضلين مصمم على التعجيل باللجوء إلى الكفاح المسلح لإنهاء الاستعمار، منطلقا من مبدأ أن عمل التحريض السياسي المستهمل إبان فترة ما بين الحربين العالميتين مع نجمة شمال إفريقيا (ENA) سنة 1926، وبعدها حزب الشعب الجزائري سنة 1937-إثر صحوة المجتمع المدني على المستويات الفنية والفكرية والروحية أو الرياضية-قد أثمر بالفعل.

هذا إذن هو الموشور الذي يجب تحليل ثورة (1945-1965) الجزائرية بواسطته، بالتحديد تعبئة الجماهير المضطهدة بوسائل سلمية أو عنيفة-قانونية أو غير قانونية- بغية القطع مع نظام قائم على إخضاع الأغلبية لصالح أقلية من الأصول الأوروبية - هذه الفئة التي تحظى بامتيازات الإمبريالية. ومع ذلك، يستحيل التفكير في الثورة دون الثورة المضادة التي اتخذت ألقعة عديدة، ليس غضب الاستعماريين المتطرفين الإجماعي في المنظمة المسلحة السرية إلا الوجه الأكثر فظاعة، فيما شكل تورط وكلاء الجيش الفرنسي (harkis) جانبيا مأساويا.

تاريخ الثورة أم تاريخ جبهة التحرير الوطني؟

غالبا ما يُدمج تاريخ الكفاح من أجل التحرير الوطني في الجزائر مع تاريخ المنظمة التي ادعت ثم حوّزت بشكل شبه-احتكاري ذلك التاريخ إبان الانتفاضة، تحديدا جبهة التحرير الوطني، التي خصص لها المؤرخ جيلبير مينيبه (1942) Gilbert Meynier دراسة مستفيضة، ما من شيء أكثر شرعية من ذلك، سيما وأن جبهة التحرير الوطني ظلت الحزب الوحيد طوال عقود الاستقلال الأولى. ومع ذلك، يجب ألا تحجب هيمنة جبهة التحرير الوطني في السنوات الحاسمة للثورة الجزائرية وجود التعددية السياسية قبل



القادة الستة لحزب جبهة التحرير الوطني عام 1954. ويكيبيديا

ديالكتيك الثورة الجزائرية

بقلم: نجيب سيدي موسى

تتمة الصفحة 27

إحالات:

- Mohammed Harbi 1954, la guerre commence en.1
Algérie. Ed. Complexe, 1984
- Natalya Vince The Algerian War, The Algerian.2
Revolution. Editions Palgrave MacMillan, 2020
- Todd Shepard, Comment l'indépendance.3
algérienne a transformé la France. Ed. Payot, 2008
- Matthew Connelly, L'arme secrète du FLN.4
Comment de Gaulle a perdu la guerre d'Algérie. Ed.
Payot, 2011
- Malika Rahal Algérie 1962: une histoire.5
populaire. Ed. La Découverte, 2022
- Catherine Simon, Algérie, les années pieds-rouges.6
Des rêves de l'indépendance au désenchantement. 1962-
1969. Ed. La Découverte, 2009
- Annie Rey-Goldzeiguer, Aux origines de la guerre.7
d'Algérie, 1940-1945. De Mers-el-Kébir aux massacres
du Nord-Constantinois. Ed. La Découverte, 2002
- Jean-Pierre Peyroulou, Guelma, 1945. Une.8
subversion française dans l'Algérie coloniale. Ed. La
Découverte, 2009
- Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme.9
algérien. 1919-1951. Ed. SNED, 1980
- Claire Marynowar, L'Algérie à gauche. 1900-10
1962. Ed. PUF, 2018
- Mohammed Harbi Aux origines du FLN. Le.11
populisme révolutionnaire en Algérie. Ed. Christian
Bourgois, 1975. Mohammed Harbi Le FLN, mirage et
réalité. Des origines à la prise du pouvoir. 1945-1962. Ed.
Jeune Afrique, 1980
- Malika Rahal, L'UDMA et les udmistes.12
Contribution à l'histoire du nationalisme algérien. Ed.
Barzakh, 2017
- Charlotte Courreye, L'Algérie des Oulémas. Une.13
histoire de l'Algérie contemporaine. 1931-1991. Editions
de la Sorbonne, 2020
- Ali Guenoun, La question kabyle dans le.14
nationalisme algérien. 1949-1962. Editions du Croquant,
2021
- Lire à ce sujet Alain Ruscio, Les communistes et.15
l'Algérie. Des origines à la guerre d'indépendance, 1920-
1962. Ed. La Découverte, 2019
- Neil MacMaster et Jim House, Paris 1961.16
Les Algériens, la terreur d'État et la mémoire. Ed.
Tallandier, 2008
- Nora Benallègue-Chaouia, Algérie: mouvement.17
ouvrier et question nationale. 1919-1954. Ed. OPU, 2004
- Mouloud Feraoun, Le Fils du pauvre. Cahiers du.18
nouvel humanisme, 1950. Mohammed Dib, La Grande
maison. Le Seuil, 1952. Mouloud Mammeri, La Colline
oubliee. Plon, 1952. Kateb Yacine, Nedjma. Ed. Le Seuil,
1956. Assia Djebar, La Soif. Julliard, 1957
- Natalya Vince, Our Fighting Sisters. Nation.19
Memory and Gender in Algeria. 1954-2012. Manchester
University Press, 2016

خاضعة لمنطق الأجهزة التي يتحكم فيها الرجال-ودون
اغفال قيود الحياة اليومية، فإن رائدات النسوانية الجزائرية
وجدن فيها وسيلة للتعبير عن تطلعاتهن الخاصة.

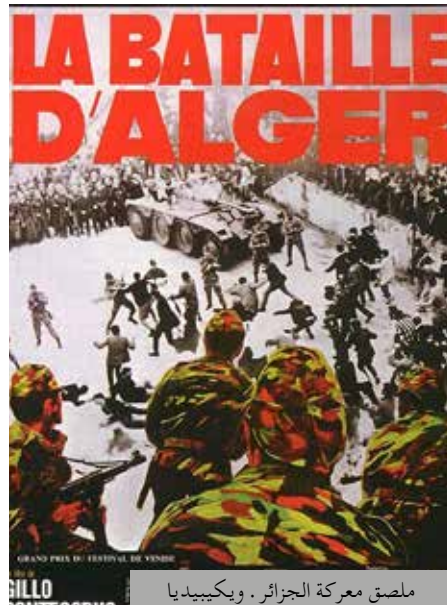
لقد افضت مظاهرة 08 مارس 1965 في الجزائر
العاصمة، وهي بمثابة دليل على أن المسيرة نحو التحرر
لم تتوقف مع إعلان الاستقلال، إلى تدفق من جانب
النساء اللائي رفضن قبول الشعارات الرسمية، واحتلن
الفضاء العام-ما أثار استياء الرجال الذين قابلوهن على
الطريق-وتحدين الماسكين بالسلطة. ومع ذلك، أسفر
هذا الظهور النسوي في الجزائر المتحررة من الاستعمار
إلى الطلاق أو أعمال العنف. بل أن البعض رأى في ذلك
أحد أسباب انقلاب 19 حزيران/يونيو 1965: الرجعيون لا
يطبقون التشكيك في الأبوية.

آن الأوان بعد مرور سبعين سنة على انتفاضة الأول
من نوفمبر 1954، لكتابة وتأمل تاريخ الثورة الجزائرية،
المفهوم أخيرا في أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية
والجنسية.

فلم يكف هذا التسلسل الحاسم للقرن الماضي،
الذي لم نستخلص منه بعد كل الدروس، عن إلهام
خيال أولئك الذين يسعون للحفاظ على نظام اجتماعي
بال، كما يلهم خيال أولئك الذين يأملون تغييره-نحو
الأفضل-على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

* نجيب سيدي موسى هو عالم سياسة ومدرس
ومؤلف العديد من الكتب، منها :

Algérie, une autre histoire de
l'indépendance (Puf, 2019) et La Fabrique du
(musulman) (Libertalia, 2017)



الحركة الوطنية الجزائرية - المنغرس في المدن الجزائرية
ووسط اليد العاملة المهاجرة - عن الانصهار داخل الجبهة
الجديدة إلى " صراع بين الأشقاء" مميت على نحو
خاص. ومن جانبه نجح الحزب الشيوعي الجزائري، وسط
صعوبات، في الحفاظ على استقلاليتة السياسية. فقد
كان عرضة للحظر من قبل السلطات الفرنسية في أيلول/
سبتمبر 1955، ومجددا في تشرين الثاني/نوفمبر 1962،
لكن هذه المرة من قبل الحكومة الجزائرية.

انتصار الثورة الجزائرية وحدودها

مع ذلك، وبرغم عقبات عدة، انتصرت الثورة
الجزائرية. في الواقع، لقد مني الاستعمار الفرنسي
بالحزيمة بفضل عزيمة عامة الشعب، وأمل الأغلبية
المسلوبة وقاتلية الفئات المقهورة التي جعلت إرادتها
مسموعة-بكثير من التضحيات-رغم أن قادتها نصبوا
أنفسهم عليها..

ومع ذلك، ينزع تركيز الاهتمام على البعد
السياسي البحث لهذا التاريخ - المختزل غالبا في
بعض «الزعماء التاريخيين» أو «الأزمات الحاسمة» أو
«المنظمات المعصومة» - إلى تنحية محتوى الثورة
الجزائرية الاجتماعي والثقافي. على هذا النحو وجدت
النضالات العمالية، التي اكتسب بعض منها «طابع ما قبل
الانتفاضة» (17)، نفسها هامشية على غرار إضرابات عمال
ميناء وهران في فبراير 1950، وعمال مناجم تيمزيت في
يناير 1951، والعمال الزراعيين بمتيجة في أبريل 1951، الخ.

وعلى نحو متزامن، برز جيل جديد من الروائيين
الجزائريين، على رأسهم مولود فرعون (1913-1962)
ومحمد ديب (1920-2003) ومولود معمري (1917-1989)
وكاتب ياسين (1929-1989) فضلا عن آسيا جبار (18).
فيالنسبة إليهم، تستخدم لغة المستعمر لا من أجل
تمجيد «الرسالة الحضارية»، بل العكس من ذلك، لتصوير
عذابات مواطنيهم على نحو أفضل، ولو أثار ذلك سوء
فهم قرائهم الجزائريين والفرنسيين على السواء.

مع ذلك، تظل المسألة التي تنير بكيفية أكبر دلالة
أهمية الثورة الجزائرية وحدودها على السواء هي بلا
أدنى شك مسألة العلاقات الاجتماعية الجندرية. في
الواقع كانت النساء الجزائريات مضطهدات على أكثر
من صعيد، ليس بوصفهن مستعمرات فحسب، بل أيضا
باعتبارهن نساء يواجهن الأبوية وبروليتاريات مستغلات
من قبل الرأسمالية.

لذلك، وقبل حمل السلاح (19)، انضمت جزائريات
عديدات إلى صفوف اتحاد نساء الجزائر الذي نشأ سنة
1943 في فلك الحزب الشيوعي الجزائري أو صفوف
جمعية النساء المسلمات الجزائريات التي تأسست
سنة 1947 في حضن الحركة من أجل انتصار الحريات
الديموقراطية. وعلى الرغم من هذه الأطر المألوفة - لكونها